آراء
العـــدد 118
إبـريـــل 2017
حـــول الخليـــج

جـولـة الملـك سـلـمـان الآسـيـويـة:
تـطـويـر شـراكـات التـنـمـيـة

المملكة وروسيا تشتركان في «القلق»
وتختلفان حول «الأسباب»

كيـان اقتصـادي آسـيـوي واحـد يمـر عبـر
ثلاث مـــراحل

ملف العدد:

مستقبل الجماعات الإرهابية وتحديات المنطقة العربية

- دولة ما بعد الحرب العالمية الثانية مهددة بالتقسيم وخمسة مدخلات للإرهاب في المنطقة
- المنطقة تواجه مشروعين: تدويل الأزمات والتقسيم الإيراني ـ الإسرائيلي للدول العربية
- الغرب شجع أسلمة ثورات «الربيع» لإعادة الميليشيات إلى أوطانها وإبعادها عن دوله
- أسباب الصراع في الفضاء العربي متعددة تتراوح بين شدة الحرب وليونة نفي الآخر
- «الإخوان» صدمت الرأي العام بأيدولوجية شمولية مغلقة إقصائية أنتجت سلطة استبدادية
- الشخصية الإرهابية إجرامية انتحارية رافضة للحاضر وتهرب إلى الموت كحل للفشل
- التجربة التونسية: فشل الإخوان في مصر وعنف ليبيا من أهم أسباب التوافق في تونس
- الجماعات الإرهابية العراقية تتكيف مع التحولات فمن «مقاومة أمريكا» إلى «الطائفة»
- الذئاب المنفردة: صعوبة تعقبها لاندماجها في المجتمع وانخراط النساء في خلاياها

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماريني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد

4

جولة الملك سلمان.. تطوير شراكات التنمية
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

6

العلاقات السعودية - الروسية ٢٠١٧: نحو انطلاقة جديدة
د. صالح بن محمد الخثلان

10

الانتقال لكيان اقتصادي آسيوي واحد يمر عبر ٣ مراحل وسياسات واستراتيجيات
د. عبد الله صادق دحلان

دراسة العدد

17

سيكولوجية الإرهاب: الخصائص النفسية للإرهابي وتركيبة التنظيمات المتطرفة
د. سامية رحال

رأي و تحليل

22

التدخل الإيراني وضعف التصدي الإقليمي وراء تفشي جرائم الإرهاب
د. محمد الرميحي

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

قضية العدد

25
الإخوان المسلمون المظلة الأقدم لجماعات العنف في العالم
أحمد بان

ملف العدد

34 د. ظافر محمد العجمي
39 فاطمة عبد الله خليل
42 د. علي الدين هلال
48 د. مصطفى العاني
51 د. عبد الناصر عباس عبد الهادي
58 د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
64 العميد المختار بن نصر
72 لواء أ ح د. محمد عبد الخالق قشقوش
78 د. مثنى العبيدي
82 د.أحمد ميزاب
91 د. محمدّو أمين و د. محمدّو أمين
96 صبحي غندور
98 إسراء كمال محمد الزيني
102 د. ثريا أحمد البدوي

إصدارات

107
مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي
آراء حول الخليج: جدة

وقفة

108
الإرهاب أداة لتنفذ مؤامرات الخارج !
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الماثل بين أيديكم من مجلة (آراء حول الخليج) التي تصدر عن مركز الخليج للأبحاث، ويحمل الرقم ١١٨ من أعداد إصدار من مجلتكم، يناقش ملف (الجماعات الإرهابية وتحديات المنطقة العربية) حيث تناول الملف هذه القضية الخطيرة التي تستهدف أمن واستقرار المنطقة العربية بصفة خاصة وتمتد آثارها إلى أنحاء العالم.

طرح الملف تاريخ، ودوافع، وأسباب انتشار وتمدد الجماعات الإرهابية، وناقش أنواعها، وأهدافها، وأفكارها، وتصنيفها، وارتباطاتها الإقليمية والخارجية، ومصادر تمويلها وتغذيتها فكريًا وماليًا، وخطورتها على الأمن القومي العربي والاستقرار الإقليمي والدولي، وشرح المتخصصون مخاطر الإرهاب العابر للحدود، وتداخل الدوافع والأهداف وتحوله من كونه بدأ مرتبط بقضايا يسارية أو تحت مطالب سياسية وإصلاحات اقتصادية، وحركات انفصالية تحت مظلة العرقيات والإثنيات، إلى إرهاب ذو نزعة دينية متطرفة خاصة الجماعات الإرهابية المنسوبة للإسلام، أو تحمل شعارات إسلامية.

الكثير من الباحثين أرجعوا أسباب ظاهرة بروز الجماعات الإرهابية، إلى تأثير جماعة الإخوان المسلمين التي نشأت في مصر عام ١٩٢٨م، واعتبروها الأم الحقيقة للمنظمات والتنظيمات التي ظهرت فيما بعد، كما أن نقاش الأسباب قاد إلى أسباب أخرى ظهرت على الساحة في الشرق الأوسط أدت إلى تنامي هذه الجماعات ومنها: القضية الفلسطينية، الأوضاع الاقتصادية، والمشكلات الاجتماعية، والفراغ الفكري، وتأثير وسائل الاتصال خاصة الإعلام الجديد والبث الفضائي والانتشار الإلكتروني واسع المدى.

كما كان للحروب التي شهدتها المنطقة سبب مباشر في ظهور هذه الجماعات وانتشارها وتمددها، حيث أدت الحرب الجهادية في أفغانستان تأثيرًا قويًا جدًا خاصة أن هذه الحرب كانت تجد الدعم الأمريكي المباشر، ثم جاءت حرب احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين وهيمنة إيران على مقدرات الأمور في العراق حيث تقوم الميليشيات الشيعية المسلحة بدور خطير في تصعيد الطائفية والمذهبية والقتل على الهوية.

وكان لكراهية دول المشرق للسياسات الأمريكية تجاه الدول العربية والإسلامية بسبب سياسة واشنطن المنحازة لإسرائيل رد فعل سلبي تجاه الولايات المتحدة ومصالحها في الشرق الأوسط، ومن ثم ظهرت جماعات مناوئة للولايات المتحدة.

ويرى الكثير من المحللين أن موجات الإرهاب، وانتشار الجماعات الإرهابية، هو صناعة دولية وإقليمية في الأساس تستهدف تشويه الدين الإسلامي من جهة، وتقسيم المنطقة بين دول إقليمية ودولية لها مصالح في إضعاف الدول العربية وتقسيمها من جهة أخرى، وفي مقدمة الدول التي لها مصلحة في ذلك (إيران وإسرائيل)، وقدم الباحثون الكثير من الأدلة التي تؤكد ذلك حيث هناك أيدولوجية للدولتين وأن هدف تقسيم الدول العربية يحقق مكاسب كبيرة تصب في مصلحة استمرار واستقرار الدولتين كقوتين مهمتين في الشرق الأوسط على حساب دوله وشعوبه.

وطرح المحللون رؤى لتطويق الإرهاب في المنطقة العربية ومحاصرة فكر الجماعات الإرهابية، ومنها التعاون العربي والدولي الجاد لمواجهة هذه الظاهرة، ملأ الفراغ الفكري لدى الشباب، التصدي لظاهرة تجنيد الشباب صغيري السن، تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول والمدن الفقيرة، نشر الوعي وصحيح الدين، واستخدام الحلول الجماعية والمشتركة والمتنوعة على أن يكون ذلك داعمًا للحلول الأمنية التي تتعامل مع النتائج وليس المسببات فيما يتعلق بمواجهة الجماعات المتطرفة.

محاور العدد المقبل

يتناول الملف الرئيس للعدد المقبل رقم ١١٩ من مجلة آراء حول الخليج موضوع (الاقتصاد الخليجي في مرحلة ما بعد النفط: البدائل والحلول) وتركز محاور هذا الملف على المحاور التالية:

- بيئة الاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي بعد انخفاض أسعار النفط.
- الجهود الخليجية لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية.
- سياسات العمل في دول مجلس التعاون الخليجي وتغير الإنتاجية.
- خصخصة صناعة النفط في دول الخليج كالأهداف والنتائج.
- خصخصة شركات ومصانع والمشاريع الخليجية الكبرى: الخطوات والاستراتيجية.
- مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- مستقبل الشركات العائلية في ظل التحولات الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي.
- التكيف مع بيئة الاستثمار المتغيرة وإدارة الصناديق السيادية في دول الخليج.
- رفع الدعم عن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقة ذلك على الإصلاحات.
- تطوير أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي.

جولة الملك سلمان.. تطوير شراكات التنمية

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

جولة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - الآسيوية التي بدأت في ٢٦ فبراير الماضي واستمرت ٢١ يومًا وشملت ماليزيا، إندونيسيا، سلطنة بروناي، اليابان، واختتمها بالصين، هي جولة ليست عادية بكل المقاييس، بل جولة استراتيجية تحمل عناوين الشراكات المتنوعة لخدمة الأهداف السعودية في إطار التحول الوطني ورؤية ٢٠٣٠، حيث تخطط المملكة إلى مرحلة جديدة ذات توجهات اقتصادية غير مسبوقة تضمن تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وإعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص والخصخصة، وتوطين اقتصادات المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، والاستفادة من المزايا النسبية لإمكانياتها، أي في إطار التحولات الجادة إلى مرحلة ما بعد الاعتماد على النفط كسلعة رئيسية وربما وحيدة لعقود في مدخلات الموازنة العامة للدولة، ومن ثم الاعتماد على اقتصاد حديث بدلاً من الريعي يضمن بقاء المملكة ضمن دول مجموعة العشرين الأكثر ثراءً في العالم، بل وتحقيق نهضة شاملة تنسجم مع إمكانيات وتاريخ ومستقبل المملكة العربية السعودية، ودورها الإقليمي والدولي، وما تسعى إلى تحقيقه لاستمرار التنمية ورفاهية المواطن في إطار تحولات اقتصادية قائمة على خطط مدروسة وقابلة للتحقيق على أرض الواقع.

لذلك كانت جولة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في آسيا مهمة ومثمرة ومنسجمة مع توجهات المملكة وأسست لمرحلة جديدة، حيث تم التوقيع على ٨٤ اتفاقية ومذكرة تعاون وبرامج تعاون مع الدول التي شملتها الجولة قيمتها عشرات مليارات الدولارات، كما شهدت الجولة احتفاء رسمي وشعبي للملك سلمان لدوره - حفظه الله - في التأسيس للتعاون مع دول العالم، خاصة هذه الدول ذات الثقل الاقتصادي، والإسلامي حيث تضم أغلبية المسلمين في العالم، وبما يعكس ثقل وأهمية المملكة العربية زعيمة العالم الإسلامي.

وإضافة إلى الشراكة الاستراتيجية بين المملكة والدول الآسيوية، تأتي قضية مواجهة الإرهاب والتطرف الذي يهدد العالم، خاصة

أن بعض هذه الدول أعضاء في التحالف الإسلامي الذي تقوده المملكة، وتسعى إلى تفعيل دوره في إطار المواجهة الدولية الجماعية لمحاصرة الإرهاب وقطع طرق تمويله وتجفيف منابعه من أجل عالم بلا إرهاب.

المملكة لا تسعى إلى تشكيل محاور، بل شراكات مفيدة لجميع الأطراف، ولا تريد افتعال أزمات إقليمية أو دولية، بل تريد إنهاء الخلافات في المنطقة وتكريس سياسة التعاون الإيجابي، وحُسن الجوار، والشركات القائمة على المنافع المتبادلة التي تفيد الشعوب وتحقق التنمية، وإطفاء البقع الملتهبة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يتضح من طبيعة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعتها المملكة مع الدول التي زارها الملك سلمان بن عبد العزيز، وهذه الدول ترتبط مع المملكة بروابط اقتصادية قوية منذ فترة طويلة، لذلك هذه الاتفاقيات توطد هذه العلاقات القائمة وتطورها لتكون متنوعة وليست مجرد علاقة قائمة على تجارة النفط.

في الوقت نفسه، توجه المملكة شرقًا ليس معناه تغيير ثوابت سياستها الخارجية أو إدارة ظهرها للغرب، أو استبدال صديق بآخر، أو على حساب الشراكات القائمة أو التنكر لها، فالمملكة تسعى لتطوير الشراكات وليس تغييرها ؛ تهتم بمواكبة العصر ومتطلباته، وليس التخلي عن التزاماتها الدولية والإقليمية، وعلاقاتها الراسخة القائمة على أسس متينة وتاريخية واستراتيجية، سواء تجاه محيطها العربي والإسلامي، أو على الساحة الدولية.

ففي الوقت الذي كان فيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في الجولة الآسيوية، كان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي ولي العهد ، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، في زيارة للولايات المتحدة والتقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وكانت هذه الزيارة مهمة جدًا، حيث تم خلالها بحث تطوير العلاقات الثنائية القائمة على تفاهم وشراكة سعودية ـ أمريكية منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود ـ يرحمه الله ـ وهي علاقات استراتيجية تقوم على ثوابت غير قابلة للتجاوز أو الالتفاف عليها تحت أي ظرف من الظروف . وكذلك تم بحث التحديات التي تواجه منطقة الخليج والتي توليها الإدارة الأمريكية أهمية بالغة وتتفق مع المملكة حيال هذه التحديات وطرق معالجتها.

إذًا السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، تنطلق من ثوابت، وترتكز على أسس، وتواكب التطورات، ولا تقف جامدة تجاه المتغيرات الاقتصادية، وتسعى لاستقرار المنطقة بكل السبل، وترفض السياسات التوسعية والهيمنة لدول إقليمية في مقدمتها إيران التي لا تؤمن بالتعايش السلمي أو العيش المشترك في هذا الإقليم، وتقوم سياستها تجاه دول الجوار على منطق توسيع النفوذ وإيجاد الصراعات تحت مزاعم وأكاذيب ومنها ما تطلق عليه المظالم التاريخية، وحماية أصحاب المذهب الشيعي، ونصرة الضعفاء، ولكن كل ذلك أكاذيب وهذا ما يؤكده الواقع، ويقر به التاريخ الذي يشهد على التعايش بين كافة الديانات والمذاهب والقوميات والعرقيات في المنطقة، وفي الحقيقة هي تريد أن تستخدم المذهبية والطائفية أداة لتحقيق الإمبراطورية الصفوية، بعد أن مهدت لذلك بنموذج حكم الولي الفقيه الذي تريد من خلاله السيطرة على مواطني دول المنطقة وسلب إرادتهم وتحويلهم إلى أدوات ووقود لصراعات تخدم مصالح طهران فقط.

في الختام، تتحرك المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ يحفظه الله ـ بخطى ثابتة وواثقة ومتزنة ومدروسة لتوسيع قاعدة الصداقات والشراكات، ومحاربة الإرهاب وتحقيق الاستقرار للمنطقة بسياسة إيجابية واضحة دون انفعال أو افتعال أزمات لتجنيب منطقة الخليج ويلات التصعيد العسكري، أو هيمنة إيران، أو تحويل المنطقة إلى ساحة للميليشيات المسلحة التي تستخدمها طهران كخنجر مسموم في خاصرة الدول العربية سواء الحوثيين في اليمن، أو حزب الله في لبنان وسوريا، أو الحرس الثوري في العراق و لحماية نظام الأسد في دمشق.

سياسة المملكة الإقليمية والدولية تقوم على مبدأ ديمومة وتطوير شبكة واسعة من العلاقات الخارجية متعددة الأبعاد. فالثقة بسياسة المملكة الخارجية قائمة على حقائق احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصديقة، وإقرار مبدأ تنمية وتطوير المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وهذا لا يتأسس إلا في مناخ مفعم بالثقة، وبيئة منفتحة قابلة لتجاوز الصعاب والعقبات، وهو ما تحاول قيادة المملكة تعزيزه والبناء عليه.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

تأرجح العلاقات يكمن في ضعف إدراك الطرفين لمصالح كل طرف ومصادر التهديد

العلاقات السعودية - الروسية ٢٠١٧: نحو انطلاقة جديدة

المراقب للعلاقات الراهنة بين المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية سيلحظ مفارقة تمر بها هذه العلاقات؛ فمن جهة تتسم بدرجة عالية من عدم التوافق في الموقف تجاه الصراع في سوريا، ومن جهة أخرى تشهد كثافة غير مسبوقة في الاتصال بين الرياض وموسكو. فرغم الاختلاف في كيفية التعاطي مع الصراع في سوريا فإن حجم الاتصالات وخاصة خلال العامين الماضيين يكاد يكون غير مسبوق منذ استئناف العلاقات عام ١٩٩٠م. لقد شهدت هذه الفترة لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بالرئيس فلادمير بوتين على هامش اجتماعات قمة العشرين بتركيا في شهر نوفمبر ٢٠١٥م. كما التقى سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، الرئيس بوتين ثلاث مرات، الأولى في سانت بطرسبرغ (يونيو ٢٠١٥م) وقعا خلالها ست اتفاقيات تعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتفعيل اللجنة المشتركة للتعاون العسكري، والتعاون في مجال الفضاء، إضافة إلى اتفاقيات تعاون في مجال الإسكان والطاقة والفرص الاستثمارية.

د. صالح بن محمد الخثلان

كما التقى ولي ولي العهد الرئيس بوتين في مدينة سوتشي (سبتمبر ٢٠١٥م) وفي الصين على هامش اجتماعات قمة العشرين (سبتمبر ٢٠١٦م)، إضافة إلى لقاء سمو ولي العهد الأمير محمد ابن نايف بن عبد العزيز، وزير الخارجية الروسي في نيويورك في سبتمبر ٢٠١٦م، على هامش اجتماعات الجمعية العامة وجرت عدة لقاءات بين وزيري الخارجية وكذلك التقى وزير النفط السعودي نظيره الروسي. كما شهدت هذه الفترة توقيع المزيد من الاتفاقيات بين البلدين بلغت حسب ما أعلن ١٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم وقعت خلال منتدى الاستثمار السعودي - الروسي في موسكو في شهر نوفمبر ٢٠١٥م. وعقد مجلس رجال الأعمال الروسي - السعودي خلال السنتين الماضيتين اجتماعين في سانت بطرسبرغ (يونيو ٢٠١٥م) وفي موسكو (نوفمبر ٢٠١٥م) إضافة إلى تنظيم معرض بجدة في مايو ٢٠١٥م، للتعريف بالمناطق والشركات الروسية شارك فيه أكثر من ١٠٠ ممثل لقطاع الأعمال والجهات العامة والحكومات الإقليمية.

مراحل من الصعود والهبوط في العلاقات

المفارقة بين حجمي التواصل من جهة وعدم التوافق من جهة أخرى تكشف عن الإشكالية الرئيسة التي تواجه العلاقات منذ التسعينيات. فالقيادة في المملكة وروسيا تعبران وباستمرار عن رغبة في توثيق العلاقة والارتقاء بها إلى مستوى متقدم ولا تفوتان فرصة لإعلان هذه الرغبة المشتركة، وتتخذ حكومتا البلدين من الإجراءات ما يهدف لتحقق هذه الرغبة، إلا أن العلاقة ما تلبث أن تواجه تحدٍ يعيدها إلى مربعها الأول. وقبل أن أقدم تفسيرًا لما أعتقد أنه سبب لهذه الإشكالية فلعلي وبإيجاز بين المراحل التي مرت بها هذه العلاقة الممتدة ربع قرن منذ استئنافها والتي تظهر حالة التذبذب الدائم بين صعود وهبوط وبما لا يتفق مع الرغبات المعلنة من طرفي العلاقة. يمكن تقسيم فترة العلاقات الممتدة من ١٩٩٠م، وحتى ٢٠١٦م، إلى أربع مراحل.

● المرحلة الأولى من ١٩٩٠ الى ١٩٩٤م

وشهدت استئناف العلاقة (مع الاتحاد السوفيتي الذي سيعلن تفكيكه بعد عام) وفتح السفارات وزيارة رئيس وزراء روسيا السابق

المملكة وروسيا تشتركان في القلق نحو استقرار المنطقة وترغبان في المحافظة عليه لكن تختلفان في تحديد أسباب عدم تحقيقه

فيكتور تشرنومردين وتوقيع الاتفاقية الإطارية للتعاون وتشكيل لجنة حكومية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني.

● المرحلة الثانية ١٩٩٤-٢٠٠٣م

شهدت هذه المرحلة تراجعًا في العلاقات وكان للحرب في الشيشان والتعاطف الشعبي في العالم الإسلامي والتحاق عدد من الشباب العربي بالقتال واتهامات روسيا لبعض دول الخليج ومنها المملكة بدعم المقاتلين الشيشان وتبني وسائل الإعلام الروسية حملة ضد "الوهابية" والتحذير من اختراقها للمجتمع المسلم في روسيا وجمهوريات وسط آسيا والقوقاز.

● المرحلة الثالثة ٢٠٠٣-٢٠١١م

خلال هذه المرحلة استعادت روسيا الاستقرار الأمني والسياسي وعادت إلى سياستها الخارجية النشطة ومن جانب آخر بدأت المملكة في مساع لتطوير علاقاتها الدولية ما ساهم في عودة التحسن في العلاقات وكانت أبرز محطاتها زيارة الملك عبدالله (كان ولياً للعهد) لروسيا في ٢٠٠٣م، وتوقيع جملة من الاتفاقيات وزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الرياض في ٢٠٠٧م، وبينهما زيارات مهمة من أبرزها زيارة وزير الدفاع الأمير سلطان روسيا (نوفمبر ٢٠٠٧م) وزيارة الملك سلمان (يونيو ٢٠٠٦م) وكان أميرًا للرياض حينئذ) وكذلك حصول روسيا على صفة مراقب في منظمة التعاون الإسلامي بدعم مهم من المملكة وزيادة حجم التبادل التجاري وتأسيس مجلس رجال الأعمال السعودي الروسي وغير ذلك من أنشطة جعلت بعض المراقبين يرون فرصة لتطور العلاقات إلى شراكة.

● المرحلة الرابعة ٢٠١١-الآن

وبدأت مع أحداث الربيع العربي حيث تبنت روسيا موقفًا ثابتًا تجاهها يظهر تشكيكًا في دوافعها وقلقًا من تداعياتها. المملكة بدورها عبرت عن قلقها من تأثير تلك الأحداث على استقرار المنطقة وتبنت سياسة تنطلق من رغبة في منع الانعكاسات السلبية لأحداث الربيع العربي على الاستقرار مع تكييف لهذه السياسة حسب معطيات كل حدث. الاحتجاجات الشعبية في سوريا كانت محطة التصادم بين موقفي الدولتين رغم تقارب رؤيتهما الاستراتيجية للأحداث. فالمملكة وبالإضافة إلى تضمنها ومسؤوليتها العربية تجاه الشعب السوري رأت في

الأحداث فرصة لإضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة حيث زادت تدخلاتها في الشؤون العربية مستفيدة من الفراغ السياسي والأمني الناتج عن الربيع العربي. وحيث كانت العلاقة مع النظام السوري منذ الثورة الإيرانية إحدى الركائز الرئيسة للنفوذ الإيراني فكان مأمولاً أن الاحتجاجات الشعبية ستنجح في تغيير هذا النظام ما يخلص المنطقة من التدخلات الإيرانية.

روسيا من جانبها نظرت إلى الأحداث في سوريا كتهديد لمصالحها التاريخية في المنطقة من جهة كما أن التحرك الفاعل تجاهها يمثل فرصة لإعادة تأكيد حضورها في النظام الدولي من جهة أخرى. الموقف الروسي الصلب والداعم للنظام السوري والتدخل العسكري في سبتمبر ٢٠١٥م، أظهر بعداً آخر لا يقل أهمية في تحديد الموقف الروسي تجاه الصراع هناك. فروسيا التي تتعاطى مع المنطقة منذ العهد القيصري من الزاوية الجيوسياسية بحكم أن منطقة الشرق الأوسط ترتبط جغرافيًا مع منطقتي وسط آسيا والقوقاز اللتين تشكلان الحدود الجنوبية لروسيا جعلها تشعر بالقلق من تداعيات وصول حركات متطرفة للسلطة في المنطقة على أمنها القومي. وتعبر القيادة الروسية عن قناعة راسخة أن نظام الأسد أصبح الضمانة الوحيدة ضد وصول المتطرفين للسلطة وتفكيك الدولة وإشاعة الفوضى في حالة شبيهة بما حدث في العراق والآثار الخطيرة لذلك على الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط.

ذكرنا أعلاه أن المملكة وروسيا تشتركان في القلق من تداعيات الاحتجاجات على استقرار المنطقة وترغبان في المحافظة على ما تبقى منه. إلا أن الرياض وموسكو تختلفان في تحديد أسباب عدم الاستقرار خاصة في سوريا. ففي حين ترى الرياض أن بقاء نظام الأسد رغم ما تسبب فيه من خسائر هائلة تمثلت في القتل والتشريد والتدمير هو سبب ظهور التنظيمات المتطرفة مثل داعش والقاعدة ويسهم في استمرارها وانتشارها، تجادل موسكو بأن بقاء النظام السوري هو الضمانة ضد هذه التنظيمات الإرهابية التي ستتسع رقعة نشاطاتها التخريبي في حال سقط.

تفسير التأرجح في العلاقات السعودية الروسية

التأرجح في العلاقات السعودية الروسية بين صعود وهبوط والذي لا ينسجم مع الرغبة المشتركة في استقرار العلاقات وتعزيزها بما يخدم مصالح الدولتين يمكن تفسيره بضعف إدراك الطرفين بشكل عميق مصالح كل طرف ومصادر التهديد لها. هذا الضعف هو سبب تباين الموقف تجاه قضايا المنطقة. لا شك أن روسيا تدرك قلق المملكة من التمدد الإيراني في المنطقة كما أن المملكة تقدر حرص روسيا على حماية مصالحها في المنطقة الأمر الذي دفعها لاتخاذ موقف ثابت بدعم النظام في سوريا. إلا أن مستوى هذا الإدراك لا يبدو عميقًا ما جعل كل طرف يرى مبالغة فيما يتخذه الطرف الآخر من إجراءات تجاه مصادر التهديد لأمنه القومي.

فمن جهة تدرك روسيا أن المملكة دخلت في مواجهة مع إيران وتدخلاتها في الدول العربية وخاصة في اليمن إلا أنه لا يبدو أن حجم القلق السعودي من السلوك الإيراني في المنطقة واضح للمسؤولين الروس ما يجعلهم يرون في تحذير الرياض من إيران مبالغة لا تنسجم مع الواقع حسب ما تراه موسكو. ويغيب عن الإدراك الروسي أن السعوديين يرون في موقف إيران وممارساتها في المحيط الإقليمي للمملكة يمثل تهديدًا حقيقيًا لها يصل حتى أمنها واستقرارها وليس مجرد تنافس على النفوذ. فتصريحات القادة الإيرانيين تجاه المملكة ومنذ قيام الثورة قبل ستة وثلاثين عامًا تكشف عن موقف معاد ثابت يصل حتى تهديد بقائها كدولة. وقد عمل الحرس الثوري الإيراني على ترجمة هذا الخطاب الكاره للسعودية في تنظيمات بهدف اختراق أمن المملكة من خلال تأسيس ودعم حزب الله في الحجاز ومنظمة الثورة الإسلامية في المنطقة الشرقية وكذلك بث شبكات التجسس ودعم الحوثيين في اليمن بأسلحة بلغ مداها الأراضي السعودية.

يغيب عن روسيا أن السعودية ترى إيران تهدد أمنها واستقراها وليس مجرد تنافس نفوذ

خطورة التهديد الإيراني هي ما تفسر قلق المملكة المستمر من سلوك طهران في جوارها وتجعل مواجهتها في مقدمة أولويات سياساتها الخارجية. لا يبدو أن موسكو تدرك عمق هذا القلق السعودي من الخطر الإيراني الذي تضاعف نتيجة الحرب على العراق وتفكيك الدولة هناك وكذلك بعد تداعيات الربيع العربي وما تسببت فيه من فراغ سعت إيران إلى استغلاله إما بشكل مباشر أو من خلال الميليشيات التابعة لها والعمل على تطويق المملكة لتحقيق هدف أعلنه الخميني مبكرًا بإسقاط الدولة السعودية. لذلك لا تستطيع موسكو تقدير الموقف السعودي تجاه الصراع في سوريا وحرصها على تغيير النظام هناك من أجل حرمان إيران من أحد أهم ركائز سياستها التدخلية في الدول العربية وتهديدها المستمر لأمن المملكة.

في المقابل فإن حجم قلق روسيا من تداعيات الربيع العربي وخشيتها من وصولها إلى حدودها الجنوبية لا يبدو واضحًا في المملكة وهو ما يجعل الرياض تستغرب هذا الإصرار الروسي على

حماية النظام وتوظيف كافة أدواته لمنع سقوطه. ما يفسر هذا الموقف الروسي الذي يبدو لنا متصلبًا ويصعب فهمه هو المنطق الجيوسياسي الذي تنطلق منه روسيا في تعاطيها مع أحداث منطقة الشرق الأوسط ككل. فالسياسة الروسية وقبلها السوفيتية تنظر إلى المنطقة كامتداد طبيعي لجغرافية القوقاز ووسط آسيا واللتان تمثلان الحدود الجنوبية لروسيا ولذلك فأي تهديد لأمن واستقرار المنطقة يشكل مصدر تهديد لأمن روسيا. فالسياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة وكذلك تجاه الصراع في سوريا لا تنطلق من مجرد متطلبات السياسة الدولية والرغبة في استعادة المكانة وإن كان هذا حاضرًا بلاشك بل تحركها دوافع جيوسياسية ثابتة وهو ما يفسر إعلان موسكو منذ اللحظة الأولى للربيع العربي عن موقف مشكك في الاحتجاجات العربية، فهي ليست نشاطًا عفويًا مرده الأوضاع الداخلية في الدول العربية بل تنظر إليها كجزء من استراتيجية غربية شبيهة بما حدث في القوقاز ووسط آسيا تحت اسم الثورات الملونة هدفها النهائي تطويق روسيا بأنظمة سياسية معادية.

هذا التشخيص للأحداث في الدول العربية يكاد يكون ثابتًا في الخطاب الروسي الرسمي والأكاديمي وهو ما يفسر تشدد موسكو تجاه الصراع في سوريا وكذلك أي مبادرات غربية بدعوى استعادة الاستقرار في المنطقة. إن المبالغة في قراءة السياسة الروسية من الزاوية البراغماتية جعلنا في المنطقة لا ندرك ثوابت هذه السياسة التي تنطلق من الرؤية الجيوسياسية والتي جعلت روسيا مستعدة للتضحية وتحمل الخسائر والعقوبات لحماية أمنها القومي من أي أخطار قد تصل إليها من حالة عدم الاستقرار في المنطقة. ولعل الهجوم المدمر للقوات الجوية الروسية على حلب والذي تسبب في تدمير كامل للمدينة نبهنا أخيرًا لمنطلقات السياسة الروسية الراسخة والعميقة تجاه الصراع في سوريا.

إذًا لو كان هناك أدراك عميق بحجم القلق عند كل طرف تجاه مصادر التهديد لأمنه لتمكنا من الوصول الى توافق مبكر لا يضر بمصالحهما.

المصلحة المشتركة في البحث عن ثنائية الاستقرار

وإن جاز لنا القول فإن الكلمة المفتاحية للعلاقة بين المملكة وروسيا هي الاستقرار: (١) **الاستقرار السياسي في المنطقة و (٢) استقرار أسواق الطاقة في العالم** وهو ما يمكن في حال إدراكه بعمق أن يؤسس لانطلاقة جديدة للعلاقات يحقق ديمومتها ويحميها من التقلبات. إن التطورات الأخيرة في مجال النفط تجعلنا أكثر تفاؤلاً بمستقبل العلاقة بين المملكة وروسيا. لقد تنبهت روسيا لأهمية المملكة في أسواق الطاقة ولذلك فقد رأت التعاون بديلاً عن التنافس السبيل الأمن لحماية مصالح الدولتين في هذا المجال.

فروسيا والمملكة تعتمدان بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط كمصدر رئيس للدخل وكشف انهيار الأسعار خلال الفترة الماضية حجم هذا الاعتماد، وإن كان بدرجة متفاوتة الأمر الذي دفع حكومتي البلدين إلى الدخول في محادثات من أجل منع المزيد من انهيار الأسعار. كما يعكس هذا الاتفاق إدراك مشترك بأن النفط سلعة استراتيجية تتطلب التعاون لحماية المصالح المشتركة خاصة في وقت يزداد فيه الإنتاج وتتنوع فيه المصادر. رغم ذلك فالتوقعات تشير إلى استمرار حالة التنافس وإن كان في نطاق محدود للحصول على نصيب أعلى من أسواق محددة مثل الصين ودول شرق آسيا. هذا التنافس على أسواق إقليمية يجب ألا يؤثر على الرغبة في تنسيق سياسات الإنتاج والتصدير للمحافظة على مستويات تخدم مصالح الدولتين.

أخيرًا يطرأ تساؤل حول مستوى التعاون التجاري والاقتصادي بين المملكة وروسيا وأهميته لتطوير العلاقات. ولا شك أن هذا النوع من التعاون مهم لكل علاقة ثنائية حيث يشكل قاعدة صلبة تقوم عليها فواقع التعاون لا يرقى للمستوى المأمول حيث تراجع حجم التبادل التجاري في ٢٠١٥ م، إلى ١,٠٩ مليار دولار عما كان عليه في ٢٠١٤ (١,٩٤) مليار دولار معظمها صادرات روسية (شعير ومواد أولية)، كما أن حجم الاستثمارات المشتركة ضئيل مقارنة بحجم اقتصاد الدولتين.

وقد يكون لضعف التعاون علاقة بعدم التوافق السياسي، إلا أن هذه حالة مستمرة حتى خلال التقارب مما يشير إلى وجود أسباب أخرى تتعلق بالعوائق التشريعية واللوجستية وطبيعة المنتجات وكذلك وجود الفرص البلدية وغيرها من أسباب. ولكن ورغم أهمية هذا البعد في دعم العلاقات، إلا أن ضعفه والذي لا تظهر مؤشرات على تحسنه بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية في البلدين يجب ألا يصرفنا عن أهمية العلاقات التي يوجد لها من الدوافع المهمة الكافية والمتمثلة في المصلحة المشتركة في الاستقرار السياسي في المنطقة والاستقرار في أسواق الطاقة في العالم والقناعة بأن أي من هذين المطلبين لا يتحقق سوى من خلال تعاون الدولتين. تبقى المسألة الأخيرة التي تحتاج لتفاهمات بين الرياض وموسكو وتتعلق بالموقف من علاقات كل طرف بطرف ثالث: علاقات المملكة بالولايات المتحدة، وعلاقات روسيا بإيران. فمصلحة العلاقات السعودية الروسية تقتضي أن يقدِر كل طرف دوافع الآخر في بناء علاقاته الخارجية مع هذه الدول وألا يجعلها قيدًا على العلاقة بينهما أو حتى جعلها قناة ينظر من خلالها للعلاقة الثنائية.

* أستاذ العلوم السياسية جامعة الملك سعود

من يقود الاقتصاد يوجه السياسة ويسيطر على الأمن.. والقرن الحالي آسيوي

الانتقال لكيان اقتصادي آسيوي واحد يمر عبر ٣ مراحل وسياسات واستراتيجيات

لم يعد التكامل الاقتصادي مجرد تكتل يهدف إلى اتباع سياسات تجارية من شأنها تخفيض أو الغاء القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، بل أصبحت التكتلات الاقتصادية الكبرى أحد آليات حل المشكلات والصراعات بين الدول سواء الاقتصادية أم السياسية، إلا أنه يظل العائد الاقتصادي من التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي هو الأبرز، حيث أن من ثمار التكامل الاقتصادي بين الدول زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى انخفاض الأسعار ما يعود بالنفع على كل من المنتجين والمستهلكين.

د. عبد الله صادق دحلان

أصبح التعاون والاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي أحد سمات التنمية الحديثة، حيث أخذت الدعوة للتكامل تتوسع وتزداد أهميتها انعكاسًا لمتطلبات التنمية في العصر الحديث، فازداد عدد الدول التي أخذت بالتكامل الاقتصادي، وظهرت تكتلات اقتصادية لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي مثل الاتحاد الأوروبي، و(النافتا)، إضافة إلى تكتلات أخرى في البلدان النامية، كرابطة دول جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وشهدت قارة آسيا مع بداية الثمانينات اتجاهًا متزايدًا نحو إنشاء التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية وتفعيل القائم منها رغبة من الدول الأسيوية لمواجهة التحديات الجديدة التى تفرضها القوى الاقتصادية الكبرى، وللتخفيف من حدة التداعيات السلبية للعولمة. ورغم تشابه تلك المنظمات في الهدف من إنشاءها إلا أن التأثيرات الإيجابية لها بدأت تظهر في تنمية العلاقات بين دولها، خاصة مع انضمام الدول القوية اقتصاديا مثل دول الخليج، والصين، وروسيا، وإيران، وكوريا الجنوبية، واليابان إليها.

وانطلاقا من أهمية التكتلات الاقتصادية الأسيوية وما قد تلعبه من دور مستقبلي أعددت هذا الكتاب - المنشور ملخصه في هذا المقال، لدراسة جميع التكتلات الأسيوية مع وضع رؤية مستقبلية لوحدة اقتصادية أسيوية قد يكون لها دور في قيادة العالم اقتصاديًا.

من هذا المنطلق سوف يتم تسليط الضوء على ما يمكن أن تلعبه التكتلات الاقتصادية الأسيوية من دور في تفعيل وتنمية اقتصاديات الدول الأسيوية المنضمة إليها. كما يتطرق الكتاب إلى مناقشة التكتلات الاقتصادية ودورها في تنمية اقتصاديات الدول الموقعة عليها، وكذلك تحليل أهم التكتلات الاقتصادية الأسيوية لمعرفة أثرها على النمو الاقتصادي لدول آسيا ومساهمتها في زيادة تأثير القوة الاقتصادية للقارة على الاقتصاد العالمي.

وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للتكتلات الاقتصادية محل الدراسة، كما تقوم الدراسة بتقويم تجربة التكتلات الاقتصادية الأسيوية لاستخلاص النتائج وتطبيقها على موضوع الدراسة لمعرفة أثر تلك التكتلات على الاقتصاد العالمي. مع التركيز بشكل أساسي على وضع تصور مستقبلي لتحوّل هذه التكتلات الاقتصادية إلى اتحاد اقتصادي أسيوي على غرار الاتحاد الأوربي، وما قد ينتج عن هذا الاتحاد من قوة اقتصادية كبرى يكون لها التأثير والغلبة في قيادة العالم اقتصاديًا.

ولقد واجه الباحث صعوبات عديدة في إعداد هذا الكتاب أبرزها التغير السريع على الساحة الأسيوية مما يؤثر على وضع رؤية مستقبلية مقترحة للتعاون، واختلاف الأدوار التي أنشئت من أجلها التكتلات الاقتصادية الأسيوية، فبجانب دورها الاقتصادي الأصيل اضطرت أن تلعب أدوارًا سياسية فرضتها عليها الظروف

الوصول لكيان مؤسسي موحد يجمع كل التكتلات الآسوية في كيان واحد يستطيع قيادة العالم اقتصاديا ومن ثم سياسيا وأمنيا

الدولية والإقليمية. من ناحية أخرى، فإن الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة بعد ثورات الربيع العربي وحرب اليمن وحروب الإرهاب في العراق والشام، مما حدا بجميع هذه التكتلات وإن كانت اقتصادية الهدف والمنشأ، إلى لعب أدوار سياسية أيضا.

وقد رأيت أن أستعرض بعضًا من التكتلات الاقتصادية على المستوى الدولي ثم استعراض التكتلات الموجودة في آسيا وفقا لتاريخ النشأة والتكوين، واستخلاص الدروس المستفادة من هذه التكتلات مجتمعة خلصنا لرؤية مستقبلية حول هدف الدراسة وهو الوصول لكيان مؤسسي موحد يجمع التكتلات الأسوية في كيان واحد يستطيع قيادة العالم اقتصاديًا ومن ثم سياسيًا وأمنيًا، وليس خفيًا على أحد أن من يقود الاقتصاد يستطيع توجيه السياسة ويسيطر على المشكلات الأمنية، لذلك أصبح من الضروري والملح على قادة آسيا الاسراع من وتيره اندماج التكتلات الأسيوية في كيان واحد مستفيدين من تجربة الاتحاد الأوروبي الرائدة في هذا الصدد، وذلك لمواجهة الأخطار العالمية الراهنة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية.

التكتلات الاقتصادية الأسيوية:

تمتاز آسيا بتنوع وتعدد التكتلات الاقتصادية، وسكانها الأكثر عددا مقارنة بباقي القارات، ومع بروز قوى اقتصادية كبرى بها مثل اليابان والصين والهند وأندونيسيا أصبحت تسيطر على حصة لا بأس بها من الناتج الإجمالي العالمي وأصبحت دول القارة تحتل المراكز الأولى في معدلات النمو والانتاج، كما تعد الصين من كبريات دول العالم مساهمة في حركة التجارة العالمية، وقد ظهرت في آسيا العديد من التكتلات الاقتصادية ومن أبرز هذه التكتلات ما يلي:

١- **رابطة بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN**: تأسست عام ١٩٦٧م، وتضم ١٠ دول من جنوب شرق آسيا وتهدف إلى تحقيق التعاون بين الأعضاء في مختلف المجالات. إضافة إلى تحقيق السلم والاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة وتقدم وازدهار بلدانها، وتأسست الأسيان (ASEAN) بين دول أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، الفلبين"، ثم انضمام "بروناي " سنة ١٩٨٤م، وفيتنام ١٩٨٥م، ثم ميانمار ولاوس ١٩٩٧م، وكمبوديا ١٩٩٩م.

٢- **مجلس التعاون الخليجي (GCC)**: وهو منظمة سياسية واقتصادية واجتماعية إقليمية، وهو تنظيم تعاون إقليمي

بين دول الخليج في مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة.

٣- **منظمة شنغهاي (SCO)**: وهي منظمة سياسية اقتصادية عسكرية أوراسية، تضم مجموعة من الدول الآسيوية، بهدف تعزيز التعاون بين الأعضاء، وتضم ست دول (الصين -روسيا -كازاخستان- قيرغيرستان-أوزبكستان -طاجيكستان).

تكاليف ومزايا الاندماج الاقتصادي في آسيا:

مما سبق، الاقتصادات الأسيوية استفادت من الأزمة المالية الأسيوية في أواخر التسعينات وأسرعت من وتيرة التكامل والاندماج الاقتصادي، وخاصة مع ظهور الصين كقوة اقتصادية كبرى، إلا أن ظهور الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م، جعل بنك التنمية الأسيوي (ADB) يطرح تساؤلا هاما: "ما هي تكاليف وفوائد التكامل الاقتصادي الإقليمي في آسيا؟ ويجب ألا نغفل أن التكامل الاقتصادي باشكاله المختلفة كان يحمل أسبابا أخرى منها السياسية والأمنية وأن الكثير من التكتلات الاقتصادية نشأ بدوافع سياسية وأمنية، وسوف يحاول المبحث الثاني الاجابة على هذا التساؤل من خلال استعراض أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الأسيوي مع ذكر أهم مزايا هذا التكامل.

يرى المفكرون الاقتصاديين تنوع التعاون الإقليمي وأبعاده المختلفة، فإذا ما تجاوزنا الإقترابات للنظر في التعاون الإقليمي وحاولنا التعرف على العناصر اللازم توافرها لقيام مثل هذا التعاون، نجد مرة ثانية تباين في الآراء فيما يتصل بهذه العناصر ودورها، فعلى صعيد التحديات الخارجية يرى البعض أن التهديدات الخارجية يعد كافيا للدفع نحو التكتل والتضامن، وفيما يتعلق بالمدخل الاقتصادي نجد جدلًا مماثلًا بين من يدعو إلى إتباع المدخل الاقتصادي لتحقيق الاندماج والتكامل وبين من يدعو إلى المدخل السياسي لتحقيق ذات الهدف. على أنه تجدر الإشارة إلى أن التيار الغالب يذهب إلى ضرورة توافر قدر من المصلحة المشتركة بين الدول الساعية لإقامة تنظيم إقليمي سواء تمثلت هذه المصلحة في درء مخاطر أو جلب منافع لمختلف الأطراف. كما أن النظريات المختلفة للاندماج والتكامل المعروفة لم تستبعد مجال العامل السياسي، كما أن النظريات السياسية لم تهمل الأبعاد الاقتصادية في تناولها. والواقع أن عملية التعاون الإقليمي تثير العديد من القضايا التي تتصل بطبيعة التنظيم، وأطرافه والعلاقة بينهم، وكذلك الهيكل التنظيمي. والتكتلات الاقتصادية الأسيوية ينطبق عليها كل هذه النظريات فنجد أن نشأة وتطور جميع التكتلات الأسيوية كانت لأسباب أمنية أو سياسية بالإضافة لمصالح اقتصادية مشتركة وجميعها قامت بين دولا متقاربة جغرافيا ومكانيا، كما أن وجود تحدي أو تهديد خارجي كان الحافز والدافع للتكامل والاتحاد، وظهر ذلك جليا في أشهر التكتلات الأسيوية مثل الأسيان أو منظمة شنغهاي أو مجلس التعاون الخليجي.

مقومات التكامل الاقتصادي الآسيوي

تمتاز الأسواق الآسيوية بالعديد من المزايا والمقومات التي تساعد على الاندماج والتكامل الاقتصادي ومن هذه المقومات ما يلي:

١. **معدلات نمو مرتفعة:** تمتاز الدول الأسيوية عامة وجنوب شرق آسيا خاصة بتحقيق معدلات نمو مرتفعة قد تكون الأعلى عالميًا، فقد نشر صندوق النقد الدولي أحدث تقديراته لمعدلات النمو العالمية، وقدر متوسط معدل النمو العالمي ٣,٢٪ خلال عام ٢٠١٦م، فيما أشارت تقديراته إلى حصول مينمار على أعلى معدل نمو بمقدار ٨,٦٪، والهند ٧,٥٪، وبنجلاديش ٦,٦٪، والصين حققت معدل نمو بمقدار ٦,٧٪، فيما حصلت أندونسيا على ٤,٩٪، وهذه المعدلات تعد الأعلى عالميًا، كما استطاعت الكثير من دول جنوب شرق آسيا المحافظة على هذه المعدلات المرتفعة لسنوات عديدة باستثناء عام ٢٠٠٨م، والمتعلق بالأزمة المالية العالمية.

مينمار حققت أعلى معدل ٨,٦٪ والهند ٧,٥٪ وبنجلادش ٦,٦٪ والصين ٦,٧٪

٢. **معدلات انتاج مرتفعة:** وفقًا لتقارير البنك الدولي فإن أمريكا لا تزال تحافظ على صدارتها للاقتصاد العالمي، بناتج محلي ١٧,٩ تريليون دولار، والصين في المرتبة الثانية بناتج ١١,٣٨٥ تريليون دولار، واليابان ٤,١١٦ تريليون دولار، والسعودية بنحو ٦٣٢ مليار دولار، وهنا نجد محافظة العديد من الدول الأسيوية على معدلات ناتج مرتفعة، وبدراسة تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة العشرين الأوائل خلال الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥م نلاحظ تراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام لمعظم دول العالم، عدا أمريكا، والصين، والهند، وكوريا الجنوبية.

٣. **السيطرة على التجارة العالمية:** تستحوذ الصين فقط على ١٢٪ من التجارة العالمية، وثاني أعلى احتياطي نقدي في العالم بعد أمريكا بمقدار ٣,٢ تريليون دولار واليابان في المركز الثالث بـ ٣ ترليون دولار، وتستحوذ الصين على ١٠٪ من إجمالي الواردات العالمية وتمتلك الصين أيضا ٦٦٪ من وارادت السلع الوسيطة فى آسيا، إضافة إلى ٢٥٪ من السلع المصدرة إلى كوريا واليابان.

٤. **المصالح والتهديدات المشتركة:** ظهرت أغلب التكتلات الأسيوية في بيئة صراعية إذ اتسمت المنطقة قبل ظهورها بكثرة الصراعات العرقية

الحدودية، عمقتها خلافات تجاه الأمن الإقليمي والموقف من القوى الإقليمية الأخرى، والقوى الدولية، ونجحت التكتلات في استثمار اللحظة التاريخية المواتية مثل التهديدات السوفيتية والاحساس بالخطر المشترك في التقارب فيما بينها وتحقيق التكامل الاقتصادي ووضع أسس بناء إقليمي لتحقيق الأمن والرفاه الاقتصادي.

التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الأسيوي.

١.**التحديات السياسية والأمنية:** تعتبر التحديات والتهديدات الأمنية والسياسية من أخطر التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي ويرى البعض أن التهديدات الأمنية والسياسية أخطر على التكامل الاقتصادي من الأزمات المالية وتعاني منطقة الشرق وآسيا من العديد من المخاطر الأمنية ومن أبرزها تهديد الارهاب المتمثل في داعش، إضافة إلى تهديدات كوريا الشمالية.

٢. **التحدي الديمجرافي والسكانية:** سجلت معظم الدول الأسيوية معدلات نمو سكانية عالية مقارنة بدول العالم، حيث تشغل آسيا ٥٩,٩٪ من سكان العالم بتعداد ٤ مليارات و٣٤٢ مليون نسمة، وتشكل الصين والهند ٣٦,٢١٪ من سكان العالم.

٣. **التحديات الاقتصادية:** عانت الدول الأسيوية من العديد من الأزمات الاقتصادي بداية من أزمة النمور الأسيوية عام ١٩٩٧م، ومرورا بالأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، ومؤخرا تعاني دول العالم بشكل عام والدول الأسيوية بشكل خاص من حالة انكماش في الانتاج وبالتالي في التجارة الدولية.

مستقبل التكتلات الاقتصادية الآسيوية:

ظهرت العديد من الاقتراحات مؤخرًا نادت بتعميق الاندماج الاقتصادي بين دول التكتلات الاقتصادية الأسيوية. وأن كل المعوقات يمكن التغلب عليها من خلال جدول زمني للتفاوض وتذليل العقبات، ومن أهم هذه العقبات وجود مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية بين مختلف التكتلات الأسيوية وكذلك ضعف مؤسسات التكتلات الأسيوية. ولذلك سوف يتم تناول الفصل الثالث من خلال مبحثين:

أوجه الشبه والاختلاف بين التكتلات الآسيوية والاتحاد الأوروبي:

نشأ الاتحاد الأوربي بعد فترة طويلة من الصراعات والحروب، كما نشأ بين دول تتكلم لغات مختلفة، لذلك هناك أوجه شبه بين الاتحاد الأوروبي والدول الأسيوية، حيث أن الخلفيات التاريخية لكثير من الدول الأسيوية تحمل العديد من الحروب والنزاعات، كما تتعدد اللغات في القارة الأسيوية.

وعلى الرغم من تكون العديد من التكتلات الاقتصادية الآسيوية خلال القرن العشرين وانتهاء فترة النزاعات والصراعات فيما بينها، إلا أنها لم تصل لدرجة عالية من النضج والتكامل مثل الاتحاد الأوروبي. فما هي الأسباب التي جعلت التكتلات الأسيوية لم تصل لمستوى الاتحاد الأوروبي؟

اعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي في تكوينة على مؤسسات لها صلاحيات وسياسات تلتزم بها الدول الأعضاء، وأصبحت لهذه المؤسسات قوة وسلطة على الدول الأعضاء، إلا أن التكتلات الآسيوية لم تتخذ نفس المنهج والتزمت بوضع حد بين سيادة الدول الأعضاء ودور مؤسسات التكتلات الاقتصادية، حيث كانت هناك مخاوف من قدرة هذه المؤسسات أن تجبر الحكومات على التخلي عن السيادة في مجالات السياسات الرئيسية (الدفاع والأمن والسياسة الخارجية).

فمن المنظور الأسيوي لابد أن يكون هناك فرق واضح بين سيادة الدول الأعضاء وبين صلاحيات مؤسسات التكتلات الاقتصادية. ولكي تقوي التكتلات الأسيوية لابد أن يكون هناك أولويات واضحة لدور الدولة ودور مؤسسات التكامل الاقتصادي، بحيث لا تتعارض مطالب الدول بالنمو والاستراتيجيات الاقتصادية المختلفة مع ما تفرضة مؤسسات التكامل الاقتصادي من قيود على الدول الأعضاء.

وليس بالضرورة عدم وجود التكامل المؤسسي على غرار الاتحاد الأوروبي السياسي والاقتصادي ينم عن ضعف بل قوة للدول الآسيوية لأنها تحافظ على التكامل بالمرونة وتحافظ على المركز القانوني غير الملزم.

إن إحجام الدول الآسيوية عن الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها يمكن أيضا تفسيره من منطلق الشعور المشترك بأن الهياكل البيروقراطية الإقليمية سوف تصبح مستقلة عن قائمة الدول الراعية لها.

ويؤكد بعض الكتاب الغربيين أن عدم وجود هياكل ديمقراطية ومؤسسات ديمقراطية على النمط الغربي في العديد من الدول الآسيوية يعتبر عقبة أمام الاندماج نظراً لوجود ما يسمى بـ "ديمقراطيات الحزب الواحد" وهذه عقبة أمام أي جهة سياسية ذات مغزى، لذلك يقول البعض إن بكين لا ينبغي أن يسند لها دورا قياديًا نظرًا لعدم وجود هياكل سياسية ديمقراطية، وعلى وجه الخصوص ينادي صناع السياسة اليابانية إن بلد غير ديمقراطي لن يؤدي إلي التكامل السياسي ولا إلي المزيد من الديمقراطية في آسيا، وهذا يتماشى بالفعل مع افتراض الاتحاد الأوروبي أن الهياكل الديمقراطية هي شرط مسبق لعملية التكامل وذات مغزى لا يمكن إغفاله.

رؤية مستقبلية للتكتلات الاقتصادية الآسيوية:

كثير من الأدبيات السياسية والاقتصادية تعتبر القرن التاسع عشر هو القرن الأوربي لهيمنة الكيانات الأوروبية الاستعمارية

من الضروري الإسراع في اندماج التكتلات الأسيوية في كيان واحد

مستفيدين من تجربة الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأخطار العالمية

الكبرى على العالم وبخاصة المملكة المتحدة وفرنسا، وامتدت هذه الهيمنة إلى بدايات القرن العشرين وشهد القرن العشرين هيمنة أمريكية واضحة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد أمريكا بقيادة العالم، ومع الاتجاهات لتعدد الأقطاب وعدم وجود دولة كبرى تهيمن على كل مقدرات العالم الاقتصادية والسياسية يرى البعض أن القرن الحالي هو قرن آسيوي وهناك العديد من المؤشرات على ذلك، ومن أبرز هذه المؤشرات وجود أكثر من دولة أسيوية تؤثر في حجم التجارة العالمية بداية من اليابان والصين ومرورا بالهند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وغيرهم من الدول التي أصبح لها تأثيرًا قويًا في السياسة الاقتصادية العالمية، ويرى آخرون أن منظمة شنغهاي وإمكانية توسعها قد يشكل نواه لشكل الهيمنة الاقتصادية والسياسية في المستقبل، كما أن الدور المتنامي لروسيا في مقابل أمريكا في القضايا الدولية المتعلقة بالإرهاب وخاصة في منطقة الشرق الأوسط قد يعجل بانحسار الدور الأمريكي وبداية ظهور قوى كبرى بقيادة كل من روسيا والصين.

وتتميز آسيا بثروات هائلة ومساحة جغرافية شاسعة وكثافة سكانية، وهي قادرة على أن تتصدر العالم باستغلال الثروات والاستخدام الأمثل للقوى البشرية والتكنولوجيا الحديثة.

ولضمان التواصل المستمر والتعاون الوثيق بين المنظمات الإقليمية لدول القارة فيما بينها واللقاءات والاستشارات المتعددة التي تعزز من أهداف حوار التعاون الآسيوي، لابد من وجود علاقات تحت مظلة إقليمية من خلالها يمكن الشراكة مع المنظمات والمنتديات الإقليمية الأخرى وللمساعدة في إرساء وترسيخ السلام.

فكل ما سبق يشكل مجموعة منصات انطلاق لتحقيق طموحات تعاونية واقتصادية يفرضها النظام العالمي الجديد من جهة، والرغبة الجماعية في تعظيم قدرات دول آسيا في مقابل

التكتلات الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي و(النافتا)من جهة أخرى.

لكن الدول الآسيوية تواجهه مشكلة تواضع قدرتها التفاوضية مع المؤسسات العالمية نتيجة عدم التنسيق المؤسسي فيما بينها والتي من شأنها أن تضعف مساهماتها في رسم وتوجيه السياسيات الاقتصادية العالمية. ففي منظمة التجارة العالمية تدخل التكتلات المشار لها بتوافق واضح على المصلحة المشتركة، بينما تدخل معظم دول آسيا منفردة أو من خلال تنظيمات هشة لا تقوم على دعائم واضحة. كما أن هذه الحالة تتكرر في العديد من المؤسسات الهامة التابعة للأمم المتحدة وكذلك المؤسسات المالية الكبرى ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لذلك فإن الكثير من السياسيات التي تنتهجها المؤسسات العالمية تلاقي الاحتجاج والمعارضة من قبل الدول الآسيوية التي ترى فيها تعارض مع سياساتها ومصالحها الاقتصادية والتجارية. ولأن المؤسسات العالمية تسير في طريق تكريس نظام أو مجموعة قوانين تجارية واقتصادية ليست بالضرورة متوافقة مع رؤى دول آسيا فإن الضرورة تلح عليها في التفكير الجدي لتنظيم مواقفها لتكون أكثر صرامة وفعالية من خلال تعظيم قدرتها التفاوضية وهذا لن يحدث إلا من خلال مظلة مؤسسية واحدة.

الأهداف المستقبلية لتحويل التكتلات الآسيوية لمنظمة ذات كيان مؤسسي واحد:

إن فكرة تحويل التكتلات الآسيوية لمنظمة دولية جديدة تكتنز الكثير من المنافع التي تنعكس بصور إيجابية متعددة على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره، منها:

١. يكون الكيان الجديد مؤسسة للتكامل والتضامن والتعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين البلدان والشعوب الآسيوية.
٢. توحيد آراء ومواقف دول القارة حيال المواضيع التي تهم الدول الأعضاء أو حيال الموضوعات الدولية التي تدرج على جدول أعمال المنتديات والمنظمات الدولية مما يضاعف قدرتها التفاوضية وتعظيم دورها، كما يمكن للمنظمة أن تساهم في العمل على زيادة فاعلية التمثيل الآسيوي في منظمة للأمم المتحدة ووكالاتها المختصة ضمن ما يطلق عليه تحديث وتطوير الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن تحديدا، بالاضافة لتعزيز دور الدول في مجال التجارة الحرة وتعظيم قدرتها التفاوضية في منظمة التجارة العالمية.
٣. تعزيز القدرات والميزات التنافسية للدول عبر التنسيق والتعاون في مجالات الصناعة والتجارة ومراكز المال والأعمال.
٤. التنسيق والمواءمة بين السياسات في المجموعات الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف المنظمة.
٥. تطوير التعاون في المجالات العلمية والأكاديمية وخاصة مجالي التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات.
٦. تطوير الاهتمام بقضايا الفرد والأسرة والشباب والطفل وقضايا المرأة.
٧. إنشاء قوة أسيوية موحدة، وخلق آلية لفض المنازعات الأسيوية من خلال المنظمة الجديدة.

تصور مقترح حول البدء في الانتقال التدريجي لكيان آسيوي واحد:

إن إستشراف المستقبل يستند إلى رؤية متدرجة من عدة مراحل للوصول إلى تكوين المنظمة الآسيوية ويقترح أن تتم عملية الانتقال عبر ثلاث مراحل مترابطة عضويًا تسبقها دراسات ولقاءات فنية مكثفة لوضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات، ولكي ترى هذه الخطط والسياسات النور ويصبح لدينا كيان آسيوي موحد تجتمع فيه جميع التكتلات الاقتصادية المختلفة، ويصبح معبرًا عن جميع الدول الآسيوية، يقترح أن يمر بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: التركيز على التكامل في كافة المجالات. هي مرحلةٌ لا تركز على التكامل السياسي بقدر تركيزها على تحقيق التعاون والتكامل الاقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويكون المحرك الرئيس لها هو المؤسسات الوظيفية (Functional Agencies)، حيث تسعى الحكومات في هذه المرحلة لدعم بعضها من خلال التعاون الدولي، مما يساعدها على تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولعل أهم المحاور المقترحة لأوجه التعاون بين دول آسيا في مجالات: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والبيئة، والتجارة الدولية، والتنمية البشرية.

المرحلة الثانية: العناية بالقضايا ذات الأهمية المتوسطة: وتهتم هذه المرحلة بالأخص بالقضايا ذات الاهتمام المتوسط مثل:

١. بناء المنظومة الشاملة للأمن البيئي المعلوماتي.
٢. الشراكة التجارية.
٣. السوق الآسيوية المشتركة وما يترتب على ذلك من اجراءات.
٤. استكمال حلقات الربط القاري.

ويمكن تقييم هذه المرحلة بعد انقضاء فترة زمنية يتفق عليه.

المرحلة الثالثة: التكامل السياسي:

مرحلة التكامل السياسي كما بين دول الاتحاد الأوروبي، وبالإمكان وضع تصور لمحاور التعاون على النحو التالي:

١. البرلمان الأسيوي لاقرار سياسات بناء على رؤية مشتركة للموضوعات التي تهم دول القارة أو العلاقات الدولية.
٢. اتفاقات الدفاع المشترك بين الدول الأعضاء.
٣. موضوعات الأمن والسياسة الخارجية ويتم الاتفاق عليها بين الدول الاعضاء.

مراحل التكامل الاقليمي:

● **المرحلة الاولى:** تعزيز الإطار المؤسسى للمجموعات الاقتصادية القائمة، وإنشاء مجموعات اقتصادية جديدة حيث لا توجد، وتمتد هذه المرحلة لمدة أربع سنوات وتنتهي عام ٢٠٢١م.

● **المرحلة الثانية:** يتم خلالها تثبيت الحواجز الجمركية وغير الجمركية على مستوى كل مجموعة اقتصادية، وتعزيز التكامل القطاعى على المستويين الإقليمى والقارى وتنسيق ومواءمة الانشطة التكاملية بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية. ومدة هذه المرحلة ٩ سنوات تنتهي فى عام ٢٠٣٠م.

● **المرحلة الثالثة:** يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية وخلال فترة اقصاها ١٠ سنوات، إنشاء منطقة تجارة حرة عن طريق تطبيق الجدول الزمنى لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة، وانشاء اتحاد جمركى باعتماد تعريفة خارجية موحدة، وتنتهي هذه المرحلة فى عام ٢٠٣٨.

● **المرحلة الرابعة:** تتضمن إنشاء اتحاد جمركي على المستوى القارى باعتماد تعريفة خارجية موحدة، وتنتهي هذه المرحلة عام ٢٠٤٠م.

● **المرحلة الخامسة:** تتضمن هذه المرحلة اقامة سوق آسيوية مشتركة خلال فترة أقصاها ٥سنوات تنتهي عام ٢٠٤٥م.

● **المرحلة السادسة:** يتم خلال فترة أقصاها خمس سنوات ترسيخ وتعزيز بنية السوق الآسيوية المشتركة عن طريق كفالة حرية حركة عوامل الانتاج وانشاء بنك آسيوى مركزي وإصدار عملة آسيوية موحدة، وانجاز إقامة البرلمان الآسيوى، وتنتهي هذه المرحلة عام ٢٠٥٠م.

الخاتمة

لقد بات واضحا بأن دول آسيا بمفردها لن تستطيع مواجهة الموجات المتعاقبة من تسونامي التغيرات التي سيشهدها النظام الدولي خلال العقدين القادمين، لذلك فإن تنظيم الأمور بشكل مؤسسي لن يحقق المنافع لدول آسيا فحسب بل سيدرأ الكثير من المخاطر التي ستواجهها على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والتنموية والبيئية والتكنولوجية وسواها. وأخيرًا، فإن من أهم الدروس المستفادة من خبرة التحولات التاريخية على المستوى الدولي هو أن الدول التي لا تستطيع مواكبة التغيير فإنها قد تواجه معضلة التغيُّر، لذا فإن الأوان قد حان من أجل الاستعداد لمواجهة موجة التحولات القادمة بجرأة وتفاؤل ومن خلال تطويع الأدوات السياسية اللازمة من أجل مواكبة التغيير.

ولقد تزايدت فكرة الانضمام لتكتلات اقتصادية إقليمية ودولية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وازدادت وتيرة تشكيل التكتلات الاقتصادية عقب الحرب الباردة، واستطاعت العديد من هذه التكتلات تحقيق مكاسب ونجاحات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن أبرز هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي بمؤسساته الأشهر عالميا والذي أصبح شريك ولاعب رئيس في الأحداث العالمية الكبرى سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

وعلى الرغم من أن تكوين التكتلات والتحالفات يكون للتنمية الاقتصادية والنهوض بالدول الأعضاء اقتصاديًا إلا أن أغلب التكتلات تتحول لأغراض أمنية وسياسية، وأبرز هذه التداخلات هو قيام الاتحاد الأوروبي بدور بارز في حل مشكلات البوسنة والهرسك وصربيا، كما تتدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس) بدور فعال في حل مشكلات الدول الأعضاء الأمنية والسياسية مثلما حدث في مشكلة مالي مع الجماعات المتمردة ومؤخرًا تمكين الرئيس الجامبي المنتخب من ممارسة مهامة من خلال التدخل العسكري بقوات تابعة للايكواس.

هل يكون لقارة آسيا دورًا بارزًا على الصعيدي السياسي والاقتصادي العالمي من خلال توحيد جميع تكتلاتها في تنظيم مؤسسي قوي وفعال أسوة بالاتحاد الأوروبي؟ وهل سيسمح الفاعلين الدوليين الحاليين (أوروبا – أمريكا) بدور بارز لآسيا خلال الأعوام القادمة؟ مع الأخذ في الاعتبار الأحداث العالمية الحالية مثل الحرب على الإرهاب، تولي ترامب رئاسة أمريكا والغموض الذي ينتاب سياساته الاقتصادية وتعاملاته الخارجية، أيضا يجب ألا نغفل دور روسيا المتنامي في منطقة الشرق الأوسط والتدخل لحل مشكلة التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق.

لو استطاعت الدول الأسيوية من خلال تكتلاتها الاقتصادية الحالية على الانصهار في بوتقة واحدة وتنظيم مؤسسي قوي واحد –وهي تملك مقومات ذلك من خلال معدلات نمو وانتاج وأسواق ضخمة– أسوة بالاتحاد الأوروبي نستطيع القول إن القرن الجديد هو القرن الأسيوي وأن التكتل الأسيوي يقود العالم وتصبح آسيا هي القوة العظمي التي تتحكم في سياسات العالم سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية.

* مؤسس ورئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا ـ جدة ـ عضو مجلس الشورى سابقا ـ عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية. سابقا ـ كاتب اقتصادي متخصص

الأسباب من (المتغيرات) والمسببات تكمن في (عمق الفرد) و٤ دوافع للإرهاب

سيكولوجية الإرهاب: الخصائص النفسية للإرهابي وتركيبة التنظيمات المتطرفة

يهدف البحث الحالي إلى تسليط الضوء على البعد النفسي لظاهرة الإرهاب وتكوين الجماعات الإرهابية، بالتركيز على الإرهابي بصفته الأداة لتنفيذ أي مخطط دمار، محاولين في ذلك الكشف عن خصائصه النفسية وصحته العقلية ودوافعه والأسباب والمسببات التي أدت به إلى الاندماج في تلك التنظيمات، والكشف عن السياقات النفسية لتكوين جماعة إرهابية، وصولاً إلى سبل الوقاية من التورط أو الالتحاق بالجماعات الإرهابية، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي.

د. سامية رحال

الكلمات المفتاحية: الإرهاب - الشخصية الإرهابية - التنظيمات الإرهابية

تعتبر ظاهرة الإرهاب من الظواهر المعقدة والخطيرة التي تواجه الإنسانية، وأصبح يهدد كل مظاهر الحياة والمجتمع والحضارة البشرية. والجدير بالذكر أنه لا يمكننا أن نتحدث عن إرهاب عربي أو غربي لأن الإرهاب لا يأخذ مفهومه إلا بالتعميم فهو مفهوم عالمي وقضية عالمية تمس البشرية جمعاء لا سيما إذا تكلمنا من منطلق نفسي وسياقات نفسية فهي الأخرى عالمية تتقاسمها البشرية، والإرهاب حسب فيلكينسن (Wilkinson, 1977) يمثل "مظهر من المظاهر النفسية أو عرض من عدم الرضا والسعادة الاجتماعية، اضطهاد أو لا عدالة أو الاثنين معًا، هو أيضًا جرم معنوي، جرم تجاه الإنسانية، هجوم ليس فقط ضد الأمن وعلى حرياتنا وحقوقنا وأمن دولنا، بل ضد المجتمع المدني نفسه".

إن البحث في ظاهرة الإرهاب يحمل في طياته مجموعة أسئلة جوهرية وهي: من؟ لماذا؟ كيف؟ وأين؟ وكل مجال من مجالات يجيب حسب تخصصه دون أن ننسى التقاطعات ويمكننا نعتبر أن البعد النفسي هو نقطة تقاطع جد مهمة باعتبارها تلعب دور الفاعل.

أصبحت دراسة الشخصية الإرهابية الإجرامية من أهم المواضيع التي يمكن أن نتناولها في الوقت الراهن. وفي هذا السياق نجد "أن التحليل السوسيولوجي والسيكولوجي يرى أن الإرهابي لا يولد بالضرورة إرهابيًا، إنما يصبح كذلك بفعل عوامل بيئية واجتماعية وسياسية ودينية مختلفة لذلك من الضروري دراسة العوامل والأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية التي تنتج الظاهرة أو تدفع اليها."

مما سبق سوف نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على الأبعاد النفسية لظاهرة الإرهاب وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما هي الخصائص النفسية للشخصية الإرهابية؟

٢- ما هي الأسباب والمسببات المساهمة في تكوينها؟

٣- ما هي الأبعاد النفسية في تكوين الجماعات الإرهابية؟

٤- ماهي سبل الوقاية من التورط أو الالتحاق بالجماعات الإرهابية؟

أهداف البحث: نهدف من خلال البحث الحالي إلى:

١- فهم شخصية الإرهابي، طبيعتها وخصائصها النفسية.

٢-تحديد العوامل النفسية المساعدة في إنتاج الإرهاب وتغذيته.

٣-البحث عن إمكانية بناء نموذج وقائي للأفراد من التورط من جهة والاستهداف من جهة أخرى.

الإطار النظري

١-مفاهيم حول الإرهاب

سعى الكثير من الباحثين لتحديد مفهوم للإرهاب إلا أنه لم يحظ بالاتفاق، نظرًا لتعدد وجهات النظر وكذا الأبعاد التي مسها الإرهاب، وفي هذا الصدد حاول فريق من الباحثين من جامعة بولوني bologne بدراسة سنة ١٩٨٨م، جمعت ١٠٩تعريفًا مختلفًا حيث طلبوا من مئة طالب من جامعتهم تعريف الإرهاب واختلافه عن الحرب، ووجدوا أن أغلب الطلبة عرفوا الحرب على" أنها تهدف إلى تحقيق أهداف عسكرية "،" بين الدول أو بين الشعوب"، "معلنة"،" تخضع لقوانين " ، أما الإرهاب" يستهدف المدنيين"، "غير معلن" ،"لا يخضع لقوانين تحكمه "و" لا يمكن التنبؤ به".

كما حصر (Lerou .Y ,2015) مفهوم الإرهاب على أنه "الأفعال العدائية التي ارتكبت على مدنيين مع أهداف سياسية، دينية، أو أيديولوجية"، وأشار ميشال فيوفيوركا (Wieviorka,1995) إلى أن القراءات النفسية ترى أن الإرهاب اضطراب في الشخصية يتجلى في عدم القدرة على الفهم المنطقي للمجتمعات، السياسات، والثقافات من خلاله يمر الفاعل إلى العنف. وأضاف أن ظاهرة الإرهاب كتشويه لثلاثة مبادئ بنائية للحراك الاجتماعي التقليدي (الهوية، المعارضة، والإطار التاريخي).

٢-سيكولوجية الإرهاب

إن فكرة البحث في سيكولوجية الإرهاب لم تكن أبدًا غائبة، لا سيما من المنظور الاستراتيجي والنموذج النفسي الذي تعمق في رؤية تحرير العدوان المنحرف، وذلك من خلال الربط بين أسباب ومسببات الإرهاب، وفي هذا السياق ناقش كارل ريبي charles Ruby نظرية الفيلسوف و الخبير الدولي في مجال الإرهاب إبراهيم كابلون abraham Kaplan الذي وجد تقاطع بين أسباب و مسببات الإرهاب، مقترحًا أن الأسباب تكمن في المتغيرات الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى تبرير تصرفه الإرهابي، أما المسببات فهي تقع في عمق الفرد نفسه "تضم عدة أسباب تتمثل في الفقر ، عدم العدالة، وعوامل مادية، في حين المسببات يجب البحث عنها في السجل المرضي للإرهابي".

هناك عدة عوامل نفسية تحدد العنف بصفة عامة والإرهاب بصفة خاصة، وفي هذا الصدد حاول لورو (Lerou. Y ,2015) طرح سيكولوجية الإرهاب اعتمادًا على نقطتين أساسيتين هما: الدافعية والقابلية لدى الأفراد للانضمام إلى الجماعات الإرهابية وسياقات التطرف.

١- الدافعية والقابلية لدى الأفراد للانضمام إلى الجماعات الإرهابية: الدافعية والاستعداد هما العوامل السيكولوجية المفتاحية لفهم كيف يمكن لشخص ما أن يدخل في سياق يؤدي به إلى أن يكون إرهابيًا، حيث تعرف الدافعية على أنها الحاجة والنبض الذي يشجع على الفعل، في حين القابلية مصاحبة للإقناع بالمحاولة واحتمالية الاستسلام.

وحسب مارثا كرونشاو(Crenshaw,1985) هناك أربعة أصناف من الدوافع في الإرهاب هي:

١- الفرصة للعمل أو الفعل.

٢- الحاجة للعضوية والانتماء.

٣- البحث عن إطار اجتماعي.

٤- الثراء المادي.

فيما بعد وضعت مجلة اورغان Horgan ثلاثة موضوعات مصاحبة للقابلية الكامنة للأفراد وهي: اللاعدالة، الهوية، الانتماء للجماعة.

أ/اللاعدالة: تعتبر أكبر دافع، حيث أنها تغذي الرغبة في الانتقام ليس لأجل نفسه إنما لأجل الآخرين، وقد يكون التظلم والاحتجاج اقتصادي، سياسي، عرقي، عنصري، قانوني، ديني، يخص الأفراد أو الجماعات، المؤسسات أو على فئة معينة من الأشخاص.

ب/ البحث عن هوية مستقرة وآمنة: يعتبر البحث عن الهوية المستقرة أكبر تحد للنمو النفسي، إذ تعتبر المراهقة هي الفترة التي تتركز فيها فكرة الهوية بعد المرور بأزمات صعبة يستطيع الفرد تكوين "هوية مستقرة" وأين تكون الأفكار والقيم المتعلقة بالهوية، وإن لم يستطع الفرد بلوغ هذه النقطة سوف تجد الطبيعة المطلقة للأيديولوجيات المتطرفة لنفسها مكانًا يمكنها من أن تولد لدى الفرد إحساسًا بالإرهاق من تعقيد العالم فتساعده على الإجابة على أصعب سؤال وهو "من أنا" بجواب بسيط "محارب للحرية، مجاهد".

ج/ الانتماء للجماعة: تعتبر هذه الأخيرة مكون من مكونات الدافع، حيث يعطي الانتماء إلى مجموعة إرهابية إحساسًا بالانخراط والعضوية الذي يعتبر دافعًا كافيًا للإرهابيين، وأهم جاذب للانضمام إلى مجموعة إرهابية حسب جونسن وفلدمان (Johnson& feldman,1982) هو المجموعة بعينها أكثر من العنف أو الأيدولوجية، ذلك أن المجموعة من شانها أن تخلق قوقعة تهمل فيها التساؤل حول الهوية الشخصية وإبداله بكسب هوية المجموعة.

هذه العوامل الثلاثة تعمل غالبًا على تغذية مسار الإرهابي كما تؤثر بشكل كبير على قرارات الالتحاق في التنظيمات الإرهابية والأعمال الإرهابية.

٢- سياقات التطرف

إن الدافع لا يكفي لأن يصنع إرهابيًا، ولا بد من إضافة بعض الظروف والعوامل المغذية والمعززة للأشخاص الذين يتبعون منحى تطور نحو التطرف والتنظيمات الإرهابية. حسب باندورا Bandura، " الطريق نحو الإرهاب يمكن أن يتشكل من خلال عوامل عرضية، بالإضافة إلى التأثير المشترك للعوامل الشخصية والاجتماعية."

إن تحول الفرد إلى إرهابي نادرًا ما يكون بصورة مفاجئة، إنما هو نتيجة التعرض التدريجي وذلك من خلال تنشئة اجتماعية نحو سلوكيات متطرفة، معنى ذلك أن تكوين إرهابي هو نتيجة للسياق الذي يدفع تدريجيًا الفرد إلى سلوكيات عدوانية أكثر منه أن يكون نتيجة لقرار فردي وهنا قسم بورام Borum تطور أفكار التطرف وتبرير العنف في أربع مراحل هي:

١-"**ليس من الجيد أن...**": هي نقطة بداية للإحساس بعدم الرضا.

٢-" **ليس من العدل أن...**": هي وضع غير مرغوب فيه ليس بالضرورة غير منصف لان إدراك اللاعدالة يتطلب مقارنة.

٣-"**إنه خطأكم**": الأشياء السيئة لا تأتي دون سبب، شخص ما أو شيء ما كان مسؤولاً عن ذلك.

٤-" **أنتم سيئين**": وهو آلية لتطوير تصرفات كره تجاه المجموعة أو هيأة، وهنا العدوان والعنف يزيل حواجز الكف، إذ يعطي مبررات للسلوكيات العدائية أو بإلغاء إنسانية الضحايا، لينتقل الفرد بعدها من العمل الفردي إلى الجماعة الإرهابية.

٢-١ ميكانزيم تكوين جماعة إرهابية

أشارت نظرية إدارة الإرهاب إلى خطوات تحول الفرد من عادي إلى إرهابي وصولاً إلى تكوين مجموعة إرهابية والتي أجمع الباحثون أنها عملية تدريجية، حيث تتمثل الخطوة الأولى في الانخراط في مجموعة، إذا كانت هذه الأخيرة لها أهداف إرهابية وهجومية سوف تبدأ بغرس و إقامة علاقة قوية قائمة على التضامن والتفهم والاحتواء لكل مجند جديد، وذلك قبل أن يكلف بالمرور للفعل إلا أن هذا التطور تجاه الإرهاب ليس فقط ثمار ذلك التلقين إنما يتغذى بردود فعل الضحايا، سواء كانت صريحة أو كامنة وفي هذا المجال نجد Motyl & Pyszczynski اللذان أقرا أنه "مهما كان الحدث الذي يؤدي إلى زيادة الوعي بموتنا سوف يولد لدينا القلق الذي نحاول تهدئته بإعطاء المزيد من المعنى لحياتنا ومعنى أكثر لماتنا سواء على أمل الفوز بالجنة أو بالقيام بعمل يخلدنا". ويضيف الباحثان إلى أن هذه المقاربة تجعلنا نقترب من أولئك الذين يعتقدون مثلنا وتبعدنا عن أولئك الذين يختلفون عن قيمنا مما يؤدي إلى تقوية المعارضة بين (نحن/ هم).

إذا أخذنا هذه البحوث في مجملها نجدها تعمل على فهم كيف للإرهابي أن يستقر في حلقة مفرغة ضحية / فاعل/ متواطئ. وهذا يقودنا للتساؤل الرئيسي وهو "من سوف يكون إرهابي من بين كل الذين تعرضوا للإحباط وإلى تنشئة اجتماعية سيئة؟ وللإجابة على هذا التساؤل لابد من تحليل شخصية الإرهابي وهنا نميز عدة رؤى منها:

الإرهاب سلوك نفسي مرضي

أول ما يطرح هنا هو مشكلة الهوية، وأين يضطرب مفهومها بتفكير تطرفي، مما قد يكون سببًا في مصدر لا متناهي من الصراع بين المحيط الخارجي والداخلي للفرد، إذ تصبح الصراعات الخارجية مع الوقت اسقاطات للصراعات الداخلية حتى تضعهم في وضعية انفصال عن المجتمع. تولد من خلالها مشاعر الاقصاء والحوار العدائي المتطرف وتطبيقه بشكل بربري بعيدًا عن أي إنسانية، كما تولد أيضًا مشاعر الكراهية غير المبررة، يفقد الفرد كل مرجعاته مع الواقع والطبيعة الإنسانية. إن المهتمين بالنموذج النفسي يتخذون المرور إلى الإرهاب نتاج الانحراف الفردي وإعادة إحياء لعدوانية مرضية، وأن حالة الإحباط لا ينظر إليها إلا من زاوية خاصة ويأخذ بعين الاعتبار العوامل المفجرة لإرادة الفرد أو الكشف عن عوامل الهشاشة النفسية (مثلاً نقص الاعتراف الاجتماعي).

إن الشخصية ذات الاستعداد لأن تكون إرهابية هي شخصية ضعيفة، لا تملك أي قوى لمواجهة صعوبات الوجود، حيث نجدهم قد سبق لهم وتعرضوا للاعتداء، فالفرد المصدوم يتقمص ويتماهى بشخصية المعتدي، ويعتمد حلول عدائية تجاه ضغوطات الحياة ويرتبط مع آخرين لديهم مشاكل مشابهة، بهدف تصليح تقديره لذاته، كما اقترح كابلون" أن تقمص المعتدي تسمح للإرهابي بارتكاب أفعال مرعبة دون الشعور بالمسؤولية الفردية." حاول الباحثون مؤخرًا تحديد بروفيل الإرهابي، فحسب سيرج تيسرون (Tisseron,2002) أن أشكال البنية النفسية الإرهابية قائمة على الانشطار وذلك بين القدرة على التقبل الاجتماعي من جهة والمحافظة على مشاعر الكره المحفوظة من جهة أخرى. كما يمكن أن نجد عند هؤلاء الأشخاص كف انشطار ومثالية فهي بهذا تتوافق مع الشخصية البرانوية وكذا الوسواسية وذات النمط الفصامي والشخصية المعادية للمجتمع.

غالبًا ما يعتقد الإرهابي أنه على حق وأن الآخرين على باطل، ويتصف بالعجرفة والتعالي في السلوك، والشعور بالعظمة وأهمية ذاته، وأنه يستحق الصدارة والأفضلية على الآخرين. ولقد تفاعلت هذه الصفات النرجسية مع صفاته البرانوية ونجم عنها تثبيت معتقداته الوهمية وتعزيز صفتين، صفة من الشخصية الفصامية وهي افتقار تفكيره إلى المرونة والتبصّر، وسيطرة أفكار بخصوص الانتحار، وصفة من الشخصية المضادة للمجتمع هي عدم الشعور بالندم أو بالذنب عند إلحاقه الأذى بالآخرين.

في حين شرح خبير الانثروبولوجيا جون سارفيي (Servier, 1992) الفعل الإرهابي على" أنه يعود إلى ضعف مقاومة العدوانية عند الأفراد، التي تؤدي إلى استحالة التكيف الاجتماعي مما يؤدي به إلى البحث عن أفق اجتماعية أخرى، منشطة ومتغذية بإرادة ورغبة في الانخراط في مجتمع أكثر استقبالاً و أكثر أمومية و الاستنجاد بمجتمع أينما يكون هو المحور ، أي يخلق أفق اجتماعية بديلة ".

إن فشل التنشئة العائلية من أهم أسباب المرور إلى العنف الإرهابي، هذا المنطق السببي يقودنا إلى طفولية الإرهاب، وأن كل ما يحدث في الواقع وكأن الإرهابيين يعانون من تثبيت في مرحلة ما قبل الشباب، وينكر جزءًا هامًا من وعيهم الدخول في سن الرشد"

كما يرى (Servier, 1992)، " إن الشخصية الإرهابية هي كالشخصية الإجرامية فهي شخصية: انتحارية، رافضة للحاضر ومجتمع الراشدين ولديهم الرغبة في العودة إلى الوراء، وهو في الواقع الهروب إلى الموت كحل لكل الفشل والإحباط.

يبدو أن الفرد يلتحق بالإرهاب كلما كان لديه حاجات سيكولوجية أكثر منه رغبة في تحسين مستوى سوسيو سياسي "، واعتمادًا على نظرية الجماعات، صور كارل بيري لمحات الجهات الفاعلة الرئيسية في المنظمة بداية من القائد الذي يكون الوديعة والضمان الثقافي، " مثل هذا الشخص سوف يطور قصورًا اجتماعيًا-عاطفيًا ويسقطه على المجتمع ". وذلك بدافع فكرة أن المجتمع عديم المسؤولية لذا يجب تغييره. إن القائد شديد الحذر والشك ويكرس السبب بطريقة غير منطقية، ويضيف كارل ريبي إن الشخصيات النرجسية والبرانويا هم من يشغلون هذا المنصب. أما الأدوار النفعية وقوة الجماعة الإرهابية يشغلها الأفراد ذوو الشخصية ضد الاجتماعية، وكانت لهم سوابق إجرامية. وختم الباحث بالإشارة أن الشخص المثالي الذي لا يرضى بأي وضع والذي له نظرة ساذجة للمشاكل والتغيرات الاجتماعية يشغلون أدوار تنفيذ المهام الانتحارية.

الإرهاب سلوك اجتماعي متعلم

ترى هذه النظرية أن الإرهاب هو نشاط نفسي عادي أو سوي تحكمه سياقات اجتماعية معقدة، وهنا أشار ريبي charles Ruby إلى أن " السلوك الإرهابي يعمل بنفس طريقة عمل السلوك غير الإرهابي، وعلى أنه سلوك يشبع حاجات الفرد في كل مره يفعل ذلك."

الشخصية الإرهابية ضعيفة لا تملك مواجهة الصعوبات وتعرضت سابقًا للاعتداء فالمصدوم يتقمص ويتماهى بشخصية المعتدي

من خلال وجهة النظر هذه نرى أن الإرهابي ليس نتاج لتوظيف نفسي سيء أو قصور في الشخصية بل يرجع إلى جزء هام من التأثيرات الاجتماعية والخبرات المرتبطة بتعلم غير سوي، فهي بهذا تستبعد تمامًا بنية الفرد النفسية وقواعد السمات الوظيفية للطبع والميول والاتجاهات السلوكية. لأجل دعم نظرية الأشراط الاجتماعي ارتكز ريبي Ruby على أعمال كوبر Cooper مقترحًا أن الإرهابي والجندي لا يختلفان من حيث المرض العقلي".

في نفس السياق ركز ديفارج Defarges أيضًا على الرغبة في الاعتراف الاجتماعي كسبب مولد للعنف الإرهابي. ومن جهة أخرى يرى كروس Gros أن الذهنية والإحباط والباثولوجيا هي القواسم المشتركة بين التنظيمات الإرهابية المختلفة، كما وصف الذهنية على أنها ظرفية حيث يتميزون بلا مبالاة بالقانون.

الإرهاب كسلوك نفسي عادي

قام فريق البحث الخاص بالمجلة الدولية لعلم النفس الاجتماعي بدراسة مسحية للعديد من الدراسات والمقاربات النفسية في التراث العلمي لقضايا الإرهاب والعنف وأشاروا إلى مقال بوست (Post,2005) الذي يرى أن الإرهابيين ليسوا أشخاصًا مكتئبين ولا يعانون من اضطراب عقلي شديد كما أنهم ليسوا مجنونين أو مهووسي التطرف لدرجة يمكن أن نسميهم أسوياء، وهذا لان عند فحصهم السريري لم يظهروا أي مظاهر الجنون، إلا أن سبب تصرفاتهم هو مجرد البحث عن حقيقة هويتهم الاجتماعية بمعنى البحث عن المجموعة التي تعيد له الاعتبار و الاعتراف.

أشار M Bénézech. خلال تدخله في الندوة الدولية حول الوقاية من التطرف بباريس إلى أن الإرهابيين ليسوا بمرضى عقليين، على العموم يظهرون إكلينيكيًا بأنهم أسوياء، باستثناء بعض الملاحظات كالالتزام الروحي القوي الذي تم العثور عليه أيضًا في بعض الحالات مثل الوقوع في الحب والحماس للمتشددين والتفاني اللامحدود للقضية، طعم المغامرة القصوى، والحماس الديني المكثف، بمعنى ارتكاب جريمة شنيعة خارجة عن المألوف لا تعني حماقة مرتكبها وجنونه . والجريمة المنظمة لها لا تنفي بالضرورة اضطراب نفسي شديد في الشخص الذي ارتكبها، لذا فإن تقييم درجة المسؤولية الجنائية للإرهابيين يجب أن يتم حسب كل حالة، دون أن تحددها خطورة الجريمة أو إيديولوجية متعصبة.

سبل الوقاية

إن استراتيجية الوقاية أمر ليس بالهين لأنه يتوجب أولاً تحديد الحلقة (ضحية / معتدي/ متواطئ) ومن ثم كبحها وحسب ما ورد في مقال Motyl & Pyszczynski حيث اقترحا نموذجًا لتحسين العلاقة داخل المجموعات منها:

١- إبراز التجارب والمشاعر المشتركة بين جميع البشر هذا الاهتمام بشراكتنا الإنسانية يجعل الأفراد أقل عدائية تجاه الآخرين، مما يجعلهم يفضلون القيام بالمفاوضات لتسوية أي صراع بدلا من العنف.

٢- التركيز والاعتماد على القيم الدينية المتوافقة والمعتدلة، بمعنى نأخذ بعين الاعتبار الإحسان، حب الإنسان لأخيه الإنسان الموجود في جميع الديانات.

٣- التكفل النفسي الفوري لضحايا العنف عمومًا والإرهاب خصوصًا، لتفادي سلوك الانتقام من جهة والتقمصات من جهة أخرى لا سيما لدى الأطفال.

٤- مراقبة وسائل الإعلام والمادة الإعلامية المقدمة للمشاهد حتى لو كانت حصص توعية ويقظة فهذه الأخيرة قد تكون إيحاءات ودعاية للعنف.

٥- مراقبة برامج التلفزيون وما يقدم لأطفالنا من أفلام كرتون الحاملة لرسائل العنف الضمني وكذا مراقبة الوالدين والمؤسسات التربوية للمراهقين في فترة المراهقة.

الخلاصة

إن النظرة السيكولوجية لظاهرة الإرهاب تحتم علينا أن ننظر إلى دائرة الإرهاب من خارجها (السلوك) ونرصد العوامل التي تتحرك في داخل الدائرة وحولها، والتي تساعد على إنتاج الإرهاب وتفريغه، ولا بد أن ندرك هذه الأهمية البالغة إذ تجتمع العديد من العوامل لتنتج لنا السلوك الإرهابي في المجتمع منه: العوامل الشخصية التي تميز البنيات النفسية للأشخاص معاشهم النفسي، تجاربهم الصادمة أثناء الطفولة، نقاط تثبيتهم، مراكز ضبطهم وآليات دفاعهم، وكذا العوامل الاجتماعية المركزة على التنشئة الاجتماعية لا سيما أثناء مراحل التقليد والنمذجة والمرور لسن الرشد.

إن الفهم الجيد لظاهرة الإرهاب وسياقاته أول خطوة في الوقاية وللوقوف أمام الإرهاب بشتى أشكاله إذ يبدأ بوعينا بخطورة ثقافة العنف والتربة التي ينبت فيها والتصدي له هو واجب على الإنسانية ككل لإنقاذ إنسانيتها، لذا يجب أن ينظر إلى الظاهرة نظرة شاملة وتعالج بالتكامل والتعاون بين مختلف الأبعاد.

* أستاذة محاضرة بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ تخصص علم النفس الإكلينيكي

دول ما بعد الحربين العالميتين في المنطقة مهددة بالتقسيم

التدخل الإيراني وضعف التصدي الإقليمي وراء تفشي جرائم الإرهاب

الأسئلة الكبرى في منطقتنا اليوم تدور حول قضايا (الإرهاب) وقد غدا هذا المفهوم كقميص عثمان، الذي يتعلل به صاحب الدم الحقيقي والمدعي على حد سواء. وكأي ظاهرة (اجتماعية / سياسية / اقتصادية) لها عدد من الأسباب، وتتغير تلك الأسباب بتغير المكان والزمان. والظروف التي تنشأ فيها، في وقت ما كانت (المقاومة) الفلسطينية، حتى في شكلها السلمي، هي إرهاب في نظر (الدولة الإسرائيلية)! من جهة أخرى فإن أول ظهور لتعريف الإرهاب في الشرق الأوسط في الموسوعة البريطانية، كان عن إرهاب (العصابات الصهيونية في فلسطين) وقد احتارت الأمم المتحدة لسنوات في تعريف الإرهاب، ولم يحصل توافق كامل حول ذلك المفهوم. ظهر أيضاً في مفاهيم السياسة ما عرف بـ (إرهاب الدولة) أي أن تقوم الدولة باستخدام القوة المفرطة تجاه شريحة من شرائح المجتمع، خارج القانون والمتعارف عليه في إدارة الدول، في وقت ما استخدمت المؤسسات التي لها علاقة بالمخابرات شيئًا من أعمال الإرهاب ضد جماعات أخرى ترى أنها مهددة لمصالح بلدها.

د. محمد الرميحي

كما ظهر مؤخرًا الإرهاب (السيبري) أي الإرهاب من خلال استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وهكذا فإن مفهوم (الإرهاب) كان ولا يزال مفهومًا نسبيًا إلى حد كبير ومسيس أيضًا، ويمكن التلاعب به للاستخدام السياسي المرحلي أو الدائم، بل أصبح (الإرهاب) في بعض الوقت مبررًا لارتكاب (الإرهاب)!.

واقع الإرهاب اليوم:

يجمع كثير من المراقبين أن (الإرهاب) في معناه الشامل هو (الاستخدام المفرط للقوة، ضد مدنيين وأهداف غير عسكرية وأناس أمنيين) الغرض منه (فرض الهلع على الناس من أجل خلق واقع جديد وتحقيق مصالح سياسية) عن طرق إدخال الرعب في قلوب عدد واسع من المواطنين، وهو بهذا المعنى إجبار الآخر باستخدام أدوات وسائل غير مشروعة (في الحروب) من أجل الخضوع والتسليم أو إبقاء الخصوم في قلق دائم وتعطيل مصالحه الاقتصادية، وعلى غموض المعنى العام، أصبح الإرهاب اليوم لكثيرين هو تنفيذ أفعال مروعة في مدنيين آمنين، وتلك الأفعال في سياق حرب معلنة، من أجل تحقيق صدى هائل يجبر الآخر على التراجع أو الخضوع.وسيظل (الإرهاب) مكان نقاش، وتهمة تلصق بالحق أو بالباطل، ولها بعد سياسي لا تخطئه العين.

إلا أن الحديث عن الإرهاب اليوم، ولغرض هذا البحث، يذهب إلى الإشارة إلى (أعمال ما عرف بداعش) أو (الدولة الإسلامية في العراق والشام) أو (القاعدة) وهما تنظيمان يفرخان تنظيمات أخرى، لها علاقة بقيادة مركزية أو لا تنتمي فعليًا لتلك القيادة، أو كما اصطلح عليه (ذئاب منفردة) وقد اقترفت هذه الجماعات الأهوال في إرهاب المدنيين وإلحاق الأذى بالدول، في داخل منطقة الشرق الأوسط وفي خارجها.

لماذا الإرهاب (الداعشي، القاعدي)؟

إن حصرنا نقاشنا في إرهاب (داعش) وقبلها (القاعدة) أو معها، وهما موضوع هذه الورقة فسوف نلاحظ أن (داعش) أصبح لها حيز من المكان الجغرافي ، أما القاعدة فقد نمت في جبال أفغانستان، كما سوف نلاحظ أن هناك العديد من

المدخلات الإقليمية والدولية أدت إلى ظهور هذه الجماعات ووصل الأمر إلى ما نحن فيه من واقع إرهابي أدخل المجتمعات في الشرق الوسط في حروب بعضها أهلي وبعضها بيني وبعضها دولي، وهي أي تلك المدخلات التي سوف نعرضها قد أطلقت ديناميكيات ساهمت على مدى سنوات وبشكل تراكمي في تهيئة الفضاء السياسي / الاجتماعي لظهور تلك التنظيمات، كما أن تلك المدخلات كان لبعضها قوة أكبر من بعضها الآخر في الدفع بظهور تلك التنظيمات، ولعلي هنا أضع بعض تلك المدخلات في عدد من المؤشرات.

المدخل الأول -الصراعات وحلها:

أي مجتمع في العالم تظهر فيه عوامل صراعية، يقوم هذا المجتمع بحل تلك الصراعات من خلال إما حروب لها درجات مختلفة من العنف، أو من خلال توافق على آليات لحل الصراع، وخارطة الصراعات الجارية اليوم في الفضاء العربي، بها عدد من المكونات المنفردة أو المتداخلة التي تفرز عددًا من الصراعات هي على التوالي إقليمية، قطرية، اقتصادية، عرقية، مذهبية، إدارية، ثقافية، تفرز أشكالاً متعددة من الصراعات الساخنة أو الباردة. إلا أن الملاحظ أن أسباب الإفراز الصراعي تلك لم تحل بعد، فلا زال الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي على أشده، وهو يرفد الجسم الإقليمي بالكثير من السموم، سموم المزايدة عليه أو الاتهام بالتخلي عنه، كما يُرفد هذا الجسم ببذور صراع أساسه فشل على نطاق واسع في إقامة الدولة الحديثة العادلة، بالمعنى العام والحديث للعدل والمساواة، ويغذى كل ذلك بأفكار ثقافية سلبية لها علاقة بالماضي أكثر بكثير مما لها بالحاضر أو المستقبل، وتساعد العولمة بهجمتها على هذه المجتمعات على التقوقع والخوف وظهور الكراهية للآخر المختلف . وتفتقد النخبة العربية المسيطرة على الأمور الخيال السياسي الابتكاري لوضع آليات لضبط تلك الصراعات، فهي تغرق في المحلية وتشجيع الانعزال، متجاهلة التيارات الحديثة في العالم، من قبول للتعددية والمشاركة وإقامة المؤسسات الحديثة، التي تخدم الشعوب بجميع فئاتها. من هنا فإن أسباب الصراع متعددة المصادر ومتداخلة المراحل والطبقات في فضائنا العربي، تتراوح بين الشدة الذي تصل إلى الحرب وفي الليونة التي تصل إلى نفي الآخر وعدم الاعتراف به، سوف تظل هذه العوامل تعمل في منطقتنا وتفرز نتائج سلبية في محيط سياسي شبه انتهازي وغير قابل للتعرف على موجبات العصر، سوف ينتج كل ذلك أن الدول العربية التي نشأت في حدود جغرافية معروفة بعد الحرب العالمية الأولى / الثانية لن تستمر كما هي نتيجة لهذا الصراع المحتدم، فبعضها سوف ينقسم على نفسه عرقيًا أو مذهبيًا أو اقتصاديًا أو جغرافيًا، وكدارس للمجتمع أرى أن ذلك طبيعي وبديهي بسبب كل تلك العوامل الفاعلة الداخلية/ الخارجية، فهي تخلق ميكانيكيتها المستقلة، التي تبقى تعمل إلى أن يحقق الصراع نهايات معينة، هي بطبعها نهايات مؤقتة نسبيًا تحمل في جذورها صراعًا آخر لها ميكانزمات جديدة، إن لم تقم النخب العربية بإيجاد آليات سلمية تحقق التحكم في الصراعات.

المدخل الثاني -القضية الفلسطينية:

في عالمنا العربي الذي يسير في طريق الحداثة ولم يبلغ بعد غايتها، ظهر الصراع الخشن لفترة طويلة ولا يزال بسبب عاملين أساسيين، لا زال على الأقل أحدهما يفعل فعله الصراعي أو يتأثر به الصراع القائم، الأول هو الاستعمار الغربي، والثاني قيام دولة إسرائيل، ويلام الأول أنه سبب الثاني. الاستعمار انحسر من بلادنا ولكن وجود إسرائيل وشعور غالبية المجتمعات العربية بالغبن الذي يقع على بني جلدتهم (الفلسطينيون) فجر أنواعًا من الصراعات لازالت تفعل فعلها في مجتمعاتنا. فقد كان الاستعمار وأفعاله دافعًا لقطاع من المجتمع للقيام بالتخلص منه، وخاضت الدول العربية ومجتمعاتها صراعًا مع الاستعمار بعضه خشن (الجزائر كمثال) وبعضه شبه خشن (مصر وسوريا كمثال آخر) وبعضه ناعم (الخليج) وتراوحت النعومة والخشونة في هذا الصراع حتى أصبحت الدول / المجتمعات العربية محررة من الاستعمار المباشر، كما أثرت الصراعات الداخلية لدى الدول المُستعمرة دورًا في تفشي الصراع في الدول المُستعمرة، خلفت هذه الفترة الاستعمارية أنظمة محافظة فوجدت من جديد بعض الشرائح الحديثة في المجتمع العربي (ضباط الجيش، وبعض النخب) أن تلك الشريحة الحاكمة لم تقم بواجبها نحو القيام بـ (إنصاف) الفلسطينيين وتحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني، فتطورإلى صراع داخلي في الدول العربية حتى وصلت جماعات حاكمة جديدة (معظمها ضباط جيش بالتحالف مع بعض النخب) إلى الحكم، إلا أن هذه الفئة بعد فترة تبين لكثيرين أنها لم تحقق لا (تحرير فلسطين) ولم تقم بإنصاف مجتمعها (التوزيع غير العادل للثروة وفشل في التنمية) فقامت ضدها شرائح جديدة تطيحها من الحكم. في هذا الخضم ظهر صراع آخر، وهو احتلال دولة غير (مؤمنة) شيوعية لدولة إسلامية (أفغانستان) وتدخل عدد من الظروف الدولية والإقليمية ليتكون صراع (أيدلوجيات) سرعان ما تحول إلى صراع ساخن، فشارك عدد من أبناء العرب في ذلك الصراع، هناك من جديد ظهرت القضية الفلسطينية (كثير من قادة الصراع العرب هناك كانوا من أصل فلسطيني) ثمّ

اندلع صراع آخر لم تكن فلسطين بعيدة عنه، هذا التراكم أفرز ما عرف لاحقاً بـ (القاعدة) التي تطور نشاطها من حرب (الشيوعية) إلى حرب الأهل، بعد أن مرت أو مر قادتها بالكثير من الصراعات. لم تكن أيضًا القوى الكبرى من جهة وحركة الإخوان المسلمين من جهة ثانية بعيدة عن الأرضية التي مهدت لظهور القاعدة.

المدخل الثالث -الثورة الإيرانية:

لقد فجرت الثورة الإيرانية صراعًا أيديولوجيًا وسياسيًا منذ تسلم رجال الدين الشيعة الحكم في إيران، عندما طرحت الدولة الإيرانية ثنائية (الصراع مع إسرائيل والصراع من المستكبرين) في آن واحد، وعلى رأس الاستكبار العالمي (الولايات المتحدة) وحلفاؤها من المحاطين ،الولايات المتحدة التي ناصرت إسرائيل، وكانت قد تدخلت لإفشال ثورة وطنية في إيران عام ١٩٥٣م (ثورة مصدق) فكان أن خلق استقطابًا سهلاً بين الجماهير الإيرانية جديدًا، إلا أن نشاط الثورة الإيرانية تحت الشعار المزدوج، وخاصة (الاستكبار) كما تفسره ظهران، سرعان ما أدخل المنطقة في (تناطح أصولي / مذهبي) عانت منه ولا تزال كل من العراق، لبنان، سوريا، اليمن أخيرًا، كما أثر في ديناميكيات التغيير والثبات في دول أخرى في المنطقة، التدخل الإيراني الذي لم يكن إلا (نصرة طائفة) وتمدد نفوذ، أطلق ديناميكية مضادة لدى قطاع واسع من السنة العرب، تم تهميشهم في وطنهم بسبب التدخل الإيراني، ولم يجدوا تنفيسًا سويًا لهم ضد ذلك التدخل إلا بالذهاب إلى أيديولوجية مماثلة في المعنى (الارتكاز على تفسيرات دينية) ومضادة في الهدف، ونظرت تلك الأيديولوجية إلى الجميع أنهم أعداء، فمن ليس معنا هو ضدنا، فقامت تدريجيًا بسب ذلك، ولأسباب أخرى ما عرف لاحقًا (بالدولة الإسلامية في العراق وسوريا: داعش) التي دخلت في صراع خشن مع الجوار الذي رأت أنه معاد لها، واستخدمت وسائل غاية في الفضاضة أثارت العالم ضدها، ليس في العراق وسوريا فقط ولكن على مستوى عالمي أوسع، لقد أثار التشدد الإيراني تشدد مضاد له، أراد أن يماثله في العنف، والوقوف أمام طموحات لدول إقليمية تحاول الاستفادة من معادلة (مقاتلة إسرائيل وأمريكا / وإنصاف المستضعفين) ولأن هذا الطرح اعتمد على مذهبية (شيعية)، فقد قابله تعصب سني مضاد وصراعي أيضًا، كانت جذوته في أفغانستان ثم انتقل إلى العراق والشام وانتهى بمجموعات سنية تكبر أو تصغر في عدد من الدول العربية ترى أن مشروعها (إقامة العدل في دولة إسلامية) على نمط الدولة الإسلامية الأولى، ومحاربة كل المختلفين.

المدخل الرابع - الصراع الدولي:

المحن في السابق أن الصراع الدولي (خاصة في فترة الحرب الباردة) أفرز صراعات بالوكالة في عدد من مناطق العالم، وما يهمنا هنا الصراع الذي انطلق في أودية وجبال أفغانستان، والتدخلات الإقليمية المصاحبة له، بعد غزو الإمبراطورية السوفيتية لذلك البلد واحتلاله، تنادت أطراف كثيرة رسمية وشعبية منظمة وغير منظمة (للجهاد) في أفغانستان، وهناك تطورت الأمور من جهاد موضعي كان برضًا من الدول إلى جهاد عالمي مضاد للدول، وظن بعض قادته أن بإمكانهم أن يعمموه على العالم، وهكذا تطورت الأمور إلى أحداث كثيرة كانت قمتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٠م، الولايات المتحدة ، التي أطلقت بذاتها ديناميكيات مضادة للإرهاب، لازالت تعمل بأشكال مختلفة، بدأت بالإطاحة بنظامين النظام الأفغاني (طالبان) والنظام البعثي في العراق ! ولا زالت ردود الفعل العالمية والإقليمية تتفاعل بسبب سلسلة الأحداث تلك.

المدخل الخامس - فشل الدولة العربية في إقامة دولة مدنية عادلة:

جزء من ديناميكيات ظهور الإرهاب فشل بعض الدول العربية الحديثة في ركوب سكة الحداثة من سيادة القانون والمساواة والرعاية وإقامة العدل والعودة إلى الناس لتقرير مستقبلهم (الانتخابات الحرة والشفافية والحكم العادل) الفساد وفشل إقامة إدارة حديثة جعل من شرائح في المجتمع تقاوم تلك الدولة ونشطت جماعات منها ما له خلفية دينية ومنها ما له خلفية سياسية، في مقاومة تلك الدولة القمعية، قاد كل ذلك لما عرف بـ (ثورة الربيع العربي) التي وصلت بعض الدول إلى حرب أهلية (اليمن /سوريا) أو إلى إنعاش (الدولة العميقة) مما جعل من القوى المنظمة تقود أشكالاً من الإرهاب، كما يحدث اليوم في سيناء المصرية.

الخلاصة:

تلك المدخلات الخمس تفاعلت مع بعضها وبدرجات مختلفة، كي تنتج في النهاية ديناميكيات أدت إلى ظهور تلك الحركات المتشددة، وإن كان للمتابع أن يضع أولويات للأسباب، فإن التدخل الإيراني السلبي في المنطقة يظهر على قمة تلك الأولويات وتساعده العناصر الأخرى، وخاصة ذات العوامل الداخلية، التي يمكن تلخيصها بفشل الدولة الإقليمية في التصدي الحقيقي لمهامها.

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

الدرس الأول للانضمام لجماعة الإخوان "الإرهاب فريضة والاغتيال سنة"

الإخوان المسلمون المظلة الأقدم لجماعات العنف في العالم

أطلق مايسمى بالربيع العربي في منطقتنا موجات من الفوضى التي ضربت أنحاء واسعة من الوطن العربي، أمنت وصول الإخوان للحكم في عدد من البلدان ما دشنت لصعودها على نحو لم يحدث عبر تاريخها، حيث ساهمت براجماتية الجماعة وخطابها المراوغ في حيازتها لهذا الموقع. لم يكن سلوك الجماعة أثناء الربيع العربي مفاجئًا لمن يعرفونها جيدًا، فقد ظلت دائمًا حركة خلافية ملتبسة مليئة بالمتناقضات، بدرجة جعلت من الصعب نسبيًا فهم طبيعتها او تأطيرها هل هي حركة أجتماعية دعوية تعمل أيضًا ككيان سياسي، أم هي تنظيم عابر للحدود يؤكد على استقلال أفرعه القومية في مختلف البلدان، كما أنها حاولت إضفاء الطبيعة السلمية على نفسها محافظة على خطاب مزدوج، ظل السمة الرئيسية لها وللصورة الذهنية التي حاولت تصديرها، فما حقيقة أن الجماعة كانت صاحبة التأثير الأعمق في مسيرة جماعات العنف التي تقنعت بالإسلام واختبأت خلف مقولاته ؟وما دور الجماعة كملهم ومؤسس لكثير من الجماعات التي ظهرت في العصر الحديث مع بداية القرن العشرين وحتى اليوم ؟

أحمد بان

يشرح تاريخ الإخوان كيف انتقلت الجماعة في مسيرتها منذ النشأة بين أكثر من مربع، سواء المربع الأول الذي حاولت فيه أن تحقق حالة من حالات الانتشار، بالتماهي مع المحيط الاجتماعي واختيار القطاعات الأوسع من المصريين أبان نشأتها في العام ١٩٢٨م، وعلى مدار عشر سنوات، حيث حافظت على ارتداء الثوب الصوفي باعتباره كان الصيغة الأقرب لتدين المصريين وقتها ،حيث اقتصرت أنشطة الجماعة على مجالس الذكر والدروس العلمية وتلاوة المأثورات ،حتى تأكدت من ولاء قطاع واسع من المصريين ،ساعتها كشف حسن البنا عن حقيقة مشروعه في رسالة دعوتنا ،حيث كشف لأول مرة عن ميوله التكفيرية مقدمًا نفسه وجماعته باعتبارها من يملك الحق الحصري في النسخة الأصلية للدين، لذلك وجه خطابه للناس قائلا "وكل الذي نريده من الناس أن يكونوا أمامنا واحدًا من أربعة، إما شخص آمن بدعوتنا وصدق بقولنا وأعجب بمبادئنا.. فهذا ندعوه أن يبادر بالإنضمام إلينا والعمل معنا حتى يكثر به عدد المجاهدين ... وإما شخص لم يستبن له وجه الحق.. فهو متوقف متردد فهذا نتركه لتردده ونوصيه أن يتصل بنا عن كثب ويقرأ عنا من بعيد أو قريب... فسيطمئن بعد ذلك إن شاء الله، وكذلك كان شأن المترددين من أتباع الرسل من قبل! وإما شخص نفعي لايريد أن يبذل معونته إلا إذا عرف ما يعود عليه من فائدة وما يجره هذا البذل من مغنم فنقول له: حنانيك، ليس عندنا من جزاء إلا ثواب الله إن أخلصت والجنة إن علم فيك خيرًا أما نحن فمغمورون جاهًا فقراء مالاً .. وإما شخص متحامل ساء فينا ظنه وأحاطت بنا شكوكه وريبه، فهو لا يرانا إلا بالمنظار الأسود القاتم ولا يتحدث عنا إلا بلسان المتحرج المتشكك، ويأبى إلا أن يلج في غروره ويسدر في شكوكه ويظل مع أوهامه .. نحب أن يكون الناس معنا واحدًا من هؤلاء وقد حان الوقت الذي يجب فيه على المسلم أن يدرك غايته ويحدد وجهته ويعمل إلى هذه الوجهة حتى يصل إلى الغاية، أما تلك الغفلة السادرة والخطرات اللاهية والقلوب الساهية والانصياع الأعمى واتباع كل ناعق فما هو من سبيل المؤمنين في شيء.

تأمل هذا النص الكاشف الذي يحدد أصناف الناس في مواجهة دعوة البنا، التي تحولت إلى دعوة الإسلام وليس نسخة من نسخ التدين المطروحة، شأنها شأن كل جماعة

أو مذهب أو دعوة أو فكرة من الأفكار التي تدعي أنها هي الإسلام ولا شيء غيره، هذه النظرة الحدية التي ينضح بها هذا النص هي عين ما استنسخته كل الحركات والجماعات التي خرجت من تحت عباءة الجماعة، يحاول البنا تقديم فكرته باعتبارها فكرة قادرة على تجميع المسلمين ومن سمات الأفكار التجميعية أن يراها الناس قريبة منهم تلامس عقولهم ووجدانهم وتشق طريقها اليهم بيسر، وهذا مالم يحدث في تاريخ الجماعة حيث يؤكد هو ذاته في رسائله وفي حديثه لإخوانه " أحب أن أصارحكم أن دعوتكم لازالت مجهولة عند كثير من الناس، ويوم يعرفونها ويدركون مراميها وأهدافها ستلقى منهم خصومة شديدة وعداوة قاسية، وستجدون أمامكم كثيرًا من المشقات وسيعترضكم كثير من العقبات، وفي هذا الوقت وحده تكونون قد بدأتم تسلكون سبيل أصحاب الدعوات، أما الآن فلا زلتم مجهولين ولازلتم تمهدون للدعوة وتستعدون لما تتطلبه من كفاح وجهاد، سيقف جهل الشعب بحقيقة الإسلام عقبة في طريقكم، وستجدون من أهل التدين والعلماء الرسميين من يستغرب فهمكم للإسلام ،وينكر عليكم جهادكم في سبيله وسيحقد عليكم الرؤساء والزعماء وذوو الجاه والسلطان، وستقف في وجوهكم كل الحكومات على السواء وستحاول كل حكومة أن تحد من نشاطكم وأن تضع العراقيل في طريقكم.

أى دعوة تلك التى ستلقى تلك العداوة والخصام مع الجميع؟ وأي دعوة ستسلك طريقها لقلوب وعقول الناس إذا كانت تتهمهم قبل أي شيء بالجهل بالدين، وتجمع الخصوم في ساحة واحدة بهذا الشكل! إنه فقط يؤهل أفراد جماعته لمفاصلة طويلة مع المجتمع بكل شرائحه، وهو لا يخفي أنه سيستعمل القوة لكنه يتحين اللحظة المناسبة، لذا يخاطب أنصاره قائلا " وفي الوقت الذي يكون فيه منكم معشر الإخوان المسلمين – ثلاثمائة كتيبة، قد جهزت كل منها نفسها روحيًا بالإيمان والعقيدة وفكريًا بالعلم والثقافة وجسميا بالتدريب والرياضة، في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم لجج البحار وأقتحم بكم عنان السماء وأغزو بكم كل عنيد جبار فإني فاعل إن شاء الله.

وفي التأكيد على أن الإخوان سيسعون للوصول إلى الحكم يقول: يتساءل كثير من الناس هل في عزم الإخوان المسلمين أن يستخدموا القوة في تحقيق أغراضهم، والوصول إلى غايتهم.. ثم يجيب قائلاً: إن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون أنها عدة الإيمان والوحدة.. ثم يردف في فقرة ثانية "فإن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية، لا يكفرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف".

هذه نصوص كتبت في الأربعينات ولم تبق نصوصًا بلا عمل، بل شكلت بنية فكرية أنتجت أول ميليشيا عسكرية مارست الإرهاب باسم الدين في حوادث معروفة عرفتها مصر، انطلق فيها رصاص الجماعة في مواجهة الساسة والقضاة وحتى أعضاء الجماعة وقياداتها، عندما كشف أمر هذا النظام الخاص الذي تأسس سرًا في الأربعينات، ليصبح الذراع العسكري للجماعة التي فتحت هذا الفضاء لجماعات استلهمت أفكارها وأساليبها في مواجهة الدول الوطنية، التي اعتبرتها كما فصلت النصوص السابقة مارقة من الدين تستأهل المفاصلة الدائمة بلا هوادة. اعتبر حسن البنا أن الخلافة أصل من أصول الدين وجعل السعي لإستعادتها من فرائض الدين، ومن ثم نظر انطلاقًا من قاعدة فقهية تقول إنه مالايتم الواجب إلا به فهو واجب، لتشكيل كيانات حركية أقرب إلى الجيوش في منهجية عمل تنقسم إلى قيادة مطاعة وجنود أقرب إلى عناصر الجيوش.

ظل البعض طويلاً يتصور أن الكيانات الحركية الإسلامية تتباين بين سلفيين وإخوان وجهاديين، حيث حاول البعض تنميط صورة كل تيار من خلال بعض الخصائص ،فجعل التيار السلفي هو هذا التيار الذي يهتم بعلوم التوحيد والتربية الطويلة والتزكية، عبر طلب العلم الشرعي دون انشغال بالحكم والسياسة، وقدم التيار الجهادي باعتباره هذا التيار الذي يرفع السلاح في مواجهة الدنيا، سواء ما سمي بالعدو القريب المتمثل في وعيهم في الأنظمة القطرية التي حكموا عليها بالكفر والردة، أو العدو البعيد الذي يمثل المجتمع الغربي محاربًا كان أم غير ذلك، أما الإخوان فقد قدموا باعتبارهم تيار سياسي يتوسل بالعمل السياسي في حيازة الأغلبية التي تمكنه من الحكم وإنفاذ مشروعه الملتبس الذي عاينه المصريون في عام حكم الجماعة في ٢٠١٢م.

لكن الحقيقة التي لا ينبغي إنكارها أن الإخوان هم أصحاب الخطة الأصلية في توزيع الأدوار بهذه الطريقة، بين تيارات سلفية وإخوانية وجهادية فلم يكن تعريف حسن البنا لجماعته باعتبارها جماعة شمولية والذي يقول " تستطيع أن تقول ولا

الجماعة ارتدت عباءة الصوفية ثم كشف البنا عن مشروعه التكفيري وامتلاك الحق الحصري للنسخة الأصلية للدين

حرج عليك أن الإخوان المسلمين دعوة سلفية، وطريقة سنية وحقيقة صوفية وهيأة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية .

لم يكن هذا النص مجرد محاولة لتوحيد جهود العاملين لنفس الهدف، أو إتاحة صيغة تستوعب كل التيارات، بل كشف تأسيس جبهة للتنسيق بين كل تلك الإتجاهات الحركية بعد ثورة يناير ٢٠١١م، سميت بالهيأة الشرعية للحقوق والإصلاح، أسستها جماعة الإخوان لتكون ظهيرًا سياسيًا يجمع كل الكيانات الحركية في إطار تنسيقي موحد ،جمع السلفي مع الإخواني مع الجهادي في تأكيد على وحدة المشروع والهدف والغاية ،وقد ظن الإخوان أن الأمور قد دانت لهم بعد ثورة يناير ،فأعلنوا هذا التحالف العلني الذي كان ضمن عوامل أخرى من أهم مسببات الاستقطاب الذي جرى في الساحة المصرية.

الإرهاب فريضة والاغتيال سنة

قبل أن تذهب بك الظنون كل مذهب، وقبل أن توجه لي تهمة التحريض على الإرهاب والقتل، تمهل قليلاً أمام هذا العنوان الصادم، الذي ليس من بنات أفكاري بل له قصة جديرة بأن تروى.

في مسيرة مجموعات العنف المسلح باسم الدين ،أو من يسمون زورًا وبهتانًا بالجهاديين يبرز إسم أبو مصعب السوري أو عمر عبدالحكيم أو مصطفى ست مريم ،وكلها أسماء لشخص واحد سوري الجنسية ولد في العام ١٩٥٨م، وانتسب لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، قبل أن يصبح عضوًا قياديًا في الطليعة المقاتلة التنظيم المسلح الذي أسسته جماعة الإخوان هناك، يذكر الرجل في إطار رواية عمن علموه من الرعيل الأول من الإخوان المسلمين قائلاً في كتابه الذي أشرنا اليه "ألحقت بدورة تدريبية لإعداد كوادر الجهاز العسكري لتنظيم الإخوان المسلمين، أيام الجهاد والثورة على حافظ الأسد وكان لي من العمر ٢٢ عامًا وكان ذلك في معسكر الرشيد التابع للجيش العراقي ببغداد عام ١٩٨٠م (تأمل كيف كانت بعض الحكومات في إطار الصراع فيما بينها تدعم الإرهاب منذ وقت مبكر، معلوم بالطبع الخصومة بين فروع البعث في سوريا والعراق في تلك الفترة) ولما دخل علينا المدرب وكان رحمه الله رجلاً فاضلاً وشيخًا مسنًا من الرعيل الأول، من الذين بايعوا الشيخ حسن البنا رحمه الله لما كان عمره سبعة عشر عامًا، وجاهد في فلسطين ١٩٤٨م، وجرح في القدس وعمل في الجهاز الخاص ،وشارك في المقاومة السرية ضد الأنكليز في قناة السويس مطلع الخمسينات وصحب سيد قطب وهاجر عن مصر بقية حياته، فكان مدربًا في معسكرات الشيوخ في شرقي الأردن مع منظمة التحرير ١٩٦٩م، وانتدب لمساعدة أكثر من حركة جهادية ساندها الإخوان عندما كانوا إخوانًا على منهج البنا وقطب ،قبل طاعون الديمقراطية والبرلمان (تأمل الرجل لايفصل بين البنا وقطب في النهج والسلوك، على ما يحاول البعض إقناعنا به الآن عن وجود تباين بين الرجلين) فكان يدربنا المواد العسكرية وكان أول ما قاله لنا بلهجته المصرية : إنتوا إخوان مسلمين ؟ فقلنا نعم فقال متأكدين يا بني؟ فقال مشيرًا إلى عنقه "يبقى حتدبحوا كلكوا" "موافئين" ؟ فقلنا جميعًا والسرور والبهجة تغمرنا "موافقين يابيه "فاستدار إلى السبورة وكتب عليها عنوان أولى المحاضرات " الإرهاب فريضة والاغتيال سنة "، وخط تحتها خطًا واستدار لتبدأ الدروس ويبدأ المشوار، فوعينا الدروس وطال المسار وبقيت البشارة والأمل في كرم الله كبير لمن قضى نحبه من ذلك الفريق ولم ينتظر، وهذا الذي لخصه الشيخ رحمه الله جزء من عقائد هذا الدين وقد افتتحت بها فيما بعد دروسي.

انتهت رواية الرجل لكن لم تنته آثارها في واقعنا اليوم، الذي نحت فيه تلك الكيانات الحركية منحى العنف بشكل واضح، وبتفسيرات منها هذا العنوان الصادم الذي يجعل الإرهاب بصورته لديهم قتلاً وتدميرًا وتمثيلاً وشذوذًا فريضة إلاهية، تعالى الله عن ذلك علوًا عظيمًا.

عرفنا في مسيرة جماعات العنف عناوين متعددة فهذه جماعة الجهاد المصرية، التي كان من زعمائها أيمن الظواهري الذي كان إخوانيًا قبل أن يختار لافتة الجهاد التي لم تمنعه من أن يؤكد على استاذية سيد قطب له وإيمانه بأفكاره " فلقد كانت ومازالت دعوة سيد قطب إلى إخلاص التوحيد لله والتسليم الكامل لحاكمية الله، ولسيادة المنهج الرباني شرارة البدء في إشعال الثورة الإسلامية ضد أعداء الإسلام في الداخل والخارج.

هل كان تواصل محمد مرسي الإخواني رئيس مصر المعزول مع أيمن الظواهري تليفونيًا فترة وجوده في الحكم وهو يتزعم أكبر وأخطر تنظيم جهادي وهو القاعدة أمرًا طبيعيًا؟

البنا للإخوان: عندما تشكلون ٣٠٠ كتيبة طالبوني أخوض بكم لجج البحار وأقتحم بكم عنان السماء وأغزو بكم كل عنيد جبار

الإخوان هم أصحاب الخطة الأصلية لتوزيع الأدوار بين تيارات سلفية وإخوانية وجهادية وفقًا لتعريف البنا لجماعته باعتبارها شمولية

هل كان اجتماع فصائل السلفية الجهادية في الشيخ زويد في سيناء يوم ٥ يوليو ٢٠١٣م، في أعقاب ثورة الشعب المصري على حكم الإخوان، وإعلان خارطة الطريق في ٣يوليو ٢٠١٣م، وإعلانها الحرب على الدولة المصرية، بعد هدوء في ساحة سيناء طوال فترة وجود الإخوان في الحكم، أو حديث مرسي عن سلامة الخاطف والمخطوف في معرض تعليقه على اختطاف جنود في سيناء ،ثم إرساله لمستشاره الشخصي د. عماد عبد الغفور للتواصل مع جماعات العنف في سيناء، أو الحديث عن تمويل خيرت الشاطر رجل الجماعة القوي لمجموعات العنف في سيناء أمرًا طبيعيًا ومفهومًا، يؤكد أن الجماعة ليس لها علاقة بالعنف أم أن الجماعة عبر نصوص مؤسسيها ومنظريها وعبر ممارسة سجلها التاريخ، أكدت أن العنف مكون بنيوي في مسيرتها يظهر في حال التمكن ويتوارى في حال التمسكن، في إطار خطاب التقية الذي قربها مرة ثانية من منهج الملالي في إيران.

هل كان ظهور عمليات العنف التى أطلقتها الجماعة عبر ما يسمى بأجنحة العمل النوعي والتي تسمت بأسماء مختلفة، سواء العقاب الثوري أو كتائب المقاومة الشعبية أو حركة سواعد مصر حسم أو لواء الثورة أو غيرها من المسميات، لتنظيمات صغيرة نشطت في الوادى والدلتا سواء في عمليات قتل لعناصر الشرطة أو القضاة أو غيرهم، بالتوازي مع نشاط جماعة أنصار بيت المقدس التي ارتفعت وتيرة عملياتها بعد خروج الإخوان من الحكم على نحو لافت، هل كان ذلك أيضًا مصادفة أم لونًا من ألوان التكامل بين اللاعبين في ساحة العنف في مصر.

لقد صادف وصول الإخوان إلى الحكم في مصر وصعودهم في غيرها من الأماكن انهيار النظام السياسي العربي ،وتحولت الجماعة مع مجموعات العنف الأخرى إلى أداة فوضى تستخدمها قوى الغرب في إعادة رسم خارطة المنطقة على أسس جديدة ،تحقق مصالح الغرب على حساب أمن وسلام هذه المنطقة من العالم، فمنذ المشهد الأفغاني أدركت تلك القوى خطورة هذا السلاح ونجحت في توظيفه من أجل إضعاف أمتنا، من داخلها وبيد أبنائها ومنذ قرن من الزمان نجح الإخوان في أن يكونوا تلك الأداة التي تضعف الدولة الوطنية، لتبقى طاقات الأمة مبددة في هذا الصراع الوهمي بين الدين والدولة، والذي أذكته كتابات منظري الجماعة سواء حسن البنا أو سيد قطب أو غيرهم، ممن رسموا معالم تلك الخطة الجهنمية التي لازلنا نكتوي بنيرانها في عالمنا اليوم.

لم يخفي أحد من قيادات الإرهاب اليوم جذوره الإخوانية بدءًا من عبدالله عزام أو أسامة بن لادن أو الظواهري أو أبو مصعب السوري، أو حتى في الأخير أبوبكر البغدادي زعيم داعش ،ولازال بعض رعيل الإخوان الكبار يرددون وصية البنا لأتباعه ألا يدخلوا إلى مشروعهم من باب واحد بل من أبواب متفرقة، وهو ما يساهم في إنهاك الخصوم بالوقوع في شرك الخلاف الوهمي بين كل تلك العناوين، التي تتكامل أدوارها على هدف واحد هو إسقاط الدول الوطنية أو إضعافها، الهدف الذي يلتقي مع مخططات أعدائنا للوصول إلى تحقيق الخلافة التي عايناها فيما فعله داعش، كلهم يبغون خلافة واحدة وإن تباينت مسمياتهم ،يتوسلون مرة بالسياسة عبر الإخوان ومرة بالحرب عبر القاعدة وداعش، ومرة بالإختباء في التلسف الهادىء حتى تحين لحظة الإنقضاض على الدولة لهدمها وبناء النموذج الذي يؤمنون به جميعًا.

إن السرية التي تحولت إلى أصل من الأصول المنهجية لدى الجماعة هي ما ساهم في إخفاء علاقاتها بغيرها من المجموعات الأخرى،" فما من حركة إسلامية قامت وأقامت منهج الله في الأرض، إلا اعتمدت التنظيم السري في بداية الأمر ثم انطلقت إلى إعلان فهمها الحركي للإسلام من خلال الحكمة والموعظة الحسنة، ثم واجهت المجتمع المنحرف جاهليًا كان أو فاسقًا وتسنمت الحكم واعتمدت القوة للحفاظ على المبدأ، من الحرب المسلحة التي يشنها أعداؤه عليه بينما بقيت قضية اعتماد السلاح والقوة في مرحلة الدعوة أمرًا اجتهاديًا، متقيدًا بطبيعة الحرب مع العدو أو الخصم.

لو مضينا مع النصوص الإخوانية التي تنظر لفكرة العنف والمفاصلة، والتي تحولت إلى بنية فكرية لازالت تتغذى عليها تيارات العنف حتى الآن، ما وسعتنا سطور عشرات المقالات لكنها فقط عينة محدودة تتساند مع تاريخ الجماعة المعروف، تؤكد أن العنف لم يكن لدى الجماعة خيارًا مستبعدًا لم تمارسه بل مارسته بنفسها وعبر عناوين أخرى مضللة، ادعت التمايز عن الجماعة وإن بقيت الوشائج فكرية أو عضوية أو الاثنين معًا محجوبة عن الأعين طويلاً.

* دمفكر إسلامي ـ رئيس مركز النيل للدراسات الاستراتيجية ـ القاهرة

جهود المملكة في مكافحة الإرهاب

نتائج الأحداث الأرهابية 2017 - 1979

عدد العمليات الإرهابية
335

المحبطة 229 **المنفذة 106**

العبوات المتفجرة

85

- 78 عبوة مضبوطة
- 7 عبوات مستخدمة

الأحزمة الناسفة

53 حزام ناسف مطور من صنع (داعش)

- 38 حزام مضبوط
- 15 حزام مستخدم

210 حزام ناسف بدائي من صنع (القاعدة)

أبرز المواد المتفجرة

- 2.489 KG TNT,DNT
- 738.991 KG RDX
- 12.380 KG C4

الهالكين	الضحايا الأجانب	الضحايا	الشهداء
690	159	65	318
المصابين 346	المصابين 1074	المصابين 399	المصابين 889

* عمليات استهدفت مصالح سعودية خارج المملكة.
تايلاند (2) تركيا (2)
باكستان (1) إيران (1)

إدارة الدعم والمساندة

الإدارة العامة للتعاون الدولي

المغادرين إلى مناطق الصراع

3617

- السعوديين 3500
- الأجانب 117

نشط	موقوف*	منقطع	مقتول
1658	79	296	1584
46٪	2٪	8٪	44٪

أفغانستان باكستان	اليمن	العراق	سوريا
127	271	739	2480
4٪	7٪	20٪	69٪
126 / 1	260 / 11	737 / 2	2411 / 69
نشط 30	نشط 121	نشط 5	نشط 1502
منقطع 16	موقوف 6	موقوف 73	مقتول 978
مقتول 81	منقطع 8	منقطع 272	
	مقتول 136	مقتول 389	

*ملاحظة: جميع الموقوفين المشار إليهم أعلاه مسجونين بالعراق.

إدارة الدعم والمساندة

وزارة الداخلية
المباحث العامة

الإدارة العامة للتعاون الدولي

إحصائية المغادرين إلى سوريا
2011 - 2017

3274

نشط 46% 1502

عائد 24% 794

مقتول 30% 978

المغادرين

العائدين

تاريخ المغادرة والعودة

أعمار المغادرين

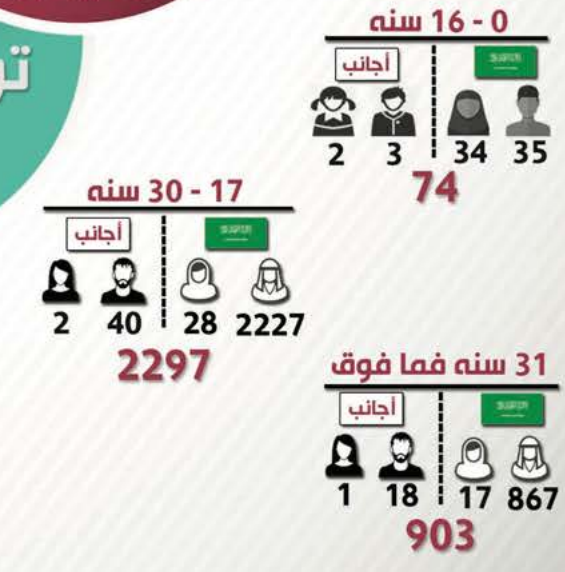

توزيع المناطق

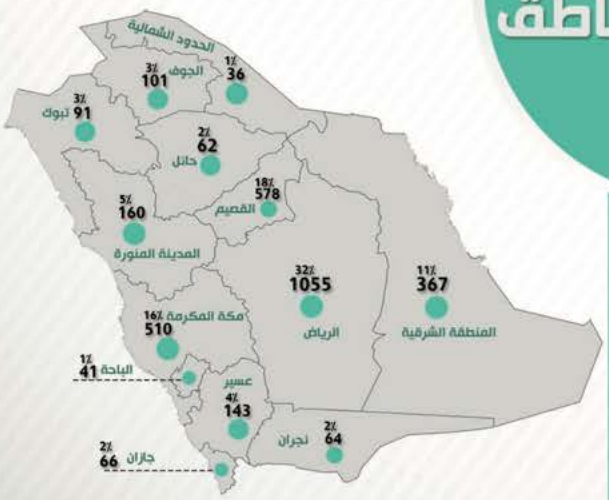

إدارة الدعم والمساندة

الإدارة العامة للتعاون الدولي

قوائم المطلوبين المعلن عنهم

240

المطلوبين	الموقوفين في الداخل	الموقوفين في الخارج*	المطلق سراحهم	الهالكين
139	25	3	5	68

* تم تنفيذ حكم الإعدام في المطلوب/ فارس الزهراني ضمن قائمة الـ(26).
* توفرت معلومات غير مؤكدة عن مقتل (75) مطلوب.

2003	19	مطلوب: 1 موقوف: 3 هالك: 15
2003	26	مطلوب: 1 موقوف: 3 موقوف بالخارج: 1 هالك: 21
2005	36	مطلوب: 14 موقوف: 5 موقوف بالخارج: 2 هالك: 15
2009	85	مطلوب: 64 مطلق سراحه: 4 موقوف: 8 هالك: 9
2011	47	مطلوب: 41 مطلق سراحه: 1 موقوف: 4 هالك: 1
2012	2	مطلوب: 1 موقوف: 1
2015	16	مطلوب: 14 موقوف: 1 هالك: 1
2016	6	هالك: 6
2016	9	مطلوب: 3 موقوف: 1 هالك: 5

*الموقوفين في الخارج:

1. الحسين محمد الحسكي (أطلق سراحه في بلجيكا)
2. عبدالله ولد محمد سيد (أوقف في موريتانيا وهرب)
3. محمد عثمان مفرح بني بشير الزهراني (موقوف في العراق)

إدارة الدعم والمساندة

وزارة الداخلية
المباحث العامة

الإدارة العامة للتعاون الدولي

التعاون الأمني 2017

81

عدد الجهات النظيرة

التعاون الأمني

المذكرات المتبادلة مع الجهات النظيرة

- 4,888 صادر
- 1,451 وارد

الأبرز خلال شهر فبراير

س	233	س	162
ب	81	ابو ظبي	72
ف	67	ب	53
ابو ظبي	46	ف	40
كندا الاستخبارات	41	البحرين	38

الأشخاص المسلّمين: 11

الأشخاص المُستلمين: 8

عدد مكاتب المعلومات بالخارج

27*

الزيارات الخارجية: 13

الوفود الأجنبية: 14

عدد المذكرات المترجمة

المضبوطات الرقمية الممررة للأصدقاء

23

* منها ثلاث مكاتب (دمشق ، صنعاء ، طهران) مغلقة.

إدارة الدعم والمساندة

جاستا: تحميل دول الخليج موبقات الإرهاب وتحويل جهودها من مكافحته إلى صانعته

الخليجيون .. الأكثر مكافحة للإرهاب .. والأكثر تضررًا .. وجهودهم منسية!

لدول الخليج مساهمات فاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب، إلا «أن جهودها كانت محل تجاهل على رغم أننا أكثر من عمل في هذا المسار، وأكثر المتضررين بالإرهاب». وفي نظرة الغرب للخليج العربي فقط، تبقى الكتابات القديمة صالحة للنشر في أي وقت فالأوضاع لم تتغير، والأحوال لا تتبدل بيسر، فما سبق كان جزءًا من كلمات قالها الأمير نايف بن عبد العزيز رحمه الله قبل عقد ونيف. فكيف يكون الخليجيون أكثر مكافحة للإرهاب عن غيرهم، ونتضرر منه أكثر من غيرنا، ومع ذلك لا وزن لجهودنا الجبارة في مكافحة الإرهاب!

د. ظافر محمد العجمي

١- الخليجيون الأكثر مكافحة للإرهاب

تتطلب التهديدات المشتركة ردًا مشتركًا، فالجماعات المتطرّفة مثل القاعدة وداعش تستغل الثغرات القانونية في دول الخليج، ممّا يحتّم على دول الخليج وضع حد أدنى من المعايير القانونية. هذه الجماعات المتطرّفة والمتعاطفون معها في الخليج كانوا يستغلون مثلاً انعدام القوانين المشتركة الصلبة التي تمنع التحويلات المالية من وإلى هذه الجماعات، ثم اتخذت دول الخليج أخيرًا خطوات عدة لمعالجة مثل هذه الثغرات. حيث تتطلق دول الخليج في مواقفها الرسمية والشعبية تجاه الإرهاب والتطرف، من منطلقات ثابتة، تستند إلى الصرامة في المواجهة والشدة في التعامل مع كل ما من شأنه زعزعة استقرار المجتمعات والدول. فقد أقامت قيادة عسكرية مشتركة تتخذ من السعودية مقرًا لها، وتسعى لمواجهة التهديدات المستمرة من المتطرّفين الإرهابيين. وفي ديسمبر ٢٠١٤م، أعلن مجلس التعاون الخليجي عن تشكيل قوة شرطة إقليمية تتخذ من الإمارات مقرًا لها لتكون شبيهة بالإنتربول. كما أقرت قوانين جديدة صعّبت من تحويل الأموال، التي يمكن أن ينتهي بها المطاف لتكون بين أيدي مثل هذه الجماعات، كما زادت من مراقبتها للأنظمة المالية والمصرفية.ولبرنامج إعادة التأهيل للجهاديين سجل ناجح حيث إن عددًا مهمًا من المنضمين لتنظيم داعش في العراق وسوريا من دول الخليج ليسوا من المقاتلين العاديين، وإنما من المنظرين الفقهيين للتنظيم والذين ينتمون إلى الفكر المتشدد. وعلى مستوى وزارات الدفاع، قام التحالف الإسلامي العسكري لمطاردة الإرهاب خارج الحدود وللوقوف أمام آلته العسكرية بآلة عسكرية متفوقة عليها من الدول الإسلامية، التي توجت وحدتها بمناورة رعد الشمال. بل إن القوة الجوية الخليجية قد عقدت مؤتمرًا لها في الرياض فبراير ٢٠١٧م، بحضور ومشاركة قادة القوات الجوية في دول الخليج والأردن وبمشاركة القوات الجوية الأمريكية المركزية الوسطى في توضيح جهود التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي.ولتطوير وتعزيز سبل التعاون المشترك لدول التحالف الجوي لمواجهة أحدث التحديات لا سيما مواجهة التنظيمات الإرهابية، وقد ناقش المؤتمر توحيد الإجراءات والمفاهيم المعمول بها للدول المشاركة في العمليات المشتركة ضد الإرهاب. وعلى مستوى وزارات الداخلية تم وضع استراتيجية أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب ففي عام ٢٠٠٢م، أقرت دول المجلس استراتيجية أمنية مشتركة ومتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب، وجاءت في وثيقة مكونة من ستة عناصر كركائز لمكافحة الإرهاب تحت عنوان (الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب)، ثم في عام ٢٠٠٤م، كان الاجتماع الثالث والعشرون لوزراء الداخلية الذي عقد في دولة الكويت، وتم فيه توقيع الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب كآلية من آليات تفعيل استراتيجية دول مجلس التعاون لمكافحة التطرف

المصحوب بالإرهاب. لقد اعتمدت دول الخليج أساليب متعددة تتكامل فيما بينها لاحتواء الإرهاب من خلال الإعداد العلمي الاحترافي القائم على التخطيط، فالإجراءات الأمنية اشتملت على الضربات الاستباقية باستشعار الأحداث الأمنية والتصدي لها قبل وقوعها. وعلى المواجهة المباشرة بكشف هوية المطلوبين أمنيًا وتكثيف الإجراءات الأمنية ووضع الاحتياطات الأمنية وحشد الجمهور في مواجهة الإرهابيين والتحذير من احتضان الإرهاب وبالمواجهة المسلحة مع الإرهابيين في أوكارهم، وسرعة القبض على العناصر الموجودة في مسرح الجريمة واستجوابهم والتحري عن الأشخاص الفارين، وتوعية المجتمع. كما تتم محاربة الإرهاب بالمواجهة الفكرية بعرض تصريحات اعترافات الذين تراجعوا عن فتاواهم التكفيرية.ونشر وسطية الإسلام وتعرية مخططات الإرهابيين. كما أن هناك جوانب قضائية كاعتماد العقوبة المغلظة للإرهاب. أما المحور الأخير فهو التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب كالدعوة لإنشاء مركز دولي في مجال الأبحاث وتبادل المعلومات حول الإرهاب والإرهابيين، كما صادقت على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وقد توج عمل وزارات الداخلية الخليجية في مكافحة الإرهاب بعقد تمرين أمن الخليج في ١٦نوفمبر ٢٠١٦ م، ويأتي في سياق الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب، ونفذت قوات من جميع دول مجلس التعاون الخليجي، واشتمل على تنفيذ عدة فرضيات وتطبيقات، للتعامل مع المجموعات الإرهابية. بل إن ولي عهد المملكة العربية السعودية وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف قد حصل على ميدالية " جورج تينت " الصادرة من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، تقديرًا لجهود المملكة في مكافحة الجريمة والإرهاب. فمن يستطيع أن يقول بعد هذا أن الخليجيين ليسوا الأكثر مكافحة للإرهاب؟!

٢ - دول الخليج الأكثر تضررًا من الإرهاب

شملت خريطة الإرهاب منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي، العديد من التهديدات الإرهابية من الجماعات التكفيرية، بل ومن جماعات لها ميول إيديولوجية مختلفة، وأجندة طائفية. فقد ذكرت الجمعية الوطنية لدراسة الإرهاب والاستجابة للإرهاب (START) (www.start.umd.edu) الكثير من البيانات المهمة والمتعلقة بالهجمات الإرهابية التي تثبت أن بلدان الخليج كانت ضحية للإرهاب منذ عام ١٩٧٩م. كما وضعت مجموعة ريسك أدفايزوري (Risk Advisory Group) دراسة تتضمن خريطة الإرهاب والعنف السياسي لعام ٢٠١٦م، موضحة أنّ الشرق الأوسط كان المنطقة التي شهدت العدد الأكبر من العمليات الإرهابية بسبب الصراعات المستمرة، وعدم الاستقرار السياسي، والبلدان المنهارة، وجاءت منطقة جنوب آسيا في المرتبة الثانية بنسبة هجمات إرهابية تقل ٤٠٪ عن الشرق الأوسط. كما أشارت إلى أن البحرين والسعودية هما الدولتان الأضعف أمام خطر الإرهاب والعنف السياسي. لقد تم تسجيل أكثر من ٥٨ ألف عملية تفجير في العالم خلال حوالي ٤٠ عامًا .لكن الكثير من تلك العمليات الإرهابية تم توجيهها

إلى شعوب منطقة الخليج ولم تكن إيران ببعيدة عن جزء من هذه العمليات، فقد أدانت محكمة الجنايات الكويتية عددًا من المواطنين بالتخابر لصالح إيران وحزب الله بهدف إشعال حرب أهلية وإسقاط نظام الحكم. وأحبطت البحرين محاولة إدخال أسلحة ومتفجرات واعتقلت شخصين على علاقة بحزب الله. من جهة أخرى أدى الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى تجمع "التيارات الجهادية" السنية والشيعية في العراق وسوريا. وهكذا تحوّلت أطراف سنية وشيعية على حد سواء كحزب الله وداعش والحشد الشعبي إلى هاجس مقلق لدول الخليج. فحين تمدد الإرهاب للخروج من الضغط عليه في الموصل وضرب أوروبا وإفريقيا مخلفًا قتيل و٨ جرحى في فرنسا، و٣٧ قتيلاً و٢١٥ جريحًا في تونس، أخذ الخليج حصته من المنغصات، حيث قتل ٢٧ مصليًا و٢٢٧ جريحًا في الكويت في مسجد الصادق. وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في بيان أن أحد عناصره نفذ التفجير. فقابلية الجماعات الإرهابية على التأقلم، تمنحها نوعًا من القوّة والقدرة على البقاء، بل وتجعلها تزعم أنها من ضمن النسيج السكاني، وذلك عبر النفاذ من ثغرات اجتماعية واللعب على المكوّنات المذهبية والطائفية، كما هو الحال في البعض من دول الخليج التي تواجه إرهابًا مزدوجًا، أحدهما تحركه أياد إيرانية، وآخر تنفذه عصابات داعشية. لكن حتى قبل ظهور تنظيم داعش والفصائل المنضوية تحت جناح إيران كان الإرهاب ينشر فساده في الأرض، فقد اعتبرت الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ هي الأعنف والأكثر دموية في الصراع الخليجي مع الإرهاب. ثم تدارك الخليجيون الأمر ولو متأخرًا فصدرت في مارس ٢٠١٤، أول قائمة خليجية لـ"التنظيمات الإرهابية"، والتي ضمت ٩ منظمات تشمل تنظيم القاعدة ـ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، القاعدة في اليمن، تنظيم القاعدة في العراق، داعش، جبهة النصرة، حزب الله في داخل المملكة، جماعة الحوثي ثم جاء قرار مجلس الوزراء الإماراتي، الذي تضمن أسماء ٨٦ منظمة وجمعية ضمن قائمة المنظمات الإرهابية،كما أعلنت مملكة البحرين عن قائمة تضم ٦٨ منظمة إرهابية. والسؤال هل هناك من دول العالم من يهدد أمنه مثل هذا العدد من المنظمات الإرهابية،وكيف لا تكون دول الخليج الأكثر تضررًا من الإرهاب!

٣- الخليجيون أكثر من نُسيت جهودهم!

تتفق أهم محافل التقدير الاستراتيجي ودراسات الإرهاب على أن ظاهرة الإرهاب قديمة قدم التاريخ البشري، الأمر الذي يؤكد أن الإرهاب لا يمكن القضاء عليه، ولكن يمكن الحد منه بشكل كبير من خلال التخطيط والتأسيس العلمي الجيد بالتعاون مع المجتمع الدولي. لكن ردة فعل الغرب لم تكن بقدر الهاجس الأمني الخليجي، فقد تنكر الغرب لدول الخليج رغم ما تعرضنا له ورغم ما بذلناه لمكافحة الإرهاب، بل إن الغرب ذهب محاولاً تحميلنا إثم الإرهاب الذي رعاه الغرب في افغانستان وكان مدارس ابتدائية للإرهابيين، لتتحول سوريا والعراق لجامعات يتلقون فيها أرقى انواع العنف وينشرونه في شوارع الخليج قبل شوارع الغرب كما قال وزير خارجية البحرين، الشيخ خالد الخليفة. وفي مناورة فظة لامتصاص صدمة المتغيرات الإقليمية والدولية، والفشل في محاربة التطرف تنوعت ردات فعل الغرب من موقف دول الخليج تجاه الإرهاب، وتراجع تقدير ما نبذله ومانعاني منه عند المشرع الغربي لما بعد نقطة الصفر حتى توغلوا في السلبية فكانت أوضح ردات الفعل السلبية قانون جاستا، والإسلاموفوبيا، وتحميل المذهب السني وحده إثم الإرهاب.

دول الخليج اعتمدت أساليب تكاملية لمواجهة الإرهاب بالتخطيط والضربات الاستباقية

- كلمة "جاستا JASTA" اختصارًا لعبارة Justice Against Sponsors of Terrorism Act أي "العدالة في مواجهة رعاة النشاط الإرهابي"، وقد أصدره الكونغرس، ويسمح لعائلات ضحايا هجمات ١١ سبتمبر بمقاضاة الجهات الأجنبية الراعية، التي يعتقدون أنها وراء الهجمات، في خطوة لتوجيه الاتهام للمملكة العربية السعودية بالضلوع مباشرة في اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م. وهو أتهام صريح بتحميل دول الخليج كل موبقات الإرهاب، ونسيان لما بذلوه وتحويل لجهودهم من مكافح للإرهاب إلى صانع للإرهاب. وقد عبرت دول الخليج العربي عن بالغ قلقها معتبرة أن ذلك يهدد الحصانة السيادية للدول والتي يضمنها القانون الدولي. ولو أوغلنا في الحدة لقلنا إن قانون جاستا إرهاب تشريعي مرفوض.

- الإسلاموفوبيا "Islamophobia" هي المظهر الثاني لإنكار دور الخليجيين في مكافحة الإرهاب وهو التحامل والكراهية والخوف من الإسلام أومن المسلمين. وقد نجد لها مبررًا أحيانًا لكن حين أتت مصاحبة لتزايد عدد المهاجرين المسلمين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو حين ربطها بأحداث ١١ سبتمبر .لكن هناك فرق بين نوبة غضب مرحلية تجتاح أفرادًا من الشعب بعد كل عمل متطرف، وبين الانهيار الكامل، الذي يتجسد في فورة عاطفية غير مسيطر عليها بسبب حمل زائد على الجهاز العصبي يتقمص صانع القرار السياسي لتتحول إلى شكل من أشكال العنصرية المرضية الفجة كما جاء بمنع

تنكر الغرب لجهود دول الخليج لمكافحة الإرهاب وما تعاني منه وظهر قانون جاستا والإسلاموفوبيا وتحميل السنة الإثم

مواطني ٦ دول ذات أغلبية إسلامية من دخول الولايات المتحدة. في إصرار على العنصريّة تجاه الدين الإسلامي من أكبر صانع قرار سياسي.

– شيطنة المذهب السني هو المظهر الثالث. صحيح أن «القاعدة» و«داعش»، ينحدران من أيديولوجيا واحدة، إلا أن داعش قد تبنى النهج الدموي واستهداف مجتمع الشيعة إلى جانب المسؤولين الأمنيين، لكي يؤجج النعرة الطائفية، في جميع دول الخليج. حيث تعّهد التنظيم بأنّ المجتمع الشيعي في الخليج تنتظره «أيام سوداء». فالعمليات الإرهابية تحاول أن تتجذر في المجتمع الخليجي بهدف نبش الطائفية وإحضارها كعنوان للمرحلة الحالية من خلال عمليات إرهابية تكدست في مفهومها في منطقة خطيرة في تراث المسلمين وهي منطقة الصراع الطائفي. أما الهدف الآخر وراء استهداف الشيعة في الخليج فهو لإثارتهم ضد حكوماتهم وتصويرها على أنها عجزت عن تأمين الحماية لهم ولدور عبادتهم. ولأن الإرهاب يتكون من أمور غاية في التعقيد، تتطلب تكاتف دول عديدة لمواجهته؛ لذا التقطت جهات غربية طروحات طائفية وإيرانية لتشكيل طابور يحمل من فيه دول الخليج مسؤولية الإرهاب الداعشي بمسوغات متهافتة حيث يرون أن الإرهاب وطنه بلدان الخليج العربية ومعتنقي المذهب السني بالتحديد لأنهم يستندون إلى نصوص في القرآن والأحاديث تدعو صراحة للقتال. متناسين أن تحول الكثير من الدول إلى دول فاشلة سيحولها لمنصات للإرهاب.فاليمن وسوريا والعراق ليست كلها سنية المذهب، فكيف يتسق ذلك مع نغمة شيطنة المذهب السني الذي تبناها الغرب نتيجة إيحاءات من ينابيع إيرانية، مناوئة لدول الخليج. ورغم ذلك لا زالت دول الخليج من الشركاء الفاعلين في التحالف ضد داعش رغم أن التنافسات الإقليمية وتغير التحالفات تضغط بشكل متزايد على جهود دول الخليج الذي ينكر الغرب جهوده.

الخروج من الاغتيال المعنوي

الخليجيون هم الأكثر مكافحة للإرهاب، وتضررًا منه، وأكثر من نُسيت جهودهم! ولكي يتمكَّن المراقب من التنبؤ بسلوك الغرب

تجاه دول الخليج، عليه أن يَطرَح التساؤلات الصحيحة، واختبار المتغيِّرات؛ فمشكلة فَهْم موقف الغرب تجاه الخليجيين والإرهاب ليس بعدم توافُر المعلومات، ولكن في عدم القدرة على تصنيف المعلومات المتاحة. فالإرهاب مستمر لكن نظرة الغرب لدول الخليج هي التي يجب تغييرها. ومن ضرورات ذلك أن الدوافع لاستمرار الإرهاب في ضرب دول الخليج مستمرة فهو يواجه ضغوط متزايدة على جبهات القتال وتتزايد خسارته للأراضي. ومع الحروب الأهلية المستعرة في المنطقة، والفساد المتفشي والدول المنهارة، تجد روسيا وتركيا وإيران والولايات المتحدة وبقية الجهات الغربية المؤثرة داخلية وخارجية في مناطق الصراع فرصًا لتحقيق أجنداتها. حيث أصبح الإرهاب والطائفية صناديق استثمارية واعدة.فهي أسرع وأكثر فعالية من الجهد الدبلوماسي المضني سواء في العواصم العربية أو في أروقة الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، بل إنها أسرع في تحقيق النتائج من التلويح بقوات الردع العسكرية التي يأخذ إعدادها وإيصالها لدرجة الجاهزية سنوات عدة وأموال طائلة. وليس أمام اللاعبين الدوليين إلا تحميل دول الخليج جزءًا من الكلفة بتهمة التقصير، وعليه يصبح التحول من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم هو أفضل حل للخروج من مثلث فيه الخليجيون هم الأكثر مكافحة،والأكثر تضررًا ،ومع ذلك هم أكثر من نسيت جهودهم! ربما بتبني خطوات منها:

– وقف شيطنة المسلمين وربطهم بالإرهاب من خلال الضغط على المؤسسات التشريعية في الغرب عبر القيم الديمقراطية لدفعها لسن قانون يحمي الأقلية المسلمة من موجة الكراهية ضد المسلمين، فأغلب القوانين الأوروبية تجرم صراحة الاعتداء على السامية والمثلية الجنسية، ولكن لا يوجد قانون يردع حملات التخويف من الإسلام.

– على دول الخليج دعم مراكز الحد من الإسلاموفوبيا مثل" مركز عنصرية الإنترنت" الذي يتلقى الكثير من البلاغات عن مقاطع عنصرية ضد المسلمين على الشبكة العنكبوتية ويرصد حالات عدة للإسلاموفوبيا والتي تعد شكلا من أشكال العنصرية. أو دعم" المرصد الفرنسي لمناهضة الإسلاموفوبيا " الفاعل الذي تعرض رئيسه للاعتداء إثر تلطيخ جدران بيته بكتابات عنصرية مثل "الإسلام خارج فرنسا".

– لا توجد دولة في العالم لديها إمكانيات أكبر من دول الخليج لمواجهة الفكر المتطرف، فالقضاء على الإرهاب يحتاج إلى عنصر عسكري وعنصر ايديولوجي ولا توجد دولة في العالم تملك قدرة على مواجهة الإسلام المتطرف أكبر من السعودية. حيث تملك مرجعية وحججًا مقنعة ضد استهداف المدنيين لأغراض سياسية، يمكن أن يساعد ذلك على تجفيف المنابع التي يستطيع الإرهاب منها تجنيد مقاتليهم وتلقينهم أفكارهم.

– في تقديرنا سيعود داعش بعد تفكك وحدته في العراق والشام إلى أسلوب القاعدة باستهداف الرموز،والسفارات بدل الجموع؛ مما يتطلب توحيد الجهود ، فالدوافع التي تحرك الآلة الإرهابية في دولة ما هي نفسها الدوافع التي تستهدف أمن واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– تتعرض دول الخليج للاغتيال المعنوي عن طريق تشويه صورتهم أمام الرأي العام، وللخروج من ذلك يجب شن حملة علاقات عامة تتوجه لكسب القلوب والعقول عبر إقناع وسائل الإعلام الغربية المستقلة والتجارية الرائدة تحت شعار «لماذا تتهموننا؟». وأن يكون الهدف محددًا بوضوح وهو أننا في قارب واحد ونحارب الإرهاب كعدو مشترك، وأن تكون الحملة قابلة للقياس في المجتمعات الغربية المستهدفة، والتي يتم اختيارها من باب أن الحملة الإعلامية قابلة للتطبيق فيها، وفيها مرونة للترقية أو حتى التغيير. مع ملاحظة أن الحملة ستكلف أموال طائلة يحسن الاستفادة منها لتجاوز ما تتعرض له معظم الحملات التي تتحول لفقاعات أمام الواقع. وألا نكتفي بحالة الجدل التي قد تنشأ فهي ليست المحرك الحقيقي لما نريد أن يحدث على الأرض.

ولعل خير مثال على جدوى حملة العلاقات العامة لتبييض الصورة هو ما قامت به حكومة إيهود اولمرت الصهيونية بعد حرب لبنان ٢٠٠٦م، حيث بدأت إسرائيل حملة واسعة للعلاقات العامة في العالم لتوضيح أسباب العدوان على لبنان بذريعة "شل حركة" حزب الله. حيث كان من جدية الحملة أن إيهود اولمرت طلب من وزراء حكومته أن يزيدوا مقابلاتهم مع مئات من مراسلي محطات التلفزيون في العالم الذين تدفقوا على إسرائيل لتغطية الوضع. بل ووبخهم على ضرورة تجنب أي "زلات لسان"، ثم صرفت الأموال لتكليف شركة ساشي – ساشي "Saatchi & Saatchi" للعلاقات العامة لتبييض وجه الصهاينة، والتي بدورها طلبت من الصهيوني شيمون بيريز الحائز على جائزة نوبل للسلام أن يقوم بجولة في العواصم الغربية لعرض وجهة نظر إسرائيل وأهدافها.

إن خروج الخليجيين من تهمة كونهم الأقل جهدًا في محاربة الإرهاب هي مهمة تتساوى مع مهام محاربة الإرهاب العسكرية والاقتصادية عبر الإمساك بمفاتيح فهم مسارات الفكر الغربي، وليس بالوسائل التقليديّة بل بجهد مؤسسي تشترك فيه كل دول الخليج العربي.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

دول الخليج مطالبة بخطة جماعية لمكافحة الإرهاب الإيراني

إيران استغلت الربيع العربي لإحياء الإمبراطورية الفارسية باستيلاء شيعة البحرين على الحكم

لم يعد الإرهاب في الخليج العربي حدثًا عرضيًا بقدر ما هو خطرًا ضاغطًا، خلّف حالة من "فوبيا الإرهاب" في عموم المنطقة، ما دعا بعض الدول الخليجية لإصدار قوائمها في الإرهاب، لترتفع حصيلة الأسماء والمنظمات الإرهابية في تلك القائمة السوداء يومًا تلو الآخر، بينما تتخذ تلك الدول إجراءاتها في مكافحة ومقاومة الإرهاب على المستوى الفردي فضلاً عن مكافحته ضمن الجهد الخليجي الأمني المشترك، إلى جانب المشاركة في الحملات العالمية لمواجهته. وبينما برزت ظاهرة الإرهاب في الكويت منذ سبعينيات القرن الماضي، كان الإرهاب بالمملكة العربية السعودية في مرحلة التخطيط والتحضير، إلى أن برز بمنهجه "التكفيري" مع الحرب الخليجية الثانية –التي دارت رحاها بين العراق والكويت في بداية التسعينيات، بينما شهدت البحرين في مطلع التسعينات حركة احتجاج سياسي بمظاهر عنيفة، ومع ظهور أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما رافقها من إعلان الحرب العالمية ضد "الإرهاب" بقيادة الرئيس الأمريكي جورج بوش، خمدت ظواهر الإرهاب في المنطقة جزئيًا – باستثناء حالات متفرقة، حتى أشعلتها من جديد رياح "الربيع العربي" في الدول الخليجية الثلاث سابقة الذكر، فيما اقتصر الإرهاب في الإمارات على تشكيل كيان "الإخوان المسلمين" وتمدده ثم انحساره بجهود أمنية محلية، ما حال دون وقوع أية أضرار على الدولة أو بروز مظاهر عملية وميدانية للإرهاب فيها.

فاطمة عبدالله خليل

وبينما برزت ظاهرة الإرهاب في الكويت منذ سبعينيات القرن الماضي، كان الإرهاب بالمملكة العربية السعودية في مرحلة التخطيط والتحضير، إلى أن برز بمنهجه "التكفيري" مع الحرب الخليجية الثانية –التي دارت رحاها بين العراق والكويت في بداية التسعينيات، بينما شهدت البحرين في مطلع التسعينات حركة احتجاج سياسي بمظاهر عنيفة، ومع ظهور أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما رافقها من إعلان الحرب العالمية ضد "الإرهاب" بقيادة الرئيس الأمريكي جورج بوش، خمدت ظواهر الإرهاب في المنطقة جزئيًا – باستثناء حالات متفرقة، حتى أشعلتها من جديد رياح "الربيع العربي" في الدول الخليجية الثلاث سابقة الذكر، فيما اقتصر الإرهاب في الإمارات على تشكيل كيان "الإخوان المسلمين" وتمدده ثم انحساره بجهود أمنية محلية، ما حال دون وقوع أية أضرار على الدولة أو بروز مظاهر عملية وميدانية للإرهاب فيها.

ونظرًا لاتساع موضوع الإرهاب في الخليج العربي، وتشابه بعض حالاته ومصادره، لا سيما في أعقاب الربيع العربي، فقد جرى التركيز في هذه الدراسة على الحالة البحرينية نموذجًا.

إيران طرفاً فاعلاً في تاريخ الإرهاب بالبحرين

تصدّر الإرهاب الإيراني مشهد الإضطرابات والقلاقل الأمنية التي شهدتها البحرين تزامنًا مع اندلاع الثورة الخمينية في إيران في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، ما أحيا الأمل لدى شيعة الخليج ومنهم البحرين بظهور حكم شيعي في المنطقة وانتصار الثورة "الشعبية"، لا سيما مع ظهور مبدأ "تصدير الثورة" من الجانب الإيراني لدول الجوار الخليجي؛ السعودية والكويت والبحرين، وتمثله بنشاط التيار الإسلامي "الشيعي" فيها عقب نجاح إيران في الوصول إلى رجال الدين في هذه الدول، إذ تطور مفهوم تصدير الثورة مع مرور الوقت إلى سياسة إيرانية واضحة المعالم تقوم على تقديم الدعم للحركات الإرهابية وشخصياتها في البحرين والدولتين الأخريين بأشكاله المختلفة؛ مالية وإعلامية ومعنوية. وكان تحرك الثمانينات من قبل التيار "الشيعي" في البحرين المؤسس لحركة التسعينات – والتي لا تخلو من عبث الأصابع الإيرانية في المنطقة– على نحو مشابه، مع الأخذ بالاعتبار أن أوضاع الخليج العربي –ومنها البحرين– كانت عرضة للتغيرات الإقليمية والدولية، وتضررت في أمنها الداخلي جرّاء

تداعيات أسفرت عنها جملة من التحولات (حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق، الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، القضية الإماراتية العالقة لاحتلال إيران جزرها الثلاث، الخطط الإيرانية الطموحة نحو التوسع والتمدد في المنطقة)، كل تلك الأحداث كانت تدفع بدول الخليج العربية إلى صفيح ساخن في علاقة التيار الشيعي بالسلطة الحاكمة في بلاده.

وعلى مدى تلك السنوات المحفورة في وجه الزمن شاهدة على تاريخ الملالي القابع على رأس السلطة في إيران، تلك السلطة التي لم تكف إيديها عن الخليج العربي -ومنه البحرين، في سبيل تصدير ثورتها عبر تعزيز الطائفية وغرس بذور الفتنة وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار، اتخذت البحرين – وللمرة الأولى- في العام ١٩٩٦م، قرارًا يقضي بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران إلى درجة قائم بأعمال بعد ما تم رفع المستوى إلى سفير.

وعندما تولى الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد حكم البلاد في العام ١٩٩٩م، أقبل على شعبه برغبة جادة لمواكبة التحولات السياسية والعمل الطموح وفق أسس وطنية ديمقراطية ترسخ لنظام دولة المؤسسات، وتنهي مرحلة قانون "أمن الدولة" الذي أثار استياء المعارضة في البحرين وقتذاك، في محاولة لإرساء بداية وطنية جامعة لمكونات المجتمع البحريني دون استثناء، فكان ميثاق العمل الوطني الذي جاء كإطار للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وتنفيذًا لفلسفته لإرساء أسس ومبادئ وغايات، وثائق الإصلاح الأساسية، والمتمثلة بدستور مملكة البحرين، ورؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠م، والتي تهدف لقيام عمليات للنهضة والإصلاح الشامل في مختلف المجالات، جاءت المصافحة الشعبية بالتأييد بنسبة ٩٨,٤٪ كنتيجة لاستفتاء شعبي أجري يومي ١٤ و١٥ فبراير ٢٠٠١م، على ميثاق العمل الوطني، وهو ما أنهى مرحلة الصراع والصدام بين السلطة الحاكمة والتيار الشيعي المعارض في البحرين.

الجماعات الإرهابية في البحرين على مدى السنوات الخمس الأخيرة وانتماءاتها – الخلايا الإيرانية وما شابهها

في ظل ما مرت به المنطقة من أحداث الربيع العربي، استعاد التيار الشيعي في البحرين حلم الاستيلاء على البلاد وتشييع البحرين، مدفوعًا من الجانب الإيراني ليتناغم بغاياته مع طموح التوسع الفارسي واستعادة أمجاد الإمبراطورية، ما دعا التيار الشيعي المعارض والذي كان محركًا وممولاً من الخارج إلى إثارة الفوضى والاحتجاجات، واستعارة القوالب والشعارات الجاهزة لثورتي مصر وتونس كـ"الشعب يريد إسقاط النظام" وغيرها، ولا يقصي هذا الطرح أدوارًا هامشية لحركات منظمة ورسمية أخرى غير إسلامية، من ليبرالية وقومية وبعثية، ولكن التسيد في الموقف وقتذاك كان للقوى الإسلاموية الشيعية المعارضة.

وقد كشف كثير من تصريحات وبيانات وزارة الداخلية البحرينية في فترات زمنية متقاربة وممتدة، عن تكرار إلقاء القبض أو تفكيك أو اكتشاف مجموعة أو أكثر من الخلايا الإرهابية التي تعود لإيران، ويؤكد تورط إيران في تلك الخلايا جملة من العوامل المعززة للأدلة التي يتم العثور عليها، والمتمثلة بالأصول الإيرانية لأعضائها أو تدريباتهم العسكرية والتخريبية لدى الحرس الثوري وفروعه من الميليشيات التابعة له في العراق ولبنان وغيرها، والتمويل والتخطيط والتوجيه الإيرانيين، فضلاً عن أن بعضًا من تلك الخلايا كان مدعومًا بشكل غير مباشر من قبل جمعيات سياسية تأتمر قياداتها بأوامر أطراف إيرانية تعمل لصالح النظام هناك. وقد اتخذ الإرهاب الإيراني في البحرين أشكالاً عدة، وباستخدام العملاء الموالين لإيران من الداخل البحريني، ومن أبرز أشكال هذا الإرهاب وصوره:

- **الإرهاب الفكري:** إذ لعبت الأيديولوجيا الدينية إلى جانب القومية الفارسية - لمن يعود لأصول فارسية- دورًا رئيسًا في تشكيل الفكر الإرهابي في البحرين وتنفيذ أجنداته، ويتمثل هذا جليّاً في مواقف "الشيخ" عيسى قاسم في البحرين، وهو من قادة المعارضة ومن أتباع إيران، فهو صاحب "سجل طويل في الدفاع عن ولاية الفقيه والنظام الإيراني، وحزب الله، وفي الهجوم على الغرب والديمقراطية الغربية" ولا يختلف الأمر كثيرًا مع الشيخ علي سلمان من الأمين العام لجمعية الوفاق – التي تم إحلالها، الذي لم يستطع في أكثر من موقف أن يدين النوايا الإيرانية في المنطقة، ولعل الوقوف على مآلات سقوط حكم آل خليفة في البحرين والبحث عن المستفيد الأول لتحقق هذا السيناريو، ستشير كافة الأدلة على مواتاة الفرصة حينها لامتداد النفوذ الإيراني إلى البحرين. والشاهد في الأمر أن المدعوين عيسى قاسم وعلي سلمان، من كبار المعارضة البحرينية الموالية لإيران والتي تبث تأثيرها الفكري والأيديولوجي لأتباعها. وقد كان من أبرز الأدوات الأيديولوجية الإيرانية توظيف الدين والمذهبية الشيعية توظيفًا سياسيًا يخدم مصالحها، وذلك عبر استغلال شيعة الخليج وتخريب علاقتهم بأوطانهم.

من جهة أخرى فإن إيران لم تدخر جهدًا، للتأثير الأيديولوجي على أتباعها في دول الخليج العربية والبحرين، من خلال قنواتها الإعلامية الناطقة باللغة العربية، ولطالما عملت إيران على إقحام قنواتها أو تلك التابعة لها والقريبة منها في أغلب القضايا التي ترغب بإثارتها حسب توجهها أو توجيه الرأي العام لجمهورها في الداخل الخليجي، وكان من أبرز أدواتها الإعلامية في هذا المجال قناة المنار التي تعود تبعيتها لحزب الله، وقناة الفرات التابعة للمجلس الأعلى للثّورة الإسلاميّة في العراق، وقناة الأقصى التابعة لحركة حماس. هذا فضلاً عن دقة الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية التي تعمل بنظام محسوب

للنعوت والصفات والألقاب التي تطلقها على خصومها في الخليج العربي، فضلاً عن المواقف المحسوبة التي تتخذها بعناية وعلى نحو متناقض بين الفاعلين في نظامها السياسي بشكل مقصود، في سبيل تضييع بعض القضايا أو تغييبها أو تشتيت الحقائق أو تقديم صور نمطية معينة عن أشخاص أو بلدان أو موضوعات ما، بما يخدم أجندات النظام الإيراني وغاياته في المنطقة.

- **التخريب والتفجير:** بينما كانت جموع المعارضة البحرينية تتابع الإعلام الإيراني الموجه للخليج، لا سيما خلال أزمة البحرين السياسية عام ٢٠١١م، كانت التحريضات الإيرانية لعملائها تتم على هيأة أخبار استباقية لأحداث لم تتم، في إشارة إيرانية لضرورة تنفيذها من قبل المعارضة في البحرين، لقد استغلت "جمعية الوفاق المعارضة البحرينية" أدواتها شر استغلال؛ فجعلت منها طُعمًا لأخبار وقضايا معلبة، ما عليها إلاَّ أن تتم على أرض الواقع بصورة أو بأخرى قبل النشر؛ فاستخدمت التفاحة المسمومة وقذفت بآكليها المستعبدين من الأتباع في قلب المعمعة، فإذا ما جاء خبر موت أحدهم في مواجهة أمنية رقصت فرحًا ثم أنشدت تقيةً: "الطير يرقص مذبوحًا من الألم".!!

ونظرًا لعامل الخبرة والتاريخ الذي يتمتع به الخليج العربي تجاه إيران، وتخريباتها منذ أن بدأت الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م، تلقي بظلالها على الخليج العربي، إذ انتهجت إيران القوة الناعمة مصاحبةً للقوة الصلبة، فكانت الكويت والبحرين في طليعة الدول المستهدفة بالعنف، عبر محاولات الانقلاب والتفجيرات في مطلع الثمانينات. وتبعتها هجمات إيرانية أخرى في دول خليجية أخرى. وقد استمر ذلك حتى ما بعد أحداث الربيع العربي، بل بات أكثر نشاطًا تحت غطاء نصرة المستضعفين في البحرين، واتهام التدخل السعودي الداعم لحكومة ونظام البحرين بالاحتلال، في سبيل إبعاد البحرين عن حيز الدعم الذي تحظى به من الدول الخليجية المجاورة.

ويمكن تلخيص النشاط الإرهابي التخريبي في البحرين بسرقة الإرهابيين للسيارات وتحميلها بإطارات واسطوانات غاز مسروقة وإعدادها للحرق، ويقوم نشاط الإرهابيين كذلك على صنع المتفجرات من اسطوانات الغاز، وصنع القنابل بأدوات بسيطة مثل الشموع وقابسات الكهرباء، ما يبرهن التدريبات التي نالها هؤلاء، إذ تدربوا على صناعة الأسلحة والقنابل، بأدوات حادة، واسطوانات غاز معدة للانفجار، وفؤوس، ومسامير، ومولوتوف، وقاذفات الحجارة (فلاتيات)، وإطارات معدة للحرق، ومسامير مثبتة في ألواح، وأدوات إطلاق سهام، واسطوانات مغلقة تحوي قطع حادة تنطلق بقوة عند انفجارها، إلى جانب طفايات حريق معدة للانفجار، وسهام صيد السمك معدة لقتل الناس، وإطارات مصاحبة لكميات كبيرة من البترول المعبأة والمعدة للحرق في الشوارع، واسطوانات خاصة بتعبئة المياه تم إعدادها لإطلاق الغاز، وخناجر ذات أطراف ثلاثية مسننة.

- **العنف الجسدي والقتل:** لم يكن خفيًا أن القتل بسابق الإصرار والترصد لرجال الأمن، أصبح واحدًا من أهم مظاهر العنف الإرهابي في البحرين والذي تقوده المعارضة البحرينية "الشيعية" المدعومة من الجانب الإيراني، لا سيما في السنتين الأخيرتين، إذ بدأت تلك العمليات تنشط متزامنةً مع مساعي حكومة البحرين تنفيذ القانون بمحاكمة وسجن قادة المعارضة البحرينية، وسحب الجنسية البحرينية من بعضهم، ورغم أن حالات القتل التي يتعرض لها رجال الأمن متفرقة وتودي بحياة رجل أمن واحد أو أكثر، بينما يصاب عدد آخر منهم إصابات متفاوتة الخطورة أودت بحياة البعض في وقت لاحق، إلاَّ أن الرصد والمتابعة لسنوات في هذه الظاهرة يبرهن أنها لم تكن مجرد ممارسة عارضة أو تخريب أودى بحياة أحدهم على نحو غير متعمد، ورغم أن استهداف المدنيين في تسعينيات القرن الماضي وخصوصًا العمال الأجانب وعلى رأسهم الآسيويين، كان من ظواهر العمل الإرهابي في البحرين، إلاَّ أنه بات أكثر تحديدًا في السنوات الأخيرة وتركيزًا على رجال الأمن، مع عدم تجاهل بعض الحالات المتفرقة من المدنيين الذين تواجدوا في موقع أي حادثة إرهاب.

الخلاصة والتوصيات:

بعد هذا العرض السريع لأبرز ملامح الإرهاب في البحرين، والتورط الإيراني فيه، وإدانة البحرين لجملة من المنظمات الإرهابية في المملكة والمدعومة من إيران بالأدلة الدامغة وعلى رأسها ائتلاف شباب ١٤ فبراير، سرايا الأشتر، سرايا المقاومة الشعبية، وبعد قراءة حجم ما تعرضت له البحرين من خطر الإرهاب الإيراني بمحركات خارجية وتنفيذ من الداخل البحريني، رغم الجهود الحثيثة التي تتخذها دول الخليج العربي في مكافحة الإرهاب والتنسيق الأمني المشترك، يتبين أن مكافحة الإرهاب من الضرورة أن يتم من جذور المشكلة وليس مظاهرها، ما يدعو لأهمية الالتفات للعامل الفكري الأيديولوجي لدى أتباع إيران في البحرين والخليج العربي، ومحاولة استعادة الولاءات الخارجية للداخل من جديد، هذا فضلاً عن الدور الإعلامي الذي يقع على عاتقه مهمة كشف مخططات إيران ونزعتها القومية وأن الشيعية والمظلومية لديها ليست عقيدة تعمل من أجلها على نصرة المستضعفين وإنما توظيف سياسي لأغراض قومية بحتة ولأطماع سياسية، لن يكون الرابح فيها بلا أدنى شك عميل إيران في الداخل البحريني أو الخليجي بوجه العموم.

* كاتبة بحرينية وباحثة في شؤون الخليج العربي

جماعة الإخوان تعتبر الوصول إلى السلطة ركنًا أساسيًا من أركان الدين

تنظيمات الإسلام السياسي: من التطرف إلى العنف

يعود اهتمام الباحثين بموضوع عودة تنظيمات الإسلام السياسي للمشهد العام إلى بداية حقبة الثمانينات من القرن الماضي، وعلى سبيل المثال فقد صدر لي كتابان باللغة الإنجليزية: في هذه الفترة الأول بعنوان الإسلام والسلطة- لندن ١٩٨١م، والثاني بعنوان الإحياء الإسلامي في العالم العربي- نيويورك ١٩٨٢م، وكان البحث يدور وقتذاك حول العوامل التي أدت إلى عودة ظهور هذه التنظيمات ورؤاها لشكل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومدى احترامها لقواعد الديمقراطية. ومع ظهور تنظيم "القاعدة"، بدأ طور جديد من أنشطة جماعات الإسلام السياسي تتسم بالاعتماد على العنف والإرهاب والطابع العابر للحدود. وكانت القاعدة بداية ظهور عشرات التنظيمات الإسلامية التي تبنت أفكارًا متطرفة وشاذة واعتمدت على العنف منهجًا لعملها. وانتشرت خلايا هذه التنظيمات في عديد من الدول، وامتد نشاطها إلى كافة أنحاء المعمورة وأصبحت راهنًا هي المنبع الرئيسي لأعمال العنف والإرهاب في العالم.

د. علي الدين هلال

وقبل تحليل البيئة والعوامل التي أفرزت هذه الأفكار والتنظيمات، من الضروري الإشارة -بإيجاز- إلى عدد من النقاط كمدخل للموضوع وهي:

● أن أعمال التطرف والعنف معروفة عبر التاريخ في مختلف الثقافات والمجتمعات، وفي القرن العشرين بدأت الحرب العالمية الأولى بحادث اغتيال في البوسنة، وشهدت فلسطين في مرحلة الانتداب عشرات الأحداث الإرهابية التي قامت بها التنظيمات العسكرية الصهيونية والتي كان من أبرزها اغتيال الوسيط الدولي الكونت برنادوت بتفجير فندق الملك داود بالقدس ومذبحة دير ياسين، واغتيال الرئيس الأمريكي جون كنيدي في مطلع حقبة الستينيات والتي شهدت سنواتها أيضًا سلسلة اختطاف الطائرات الأمريكية وتحويل مسارها إلى كوبا...إلى غير ذلك من أعمال إرهابية شهدتها كل القارات.

● أهمية التمييز بين التطرف كموقف فكري أو سلوك نفسي وعقلي له مؤشراته الرمزية، وسلوك العنف والإرهاب الذي يأخذ شكلاً واقعيًا محددًا يهدف إلى إلحاق الأذى بالآخرين والذي يصل إلى درجة القتل، وتخريب الممتلكات وتدمير مظاهر الحياة. ودرس الباحثون في هذا الشأن آليات وديناميات الانتقال من التطرف أو العنف الرمزي إلى الإرهاب أو العنف السلوكي الفعلي.

● إن الموجة الجديدة من تنظيمات العنف والإرهاب والتي تجد أبرز إفصاحاتها في "داعش" و"بوكوحرام" وما يرتبط بهما من جماعات أخرى، والكارثة أن هذه التنظيمات تبرر ما تقوم به من أعمال وحشية باسم الإسلام، وبحيث يصبح الانخراط في أنشطتها-من وجهة نظر تابعيها- تقربًا من الله وتضرعًا له.

● إنه ينغي التعامل مع هذه التنظيمات على أنها أحزاب وحركات سياسية تسعى للوصول إلى الحكم، وقد تستخدم في سبيل تحقيق هدفها الأساليب السلمية والبرلمانية كحركة الإخوان المسلمين في الأردن وفي مصر ٢٠٠٠-٢٠١٢م، أو تلجأ إلى أساليب العنف والإرهاب كما هو الحال في أفغانستان وباكستان والعراق وسوريا وليبيا ومصر واليمن. وهدف هذه الجماعات والحركات هو الاستيلاء على السلطة، وهي تستخدم الشعارات الدينية كمصدر للشرعية، وتعيد تأويل النصوص من وقت لآخر بما يخدم مصالحها المتغيرة.

في هذا السياق، تعددت النظريات التي سعت لتفسير نشأة هذه التنظيمات وأفكارها. وبصفة عامة فقد انقسمت تلك الاجتهادات إلى مدرستين أساسيتين:

المدرسة الأولى هي المدرسة البنائية أو الهيكلية والتي تركز على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبشر باعتبارها البيئة المشجعة لنشأة هذه التنظيمات، وفي هذا المجال، اهتم بعض أنصارها على العوامل الاقتصادية كالفقر والحرمان النسبي، والتفاوت الواسع بين الطبقات وسوء توزيع الدخل والثروة، وانتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة بسبب انخفاض معدل التنمية الاقتصادية، وازدياد التضخم وارتفاع الأسعار.

وركز آخرون على العوامل السياسية كغياب الحريات الأساسية، وشيوع النظم والممارسات الاستبدادية والسلطوية، ولتضيق على مؤسسات تمثيل المصالح والحاجات، وضعف قنوات المشاركة السياسية، وتزوير الانتخابات، وضعف رقابة الهيأة التشريعية للسلطة التنفيذية، واحتكار الحكم في أيدي نخبة غير مراقبة دستوريًا وقانونيًا، وازدياد الشقة بين الحاكمين والمحكومين، إلى غير ذلك من عوامل.

ومن ضمن العوامل السياسية، ركز فريق ثالث على الصراعات الدولية ودور الأطراف الخارجية في تشجيع حركات التطرف الديني واللجوء إلى العنف، فقد تلجأ دولة ما إلى دعم هذه الحركات في دولة أخرى بهدف إضعاف أو إسقاط نظام الحكم فيها لبسط نفوذها عليها، وعلى سبيل المثال فإن كثيرًا من تنظيمات الإسلام السياسي المتطرفة تلقت دعمًا عربيًا ودوليًا في فترة أو أخرى من تطورها، واستمرت علاقات التعاون بين تركيا وتنظيم داعش حتى كشفتها أجهزة المخابرات الروسية.

أما المدرسة الثانية وهي المدرسة الفكرية -الأيدلوجية فإنها تركز على سمات النسق الفكري والأيدلوجي الذي تستمد منه تلك التنظيمات تبرير وجودها وتفسير أنشطتها وأفعالها، بمعنى أن هذه التنظيمات تستند إلى مجموعة من الأفكار التي تستخدمها كأداة لتجنيد الأعضاء الجدد، واقناعهم على الانخراط في أنشطة العنف الذي تقوم به.

ولا يمكن بالطبع استبعاد أي من المدرستين فلكل منهما ما تقدمه، ولكل منهما حدوده، فنشأت تنظيمات إرهابية في دول مثل ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا واليابان لا يمكن تفسيره وفقًا لحجج المدرسة الأولى، وبنفس المنطق فإن انتشار الأنساق الأيدلوجية المبررة للتطرف والإرهاب يحتاج إلى بيئة اجتماعية مواتية.

ويركز هذا المقال أولاً على سمات الثقافة والأيديلوجية السائدة في المجتمع والتي تمثل الحاضنة لأفكار التطرف والإرهاب، وفي كثير من الدول العربية فإن الفهم الذي تتبناه المؤسسات الدينية الرسمية، والخطاب الديني الذي يبثه مئات الآلاف من خطباء المساجد، ومضمون الكتب المدرسية، والبرامج الدينية في الإذاعة والتليفزيون تضع بذور التطرف الديني والاجتماعي ثم يتناول ثانيًا ديناميات وآليات الانتقال من التطرف إلى العنف مستفيدًا في ذلك من إسهامات علم النفس السياسي.

أولاً: سمات النسق الأيديلوجي المتطرف

ننطلق في هذا التحليل من أن التطرف ليس مجموعة من الأفكار المتناثرة أو العشوائية، ولكنه منظومة من المفاهيم والمعتقدات التي تمثل نسقًا فكريًا، ويرتبط نشوء هذا النسق وتطوره بالثقافة السائدة في المجتمع وبالمفاهيم الدينية والسياسية والاجتماعية التي تتبناها الدولة وتروج لها، فبعض الثقافات والأيدلوجيات توجد البيئة المناسبة لظهور الفكر المتطرف، وبعضها الآخر ينمي القيم والمفاهيم الرافضة للتطرف والمعادية له. وهكذا فإن معرفة السمات السائدة في ثقافة مجتمع ما والأفكار السائدة في مؤسساته الرسمية يساعدنا على فهم أسباب ظهور الأفكار والتنظيمات المتطرفة.

ومن استعراض الآراء التي روجت لما يسمى بالفكر التكفيري والجهادي والإسلام الراديكالي والإسلام السياسي على مدى قرن من الزمان والتي كان من رموزها حسن البنا، أبو الأعلى المودودي، وسيد قطب، وأبو الحسن الندوي، والذين قاموا بإحياء أفكار الخوارج بفرقهم المتعددة كالارارقة، والنجدات، واليزيدية، والميمونية.... الخ.

وانتقلت هذه الأفكار وتم إعادة صياغتها لبناء تنظيمات التطرف والعنف الجديدة في حقبة السبعينيات، والتي كان من أهمها في مصر اجتهادات شكري أحمد مصطفى في "توسمات"، والمهندس عبد السلام فرج في كتاب "الفريضة الغائبة"، وصولاً إلى رسائل أسامه بن لادن وتسجيلاته الصوتية، وأيمن الظواهري في كتابية" فرسان تحت راية النبي صلى الله عليه وسلم" و "الحصاد المر"، وخطب أبو بكر البغدادي، ومؤلف أبو بكر ناجي بعنوان "إدارة التوحش". وانتشرت هذه الأفكار بفعل التقدم في تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت إلى كل مكان يعيش فيه المسلمون أغلبية كانوا أو أكثرية أو أقلية.

ومع التسليم بأن هناك تباينات بين كل مفكر وآخر، فإنه يمكن استخلاص السمات العامة التالية لنسق الفكر الذي تتبناه حركات التطرف الإسلامي:

١. الإطلاق والقطعية ونفي الآخر

ويعني ذلك الإيمان بفكرة أو بدعوة يعتقد أصحابها أنها الحقيقة الخالصة والحق المطلق وأن ما عداها زائف وخاطئ، وبهذا المعنى فإن أنصار هذا الفكر يعتقدون أن الأفكار والتفسيرات التي يؤمنون بها هي الحقيقة الوحيدة الصحيحة والمطلقة، ويترتب على هذا الاعتقاد الإيمان بخطأ وخطيئة الذين يتبنون آراء مخالفة، وأن العلاقة بين الطرفين لا يمكن أن تكون علاقة حوار أو قبول متبادل وإنما تصبح في أفضل الأحوال علاقة توجيه وتصحيح وفي أسوئها إرغام وإكراه واستخدام للعنف من جانب أصحاب الفكر المتطرف. وفي مثل هذا السياق، لا يوجد مكان لقيم التسامح، واحترام الآراء الأخرى المخالفة.

٢. الشمولية وادعاء التماهي بين التنظيم والإسلام

والسمة الثانية لهذا النسق الفكري هي ادعاء الشمول والإحاطة بمختلف جوانب حياة الفرد والجماعة وفقًا للتفسير المحدد الذي يتبناه التنظيم أو الجماعة، وعلى سبيل المثال فقد وصف حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين بأنها "عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، ودين ودولة، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف"، كما وصفها بأنها "دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيأة سياسية، وجماعة رياضية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية". وأعطى هذا الوصف لقادة الجماعة سلطة واسعة وقدرة أكبر على توجيه الأعضاء وتدريبهم على السمع والطاعة، خاصة أنها ركزت في تجنيد الأعضاء الجدد على اليافعين والشباب.

ووفقًا لمذكرات سامح فايز الذي انشق عن الجماعة والتي نشرت عام ٢٠١٣م، بعنوان " جنة الإخوان: رحلة الخروج من الجماعة"، فإن التنشئة الإخوانية تتأسس منذ الصغر على الحفظ والتلقين، ورفض الآخر فهم "يصنفون غيرهم صنفين لا ثالث لهما إما عميل للنظام الكافر الذي يحارب الإخوان ... وإما علماني كافر يدحض الدين". وأضاف أن هذه التربية تتأسس على تمازج الدعوتين: دعوة الإسلام ودعوة الإخوان "فتجد نفسك لا إراديًا وأنت تدافع عن الجماعة كأنك تدافع عن الإسلام، وعندما تدافع عن الإسلام فكأنك تدافع عن الجماعة". ونتيجة هذه التنشئة فإن "الإخوان في نظر شبابهم هم ظل الله، هم الدين، ومن يكفر بهم فقد كفر بالدين".

٣. الحاكمية لله ورفض الجاهلية المعاصرة

يرجع تطوير هذا الفكر إلى سيد قطب في كتابه" معالم في الطريق " الذي صدر في ستينيات القرن الماضي، والذي ترجم إلى عديد من اللغات المنتشرة في المتجمعات الإسلامية كالفارسية والأردية وغيرها، وأصبحت أفكاره ركنًا أصيلاً من النسق الفكري للحركات المتطرفة الآن. وعرف قطب مبدأ الحاكمية بأنه يعني أن السيادة لله والشرعية مصدرها الله، وأن أي اجتهاد آخر هو مناقض لشرع الله، واستخدمه للتمييز بين نوعين من المجتمعات: المجتمع الجاهلي ومجتمع "الحاكمية"، ووصف المجتمعات المعاصرة كلها بالجاهلية لأن دساتيرها تنص على أن السيادة للشعب وتجرى فيها انتخابات لاختيار ممثلين له، وأنها محكومة بقوانين وضعية، فكتب أن "القانون الوضعي لا يستحق السيادة والسمو به، فهذه المنزلة حققها الله بقانونه الذي يجب على الناس اتباعه".

وبرر قطب رأيه بأن" الجاهلية ليست اسمًا لمرحلة تاريخية سابقة على الإسلام، بل أنها تنطبق انطباقًا حرفيًا على كل وضع بصرف النظر عن اعتبارات الزمان والمكان"، ويتحقق الشرك بالله وفقًا له "بمجرد إعطاء حق التشريع لغير الله من عباده، ولو لم يصحبه شرك في الاعتقاد بألوهيته، ولو قُدمت الشعائر التعبدية له وحده". ووفقًا لهذا التعريف، يرى قطب "أن العالم يعيش اليوم في جاهلية. هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله على الأرض، وعلى أخص خصائصه الألوهية وهي الحاكمية. أنها تُسند الحاكمية إلى البشر فتجعل بعضهم لبعض أربابًا".

٤. الجهاد لإقامة المجتمع الإسلامي

أما السمة الرابعة لهذا النسق الفكري المتطرف فهو تعريف الجهاد بمعنى الحرب والقتال، فيشير أنصار هذا الفكر ضرورة الجهاد واستخدام القوة لإقامة المجتمع الإسلامي وإعلاء شرع الله، والحقيقة أن هذه الفكرة تعود إلى فكر حسن البنا التي

عبر عنها بشكل غير مباشر، ثم قام قطب وما تلاه من مفكري التطرف والعنف إلى الإفصاح عنها بشكل جلي.

ففي رسالة المؤتمر الخامس للجماعة في عام ١٩٣٨م، وردًا على سؤال "هل في عزم الإخوان المسلمين أن يستخدموا القوة في تحقيق أغراضهم والوصول إلى غاياتهم" أجاب البنا بأن "الإخوان المسلمون لابد أن يكونوا أقوياء ولابد أن يعملوا في قوة". وشرح درجات القوة بقوله إن "الإخوان يعلمون أن أول درجة من درجات القوة: قوة العقيدة والإيمان، ويلي ذلك: قوة الوحدة والارتباط، ثم بعدهما: قوة الساعد والسلاح ..ولا يصح أن توصف جماعة بالقوة حتى تتوافر لها هذه المعاني جميعًا، وأنها إذا استخدمت قوة الساعد والسلاح وهي مفككة الأوصال مضطربة النظام أو ضعيفة العقيدة خامدة الإيمان فيكون مصيرها الفناء والهلاك". واستخدمت كتابات الفكر المتطرف بعض النصوص الدينية وتأويلها بما يتفق مع اهدافهم السياسية، وعلى سبيل المثال تم استخدام حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) "بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري ومن تشبه بقوم فهو منهم" (رواه أحمد بن حنبل عن ابن عمر) ،وحديثه "اسمعوا يا معشر قريش، أما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بالذبح" (ورد في كتاب الفريضة الغائبة دون تخريج وليس له وجود في كتب السنة). وكذلك يتم توظيف آية السيف التي يعتبرونها ناسخة لكل آية في القرآن فيها ذكر الأعراض والصبر على آذى الأعداء والصفح والعفو.

٥. الحكم هو الهدف

إن الهدف الذي تبتغيه هذه التنظيمات والحركات هو الوصول إلى السلطة، وهذا الهدف يعود إلى فكر البنا وجماعة الإخوان المسلمين، فقد تجاوز هدفه حدود الدعوى، واعتبر الحكم ركنًا أساسيًا من أركان الدين، فكتب "الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنًا من أركانه، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد ... والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول لا من الفقهيات والفروع"، أي أنه في مرتبة القطعيات والمسلمات التي لا تقبل جدلاً ولا تحتمل تأويلاً.

وحتى لا تبدو الجماعة متطلعة للحكم، كتب البنا " إن الإخوان لا يطلبون الحكم لأنفسهم فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل العبء وأداء هذه الأمانة والحكم بمنهاج إسلامي قرآني، فهم جنوده وأنصاره وأعوانه، وإن لم يجدوا فالحكم من مناهجهم وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة لا تنفذ أوامر الله". وفي عام ١٩٤٨م، كتب البنا أنه "ليس بعد النصيحة أو البيان إلا المفاصلة أو الجهاد". وخاطب الإخوان بقوله "أدعوكم للجهاد العملي بعد الدعوة القولية سندعو كل الهيآت إلي الإسلام، فإن أجابوا الدعوة آزرناهم وإن لجأوا إلى المراوغة والدوران فنحن حرب عليهم ولا هوادة معهم حتى يفتح الله بيننا وبين قومنا بالحق، وهو خير الفاتحين".

توسع سيد قطب في الدعوة إلى استخدام القوة استنادًا إلى وصفه المجتمعات المعاصرة بالجاهلية ومخالفة شرع الله، ووفقًا له فإن المسلم لا يملك الحق في التصالح مع هذه المجتمعات، وأن عليه واجب الجهاد ضدها، فكتب "ليست مهمتنا أن نصطلح مع واقع هذا المجتمع الجاهلي ولا أن ندين له بالولاء ...إن أولى الخطوات في طريقنا هي أن نستّعلي على هذا المجتمع الجاهلي وتصوراته وألا نُعدل من قيمنا وتصوراتنا قليلاً أو كثيرًا لنلتقي معه في منتصف الطريق ... وحين نسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق". فالإسلام وفقًا له "لا يقبل أنصاف الحلول مع الجاهلية: فإما إسلام وإما جاهلية". ويطبق قطب هذا المنطق على العلاقات بين الدول، فرأى أن "هناك دار واحدة هي دار الإسلام التي تقوم فيها الدولة المسلمة ... وما عداها دار الحرب علاقة المسلمين بها إما القتال أو المهادنة على عهد أمان ولكنها ليست دار إسلام ولا ولاء بين أهلها وبين المسلمين". في هذه الجمل، نجد أفكار التطرف، وعدم قبول الآخر، واستخدام العنف منهجًا لتحقيق الأهداف.

يترتب على هذه الرؤية أن تصبح الحياة حربًا دائمة، ويصبح الإسلام دين عنف لا ينقطع إلا بتحول العالم كله إلى الإسلام وفقًا لفهمهم، هذا الطابع الحركي الجهادي العنيف وفقًا لسيد قطب–هو الفهم الصحيح للإسلام، فكتب "والذي يدرك طبيعة هذا الدين يدرك حتمية الانطلاق الحركي للإسلام في صورة الجهاد بالسيف إلى جانب الجهاد بالبيان". (لاحظ سبق الإشارة إلى الجهاد بالسيف على الجهاد بالكلمة).

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا التسلسل للأفكار إلى نتيجة حتمية استخدام العنف والدعوة إلى التغيير بالعنف ،فالجهاد بالقوة في هذا الفكر هو عقيدة أصيلة موجهة فحسب سيد قطب "لمقاومة المجتمع الجاهلي وإزالته من الوجود وإزالة الأنظمة والسلطات القائمة عليه".

وعلى مدى الحقب التالية، استلهمت الجماعات الجهادية التي نهضت على تكفير الآخرين واستخدام العنف أفكار سيد قطب، واعتبرته "الأستاذ والمعلم"، ويدل على ذلك اقتباس مفكري هذه الجماعات لعبارات من سيد قطب واستشهادهم بها مثلما ورد في كتاب صالح سريه بعنوان "رسالة الإيمان"، وكتاب سيد إمام الشريف مفتي تنظيم القاعدة بعنوان" الجامع في طلب العلم الشريف"، وكتاب عبد الآخر حمادة منظر الجماعة الإسلامية المصرية بعنوان "مراحل الجهاد: نسخ اللاحقة للسابقة"،

وكتاب مصعب الزرقاوي قائد تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بعنوان"وصايا المجاهدين"، وأخيرًا وليس آخر أيمن الظواهري في كتاب "فرسان تحت راية النبي" والذي وصف فيه قطب بأنه "شرارة الدعوة إلى الثورة الإسلامية".

ثانيًا: ديناميات الانخراط في شبكات التطرف والعنف

يتناول هذا الجزء الانتقال من التطرف كتوجه فكري إلى العنف كسلوك فعلي، ويتطلب فهم ذلك دراسة مجموعة من العمليات وديناميات الجماعة Group Dynamics، والتي تشير إلى التفاعلات التي تنشأ في داخل الجماعة الواحدة أو تلك التي تحدث بين الجماعات المختلفة، وعمليتي "التسييس" Politicization و"الردكلة" Radicalization، و الذى سوف يتم توضيحهما فيما بعد وفي هذا السعي تم الاستفادة من نتائج بحوث علم النفس الاجتماعي وعلم النفس السياسي بما يساعد على فهم عملية "تكوين المتطرف"، ثم كيفية تحوله إلى تبني "العنف" كسبيل لتحقيق أهدافه، والخطوات التي ترافق هذا التحول. وسوف يتم تناول كيفية الانخراط في التطرف والعنف، وكيف يتم هذا التحول من خلال سلسلة من التفاعلات الاجتماعية.

لابد من بحث ما هي العوامل التي تدفع فردًا أو مجموعة من الأفراد لتبني منظومة للقيم والأفكار مخالفة لما هو سائد ومتفق عليه في المجتمع؟ وبعبارة أخرى ماذا يدفع هؤلاء إلى انتهاج سلوك تستهجنه غالبية المجتمع، وتعتبره فكرًا شاذًا وغريبًا؟ ويرتبط بذلك سؤالاً أكثر أهمية، وهو ما هي العوامل التي تدفع بهذا الفرد أو الجماعة من مجرد تبني هذه القيم والأفكار، والتعاطف معها، إلى الانخراط في ممارسات العنف لتحقيقها؟

ويكمن مفتاح الإجابة على هذا السؤال في التمييز بين عمليتي "التسييس" و"الردكلة".

يشير مفهوم التسييس إلى الاهتمام بالشأن العام وبقضايا وموضوعات تخرج عن دائرة المصالح الذاتية المباشرة، ويحدث عندما يدرك الفاعل أنه ينخرط في صراع سياسي في إطار علاقات قوى غير متكافئة، ومن ثم يصبح هدفه هو تغيير تلك العلاقات بين الجماعات مما يزيد من قدرته وتأثيره على نسق الصراعات بين الفاعلين المختلفين، وهناك اتفاق بين الباحثين في علوم السياسة والاجتماع والنفس على أن التسييس هو نتاج التفاعلات الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد أو الجماعة. ويترتب عليها سعيهم للتغيير وتحقيق أهدافهم من خلال الأساليب الدستورية والقانونية.

وتتطور عملية التسييس عادة عبر مجموعة من التفاعلات التي تشمل في بدايتها الشعور بالظلم الحقيقي أو المتصور، فقد يكون هذا الظلم حقيقي وواقعي أو أن يكون بفعل خطاب النخبة السياسية للجماعة التي تجد في مصلحتها إشاعة الشعور بهذا الظلم. وفي كلتا الحالتين يسود الشعور بين أعضاء الجماعة (الفاعل الجماعي) بظلم يلحق بهم بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية أو هوياتهم الأثنية والثقافية، وأنه لا توجد أسباب أخرى لاستمرار هذا الظلم سوى ذلك.

منهج الإخوان الحفظ والتلقين ورفض الآخر ويصنفون غيرهم إما عميل لنظام كافر أو علماني كافر

وباستمرار الظلم الذي يشعر به أفراد الجماعة يتبلور "تنامي العداء إزاء ما تعتبره الجماعة عدواً لها"، إذ تربط الجماعة بين الظلم الواقع عليها بجماعة أخرى قد تكون الحكومة أو أحد الأحزاب أو إحدى الجماعات الأثنية، وتتنامى مشاعر العداء تجاه هذا العدو. وأحيانًا، تتسع دائرة العداء لتشمل أطراف ثالثة تعتبرها الجماعة مناصرة ومدعمة للظلم الواقع عليها. ويؤدي ذلك إلى شعور قادة الجماعة بضرورة العمل على رفع الظلم، وذلك من خلال الأدوات المختلفة للاعتراض والاحتجاج التي حددها القانون.

أما "الردكلة"، فتشير إلى تغير في المعتقدات والاتجاهات والمشاعر والسلوك بطريقة تؤدي تدريجيًا إلى تبرير العنف من جانب الجماعة التي تشعر بالغبن تجاه الجماعات الممارسة والمؤيدة له. كما تشير إلى الاعتقاد بأن الحل يكمن في تحقيق تغييرات جذرية تتعلق بأسس المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإن هذا التغيير يكون بأساليب خارج الأطر الدستورية والقانونية، ويفضي ذلك إلى اعتبار الفكر المتطرف وسلوك العنف أمرًا "شرعيًا" باعتباره الطريق الوحيد للتغيير وتحقيق الأهداف.

إن فهم العوامل التي تؤدي إلى ذيوع أفكار وممارسات "الردكلة" هي أمر حيوي ليس فقط لفهم ما حدث، وإنما أيضًا –وهو الأهم– لرسم السياسات والبرامج التي تؤدي إلى خفض "الردكلة" De-Radicalization في المجتمع.

ويمكن في هذا الشأن الإشارة إلى أن الانتقال من "عملية التسييس" إلى "عملية الردكلة" لا يحدث فجأة وبدون مقدمات، فتشير البحوث إلى أن عملية الانتقال عملية تدرجية يتحول فيها الفرد من التعاطف السلبي أو الصامت مع أفكار التطرف وممارسات العنف إلى التعاطف الإيجابي اللفظي إلى المشاركة السلمية من خلال الدعم المالي أو

المظاهرات والأعمال الاحتجاجية والحركات الاجتماعية وصولاً إلى الانخراط في أعمال العنف. وهكذا، فإن عملية بناء سمات التطرف لدى الفرد تتسم بالتدرج والانتقال البطيء من جزئية لأخرى.

كما أن هذا التطور يحمل في ثناياه التحول من التسييس إلى "الردكلة"، والانتقال من منظومة القيم التي تدعو إلى التغيير بشكل سلمي ودستوري إلى منظومة أخرى من القيم تجعل استخدام العنف الأداة الرئيسية للتغيير. ويساعد على هذا التحول عدم احترام السلطات الحاكمة للقواعد التي وضعتها للتنظيم السلمي للتعبير عن المطالب والاحتجاج مثل أن يكون هناك نص دستوري بإباحة الحق في التظاهر ثم يأتي القانون والممارسة العملية لتعطيل هذا الحق، أو أن يكون حق الترشح للبرلمان متاحًا لكل المواطنين ثم تقوم هذه السلطات باتخاذ الإجراءات التي تحول دون ضمان ذلك لإحدى الجماعات. ويكون من شأن ذلك ذيوع الاقتناع لدى أعضاء هذه الجماعة بأنه لا بديل عن استخدام العنف، وذلك بعد فشل الأشكال القانونية التقليدية للمعارضة والاحتجاج السياسي.

ومن المهم للغاية عند رسم سياسات مكافحة التطرف والعنف فهم هذه العملية التي أشرت إليها، وكذلك فهم الدوافع والاعتبارات المختلفة التي تؤدي بالأفراد إلى الانخراط في هذه العملية، فهناك عوامل دافعية Motivational منها على سبيل المثال السعي إلى تحقيق المكانة الشخصية أو إظهار التميز أو أحيانًا الثأر. وهناك العامل الإيديولوجي ومنظومة القيم التي تفسر ضرورة استخدام العنف وتبرره كسبيل مشروع لتحقيق الأهداف. وعادة ما تقوم النخب المسيطرة في هذه التنظيمات بدور في تطويع وإعادة تعريف النصوص الدينية بما يجعل استخدام العنف أقرب منالاً، وهناك عامل القيادة والتنظيم بما يوفره من آليات لشحذ الهمم وإثارة العواطف، وتوحيد الجهود، وتوفير وسائل استخدام العنف وطمأنة المنخرطين فيه إلى مستقبل أسرهم بعد وفاتهم. ويزداد الاتجاه نحو "الردكلة" مع وجود نخب مسيطرة في الجماعة يتسم سلوكها السياسي بالمواجهة والصدامية وعدم الرغبة في الوصول إلى حلول وسط. وهناك العامل الخارجي ودوره في الإسراع بعملية "الردكلة" من خلال الدعم المالي والسياسي للنظام أو الجماعة. ويتعضد دور الأدوار الخارجية عندما يكون للجماعة فروع وامتدادات دولية. وهناك عامل الظرف التاريخي الذي تتضافر وتتفاعل فيه هذه العوامل بما يوفر السياق المواتي لاستخدام العنف واستمراره. في هذا الشأن تبرر "الردكلة" العنف باعتباره ضرورة لا غنى عنها لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي. وهكذا يبرز الفارق الواضح بين المعارضة والاحتجاج من خلال التسييس واستخدام العنف من خلال "الردكلة"، فبينما يعني التسييس كسب العقول والقلوب في أوساط الناخبين والمواطنين عمومًا والسلطات الحاكمة لإقناعهم بعدالة مطالبهم، وبوطأة الظلم الواقع عليهم، فإن العنف المرتبط بالردكلة يهدف إلى إلحاق الأذى وإيقاع الخسائر المادية والبشرية بالخصوم حتى إن تضمن ذلك إلحاق الضرر بأطراف بريئة لا شأن لها بالموضوع. وبالتالي، فإن الهدف هو الترويع والتخويف وليس الإقناع والتواصل. وتتسم البيئة التي تنمو فيها عملية "الردكلة" ونمو التنظيمات الراديكالية بغلبة مشاعر التهديد المتبادل وعدم اليقين واستدعاء القيم المدعمة للعنف والمبررة له.

والخلاصة أن عملية الانتقال من "التسييس إلى الردكلة"، أو بالأحرى الانتقال من السعي إلى التغيير من خلال سبل الاحتجاج الجماعي والحركات الاجتماعية والسبل السلمية إلى استخدام العنف السياسي والاجتماعي، واللجوء إلى القوة بما يرتبط بها من تجاوزات و"قتل على الهوية" ليس أمرًا فرديًا ولا يمكن لفرد واحد أن يقوم به باستقلال عن بيئته، فالأفراد ينتقلون من هذا إلى ذاك ويصبحون أكثر راديكالية في إطار جماعتهم، وفي إطار دينامية العلاقات التي تنشأ في داخل هذه الجماعة، وبينها والجماعات الأخرى.

إن انتشار أفكار التطرف وممارسات العنف لا يمكن اعتبارها مسألة باثولوجية وحسب، بل هي أيضًا مسألة تتعلق بأنماط التفاعلات الاجتماعية العلاقة بين مكونات المجتمع. فمن المؤكد أن سلوك الأفراد كذوات مستقلة يختلف عندما ينخرطون في موقف جماعي صراعي. لقد أشارت البحوث الامبيريقية إلى دور التفاعل بين الجماعات في تحديد هويتها، ومنظومات القيم السائدة فيها، ومدى غلبة عناصر التواصل أو الاستقطاب فيها، وينطبق هذا التحليل ليس فقط على الجماعات الكبرى الدينية والمذهبية، ولكن أيضًا إلى ديناميات الجماعات الصغيرة التي تمثل البيئة الحاضنة للتطرف والعنف، وهو ما أثبتته كل البحوث الخاصة بظاهرة الإرهاب، والتي ربطها الباحثون بديناميات الجماعات الصغيرة التي توجد في العالم الواقعي أو الافتراضي. وهكذا، فإن أي سياسة أو استراتيجية ناجحة لمكافحة أفكار التطرف وممارسة العنف ينبغي أن تبني على فهم دقيق للأسباب التي تدفع الأفراد والجماعات إلى انتهاج هذا الطريق لأن معرفة هذه الأسباب سوف تجعل متخذي السياسات الثقافية والتعليمية والإعلامية أكثر قدرة على تحديد الأولويات والخطط وبرامج التنفيذ.

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

خطورته في العمل بالخفاء وفكره غير المألوف لدى الجماعات الإرهابية

داعش يعتمد على ٤ مكونات ولن يختفي إلا بمعادلة سياسية

هناك حديث وجدال واسع يدور حول موضوع مستقبل تنظيم داعش الإرهابي بعد الحملة العسكرية الدولية لإنهاء سيطرته على مدن أساسية في العراق وسوريا . والسؤال الأساسي المطروح هو: ما هو مصير تنظيم داعش في مرحلة ما بعد تحرير مدينتي الموصل والرقة من قبضة التنظيم؟ وماذا سيبقى من التنظيم؟ ولفهم طبيعة تنظيم داعش لابد من العودة والبحث عن جذور التنظيم بشكل مختصر. فقبل عام ٢٠٠٣م، عام الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، لم يكن هناك شخص في هذا الكون الواسع سمع أو علم بوجود تنظيم إرهابي يدعى داعش (أو الدول الإسلامية في العراق والشام) ومصطلح "داعش" لم يكن قد دخل قواميس اللغات العالمية. لذا فإن تاريخ داعش هو تاريخ قصير نسبيا في عمر التنظيمات السياسية والعسكرية، وجذوره التاريخية تبدو شبه معدومة، إذا هل تنظيم داعش، تنظيم بدون جذور أو تاريخ؟، وإذا كان كذلك فالسؤال المنطقي يقول كيف تمكن تنظيم دون جذور أو تاريخي وأن يصبح أهم وأكبر تنظيم يشغل العالم خلال فترة زمنية قصيرة، لا تتجاوز العقد الزمني الواحد؟

د. مصطفى العاني

يعتقد أن أصول تنظيم داعش بدأت بحفنه من أعضاء تنظيم القاعدة المتواجدين في أفغانستان خلال عام ٢٠٠٠م، أو قبله بقليل، لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين، كانت هذه المجموعة الصغيرة تضم عناصر مشرقية (من دول المشرق العربي)، أي من خارج "العوائل" التقليدية التي كانت تتحكم بقيادة تنظيم القاعدة (العائلة السعودية، والعائلة المصرية)، ومن خارج عوائل الكادر المقاتل (العائلة اليمنية والعائلة الباكستانية). المجموعة المشرقية (من الأردن، فلسطين، العراق، سوريا). هذه المجموعة الصغيرة كانت تمثل حركة معارضة ضمن تنظيم القاعدة تبنت توجيه الانتقادات المتكررة لقيادة التنظيم العليا المتمثلة بأسامة بن لادن وأيمن الظواهري والأخرين، بخصوص قضايا متعددة عقائدية وتنظيمية.

وبعد قيام التنظيم بتنفيذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ضد الولايات المتحدة تحولت المعارضة الصامتة إلى حركة تمرد وانشقاق عن التنظيم الأم قادها الأصولي الأردني أبو مصعب الزرقاوي (أحمد فاضل نزال الخلايلة). فقد رأى الزرقاوي ورفاقه المشرقيون أن قيادة التنظيم العليا لا تمتلك الجرأة للاعتراف بمسؤولية التنظيم عن عملية الحادي عشر من سبتمبر. وكان الخلاف يدور حول قضايا ونقاط متعددة، أهمها جدال المجموعة المنشقة حول الأسئلة التالية:

- **إذا كان العمل جهاديا صحيحا بناءً على قواعد الشرع، لماذا لا تعترف قيادة التنظيم بالمسؤولية، وإذا كان خاطئا فلماذا تم تنفيذ العملية؟ ولماذا جرت دون استشارة؟**
- **لماذا قررت قيادة التنظيم إصدار توجيه لعناصر التنظيم بالاختفاء والانتشار، وعدم مقاومة الغزو الأمريكي لأفغانستان والتخلي عن جهاد العدو الغازي؟**
- **لماذا قيادة التنظيم تخلت عن مبدأ الجهاد، وانغمست بممارسة السلوك السياسي المراوغ وحماية الذات، وإرضاء أطراف إقليمية ودولية؟**

قرر أسامة بن لادن التخلص من ضغوط هذه المجموعة المتمردة ـ وذلك بمساعدتها على تشكيل تنظيم خاص بها خارج إطار تنظيم القاعدة الأم، وتشجيعها على الاستقرار بعيدًا عن مركز قيادة التنظيم في قندهار، لذا تم اختيار مدينة هرات

القريبة من الحدود الأفغانية – الإيرانية لتكون مقرًا لاستقرار المجموعة المتمردة. بعد الإقامة في هرات وتأسيس نواة تنظيم متطرف جديد، مع تقدم القوات الأمريكية وحلفائها نحو هرات أجبر المجموعة على ترك معسكر هرات، واضطر أفراد الجماعة إلى الهجرة إلى داخل الحدود الإيرانية، ولكن ضغوط المخابرات الإيرانية، وتقييد حرية عناصر المجموعة اضطرتهم إلى تفكيك المجموعة، وعدم العمل من داخل الأراضي الإيرانية.

مع بداية عام ٢٠٠٣م، وتراكم الأدلة على حتمية وقرب حدوث الغزو الأمريكي للعراق هاجر بعض عناصر المجموعة إلى كردستان العراق، واستقروا في مدينة بيارة داخل محافظة السليمانية العراقية تحت حماية الجماعة الإسلامية في كردستان خاصة "جماعة أنصار الإسلام" الكردية التي رحبت بهم ووفرت المأوى. في شهر فبراير عام ٢٠٠٣م، أي قبل أسابيع من بداية الهجوم الأمريكي على العراق في ١٩ مارس ٢٠٠٣م، دخلت مجموعة صغيرة لا يتجاوز عددهم سبعة عناصر بسلاحهم الشخصي مدينة بغداد واستقروا في أحد مساجد المدينة انتظار للتطورات القادمة. كان أبو مصعب الزرقاوي أحدهم، بجانب عدد من رفاقه العراقيين والأردنيين. مع بداية الغزو الأمريكي للعراق وسقوط بغداد يوم ٩ أبريل ٢٠٠٣م، قررت "مجموعة هرات" تجنيد الشباب في مساجد الأحياء السنية من بغداد لبدأ حركة المقاومة المسلحة لقوات الاحتلال الأمريكي. ويعتقد أن أول جندي أمريكي يقتل في العراق سقط في بداية شهر مايو ٢٠٠٣م، على يد قناص من هذه المجموعة.

تنظيم "داعش" لم يظهر من العدم، فهو استمرارية لتنظيم المجموعة التي انشقت وعارضت تنظيم القاعدة الأم في أفغانستان، والتي عرفت لاحقا "بتنظيم هرات". ومنذ دخول المجموعة الصغيرة (النواة) إلى بغداد قبل بداية الغزو الأمريكي بأسابيع قليلة، بعد استقرارها القصير سابقًا، ثم تنقلها بين هرات في أفغانستان، ثم إيران، ثم كردستان العراق، تمكنت من بناء الأسس لتنظيم قوي البنية وكبير العدد.

أول اسم رسمي تبناه التنظيم، واستخدمه في إصدار بياناته كان "تنظيم التوحيد والجهاد" حيث يعتقد أن هذا الاسم ظهر لأول مره في أبريل ٢٠٠٣م، أي بعد سقوط بغداد مباشرة بيد القوات الأمريكية المحتلة. وفي أكتوبر ٢٠٠٤م، استبدل اسم التنظيم إلى كنية جديدة وهي "تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" بعد إعادة العلاقات، ولو بشكل رمزي، مع تنظيم القاعدة الأم في أفغانستان. وفي يناير ٢٠٠٦م، ونتيجة لتوسع حجم ودور التنظيم، وإعادة هيكليته، تم استبدال الاسم إلى اسم جديد هو "مجلس شورى المجاهدين في العراق" ليكون مظلة جامعة لجميع حركات مقاومة الاحتلال الأمريكي في العراق.

وبعد مرور عشرة أشهر، وبسبب تمكن التنظيم من فرض السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي، وعلى عدد من المدن المهمة في غرب وشمال العراق، برزت أحلام تأسيس دولة إسلامية تحت قيادة التنظيم، لذا في أكتوبر ٢٠٠٦م، تبنى التنظيم اسمًا وصفة جديدة تحت مسمى "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق". وبعد أحداث الربيع العربي ومرور عامين على انطلاق الثورة السورية، ونمو طموحات التنظيم باستغلال الظروف الجديدة بالتمدد خارج العراق تم في أبريل ٢٠١٣م، استبدال اسم التنظيم إلى "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام". وكان قيام وسائل الإعلام العربية والدولية باختصار الاسم الجديد إلى "داعش" والذي أصبح شائع الاستخدام قد أزعج قيادة التنظيم، بجانب إعلان تنظيمات إرهابية متعددة في أرجاء العالم العربي ولائها وبيعتها للتنظيم (أي توسعة الجغرافي الكبير)، لذا اتخذ قرار في حزيران ٢٠١٥م، بتغير اسم التنظيم إلى "تنظيم الدولة الإسلامية".

وتغيير اسم التنظيم لم يكن الأمر الوحيد، فنتيجة للجهود الأمريكية في محاربة التنظيم، ثم جهود الحكومة العراقية التي نشأت خلال وبعد الاحتلال الأمريكي للبلاد، فقد خسر التنظيم قياداته المؤسسة بشكل تدريجي، وتم استبدال قيادة التنظيم العليا كلما اختفت القيادة السابقة. فقد شغل أبو مصعب الزرقاوي موقع القيادة منذ تأسيس التنظيم حتى مقتلة بغارة جوية أمريكية في حزيران ٢٠٠٦م. وتولى القيادة من بعده أبو عمر البغدادي، ويعاونه القائد العسكري أبو أيوب المصري حتى مقتلهم في أبريل ٢٠١٠م، ومنذ أبريل ٢٠١٠م، تولى قائد التنظيم الحالي أبو بكر البغدادي زمام قيادة التنظيم.

الحقيقة الماثلة أمامنا أن التنظيم استطاع البقاء والعمل منذ بدأية نشاطه في الربع الأول من عام ٢٠٠٣ م، رغم تبدل اسم التنظيم واستبدال قياداته العليا. ورغم الجهود المحلية والإقليمية والدولية في محاربته، ومحاولات القضاء عليه.

داعش بدأت تنظيم صغير معارض للقاعدة ثم تحولت إلى حركة تمرد وانشقاق الزرقاوي بعد أحداث ١١ سبتمبر

هاجر عناصر من المجموعة إلى مدينة بيارة بالسليمانية تحت حماية "جماعة أنصار الإسلام" الكردية التي وفرت المأوى في فبراير ٢٠٠٣

مستقبل التنظيم إلى أين؟

مستقبل تنظيم داعش يكمن في هيكلية التنظيم المرنة والقابلة للتكيف مع تبدل الظروف وتغييرات البيئة التي تحيط بالتنظيم. فالتنظيم له أربعة مكونات أساسية، وهي:

المكون الأول: مكون تنظيم إرهابي يعمل في الخفاء، ويمارس النشاطات الإرهابية بجميع أنواعها وأصنافها، ويقوم بتنفيذ العمليات الإرهابية داخل العراق وخارجة وعلى مستوى العالم اليوم.

المكون الثاني: تنظيم عسكري عالي الكفاءة، كبير العدد، ومقسم لوحدات ميدانية، ويمتلك معدات وأسلحة متوسطة وثقيلة، ويقوم بمهام احتلال الأراضي ومسكها، والسيطرة على المدن والحواضر. والاشتباك بعمليات عسكرية كبيرة مع جيوش نظامية.

المكون الثالث: مكون "الدولة" الإسلامية التي تمتلك إدارات متخصصة تشرف على إدارة شؤون المدن التي تخضع لسيطرتها، والتعامل مع السكان المدنيين والسيطرة على مجرى حياتهم اليومية.

المكون الرابع: مكون فكري متميز، يخالف المكون الفكري للتنظيمات المتطرفة الأخرى (وبالتحديد يخالف المكون الفكري لتنظيم القاعدة). ويقوم على أسس غير مألوفة سابقًا في الفكر المتطرف مثل الاستخدام المفرط للعنف، تأسيس قواعد الصراع الطائفي، تكفير الأقليات الدينية.... وغيرها من المبادئ المتطرفة التي لم يتبناها أي تنظيم متطرف سابق.

في تقديرنا أن الجهود الدولية التي تتبلور الآن "لمحو التنظيم من الوجود"، بوسائل عسكرية وأمنية عالية الكفاءة، وواسعه الانتشار، ومتعددة الأطراف، ستحقق بعض النتائج والنجاحات في مهمتها وأهدافها في محاربة تنظيم داعش.

هذه الجهود قد تنجح وتثمر في القضاء على المكون الثاني والمكون الثالث، من مكونات التنظيم الأساسية، أي أنها ستنجح في القضاء على مكون القوة العسكرية النظامية التي يمتلكها التنظيم اليوم، والقضاء على هيكلية وكيان الدولة التي أقامها التنظيم في المدن والأراضي التي تخضع لسيطرته (مثل مدينة الموصل، مدينة الرقة، وبعض المدن الأخرى في العراق وسوريا).

ولكن القضاء على المكون الأول والمكون الرابع، من مكونات التنظيم الأساسية سيشكل مهمة صعبة، وطويلة المدى. فتنظيم داعش بمكونه الأساسي كمنظمة إرهابية سيشهد توسعًا لتعويض خسارة المكون الثاني والثالث (القوة العسكرية النظامية، وكيان الدولة). لذا فإن التنظيم سيركز على دعم المكون الإرهابي في هيكليته، ومحاولة تفعيل نشاط هذا المكون على المستوى الدولي ليشمل جغرافية واسعة تتخطى منطقة الشرق الأوسط، وتتخطى مجال النشاط الإرهابي الراهن رغم سعته.

أما المكون الأساسي الرابع، وهو المكون الفكري، فهناك حاجة ماسة لجهود طويلة من أجل القضاء عليه. وإيجاد القوة الفكرية ذات البعد المنطقي والعقلاني التي تتمكن من تعرية المكون الفكري الداعشي، واحتواء أثاره السلبية على ذهنية جيل الشباب المسلم الذي تمكن التنظيم من التغرير به. وهذا الهدف يتطلب استراتيجية فكرية طويلة المدى، ومتعددة الوسائل.

أخيرًا القضاء على تنظيم داعش، أو حتى مجرد "احتواء" وتحجيم نشاط التنظيم، لن يتم بمجرد حشد الجهود الأمنية والعسكرية مهما عظم تأثيرها. لذا يجب الإدراك بوجود حاجة ماسة لتغير الواقع السياسي في بعض الدول التي تمكن التنظيم من تأسيس قواعده فيها، واستغلال أزماتها السياسية. فدون تغيير الواقع السياسي المأساوي في العراق وسوريا، ووضع حد للتدخلات الإيرانية في شؤون هذين البلدين العربيين، وإنهاء سياسة الاستثمار في الورقة الطائفية، وجهود قتل عنصر الانتماء الوطني والقومي لدي المواطن العربي، فإن اقتصار التعامل مع الموقف بوسائل عسكرية وأمنية لن يجلب علاجًا ناجعًا للأزمة قابل للديمومة، هذا إن تم إهمال البعد السياسي للأزمة والصراع.

داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى تبحث عن بيئة سياسية حاضنة تمكنها من البقاء والاستمرار والتوسع . استمرار البيئة السياسية السلبية، وسياسة الإقصاء والعزل والاضطهاد الطائفي المبرمج، والتسلط والنفوذ الخارجي، وتفشي الفساد وسرقة المال العام، والتضحية بالمصالح الوطنية والقومية وتهديد الأمن القومي العربي، وسيطرة المليشيات الطائفية المسلحة المدعومة من الخارج على زمام السلطة الحقيقية، جميعها ظواهر قائمة اليوم ساهمت بشكل مباشر بتعزيز دور وقدرات تنظيم داعش ومنحته فرصة البقاء والازدهار. لذا فإن أنصاف الحلول لن تحقق هدفنا الأسمى بالقضاء على تنظيم داعش الإرهابي.

* مدير برنامج الأمن والدفاع ـ مركز الخليج للأبحاث

تغيرت هياكل الإرهاب من عمودية إلى أفقية تخضع لأوامر أقل ومرونة أكثر

مجلس وزراء الداخلية العرب: قرارات تتطلب تضافر الجهود وبلورة السياسات

يشهد الوطن العربي تحديات إرهابية جديدة بظهور جماعات متطرفة تستخدم التقنيات في مرحلة التخطيط، الإعداد، التنسيق، التمويل، والتنفيذ. وتفاقمت هذه التحديات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي تُعانيه بعض الدول العربية في الوقت الحالي، والأمر الذي لا شك فيه أن الدول العربية تأثرت بمجموعة من الأحداث منذ بداية الألفية الثالثة ومنها: هجمات ١١ سبتمبر وتداعياتها، الأزمة المالية العالمية، تصاعد التهديدات الإيرانية ومؤامراتها، الوضع في الصومال ومالي، بالإضافة إلى أحداث ما يسمى بالربيع العربي وتداعياتها؛ حيث عزز فقدان الأمن صعود ظاهرة الإرهاب، الأمر الذي ضاعف من تحديات مجلس وزراء الداخلية العرب.

د. عبد الناصر عباس عبد الهادي

وهنا نطرح عدة أسئلة منها: ماهي اتجاهات الإرهاب؟ وأنماطه وخصائصه؟ وما هي إنجازات مجلس وزراء الداخلية العرب في مواجهته؟ وما هي التحديات التي تواجه تنفيذ هذه القرارات؟

تطور الإرهاب واتجاهاته

الإرهاب ظاهرة عالمية قديمة ظهرت في ظل الحضارات السابقة بصور مختلفة، وتم توثيق أول حالات الإرهاب في القرن الأول قبل الميلاد عندما قاد اليهودي زيالوتس سيكاري بالتحريض على الحكم الروماني، وسميت مجموعته بالمتعصبين الذين قاموا بقتل ضحاياهم بالخناجر، وفي القرن الحادي عشر ظهرت مجموعة السفاكون في الشرق الأوسط، وهي مجموعة إرهابية استخدمت العنف وشكلت جزءًا من تاريخ الإرهاب، وتسببت في بروز ظاهرة الحشاشين الذين نفذوا عمليات إرهابية آنذاك.

ثم تطورت هذه الظاهرة، وفي الوقت الحالي يتم تصنيف المنظمات الإرهابية بحسب دوافعها إلى: يسارية، يمينية، انفصالية، والتي تستخدم الدين لتحقيق أهدافها، والنوع الأخير هو الأخطر، لأنها تعتقد أن غير المنضم لها شيطاناً ينبغي محاربته إرضاءً للذات الإلهية، ويُظهر أعضاؤها شعور بالاغتراب عن النظام الاجتماعي، ومن ثم يحاولون التخلص منه ليحل محله النظام الذي يرونه أكثر عدالة.

لقد شهدت ظاهرة الإرهاب عدة تحولات، كما مرت بعدة أجيال لكل منها سماته التي جاءت إلى حد كبير انعكاسًا لظروف البيئة الدولية، ومنها الجيل الأول، الذي انبثق من الطابع القومي المتطرف الذي عم أوروبا نهاية القرن التاسع عشر واستمر حتى ثلاثينيات القرن العشرين. الجيل الثاني، برز خلال الحرب الباردة وكان عبارة عن موجات ذات طابع إيديولوجي ومن ذلك الألوية الحمراء الإيطالية، والجيش الحر الياباني، أما الطابع الحالي فيختلف بشكل جذري حيث جعلت هجمات ١١ سبتمبر الإرهاب بديلاً للحروب التقليدية.

ويرجع تاريخ استخدام مدلول مصطلح الإرهاب إلى حقب تاريخية قديمة، ففي حين يرجعه البعض إلى محاكم التفتيش الإسبانية ضد الأقليات المسلمة، يُرجعه بعض آخر إلى نوع الحكم الذي مارسته الثورة الفرنسية ضد تحالف الملكيين والبرجوازيين المناهضين للثورة، ويُرجعه بعض ثالث إلى حضارة فارس وأصله كلمة (ترساندن) ومن هناك انتقل إلى أوروبا.

أما مصطلح الإرهاب فتم استخدامه للمرة الأولى إبان الثورة الفرنسية عام ١٧٩٥م، للدلالة على الرعب من الحكومة الثورية، وتمت صياغته للإشارة إلى السياسة التنظيمية المستخدمة لحماية حكومة الجمهورية الفرنسية الوليدة ضد أعداء الثورة. كما انقلب الفوضويون الروس على القيصر الإسكندر الثاني

عام ١٨٨١م، معتقدين أن قتل الأرستقراطي سيدمر الحكومة، ما ساعد على تطوير الإرهاب واستخدامه في تغيير السياسات.

وعلى المستوى القانوني استقر مصطلح الإرهاب عام ١٩٣٠م في المؤتمر الأول لتوحيد القانون العقابي في وارسو/ بولندا. وفي عام ١٩٣٤م، أقدمت منظمة الأستادا المقدونية الانفصالية على اغتيال ملك يوغسلافيا، فاجتمعت عصبة الأمم بناء على طلب فرنسا التي حدثت على أرضها الجريمة الإرهابية وتقرر إنشاء لجنة خاصة لإعداد مشروع ميثاق دولي حول الإرهاب، نتج عنها اعتماد ميثاق جنيف عام ١٩٣٧م، وضم اتفاقيتين: واحدة لقمع الإرهاب الدولي، وأخرى للمحاكمة عن الجرائم الإرهابية أمام محكمة جنائية دولية، ولكن الميثاق لم يدخل حيز التنفيذ. وفي عام ١٩٧٢م، وقع هجوم على مطار اللد داخل فلسطين المحتلة من قبل الجيش الأحمر الياباني، وهجوم على الفريق الرياضي الإسرائيلي بقرية الألعاب الرياضية في ميونخ، فسارعت الجمعية العامة للأمم المتحدة للانعقاد وأصدرت القرار رقم (٧٢/٣٠٣٤) القاضي بإنشاء لجنة لتعريف الإرهاب، لكن العالم عجز عن الوصول إلى تعريف موحد للإرهاب.

شكلت هجمات ١١ سبتمبر منعطفًا تاريخيًا حيث أصبح الإرهاب على قمة الأجندة الدولية، عبر قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠م، بشأن الحرب الدولية على الإرهاب، ورقم ١٣٧٢ بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠١م، بشأن تشكيل لجنة مكافحة الإرهاب. وفي ٧/١٠/٢٠٠١م، بدأت الحرب على أفغانستان. ولكن ضيق أفق السياسة الأمريكية في الحرب على العراق أجج حمى الإرهاب بحسب مسؤولين أمريكيين؛ ففي شهادته أمام الكونجرس قال جورج تينت مدير جهاز الاستخبارات الأمريكي السي آي إيه الأسبق: "كان من السهل علينا لو أن تنظيمًا مركزيًا مثل القاعدة ظل داخل أفغانستان، فنحن الآن بدلاً من مواجهة هدف كبير وثابت، أصبح لدينا أهداف صغيرة متحركة في شتى أنحاء العالم، وكلها مسلحة وخطيرة، وبهذه الطريقة أصبحت حربًا أكثر صعوبة". واعتبر خبراء التحقيقات الفيدرالية أف بي آي، أن الحرب على أفغانستان قلصت قدرة القاعدة بنسبة (٣٠٪) فقط، لأن قادتها ونشطائها إما فروا إلى إيران أو عادوا إلى بلادهم. ورجح ضباط الاستخبارات العسكرية في قوات التحالف أن نحو (٨٠٪) من المعتقلين العراقيين اعتقلوا خطأً، فضلاً عن اختفاء نحو ٨ آلاف عراقي، الأمر الذي أجج مشاعر الغضب وخاصةً بعد الفظائع التي ارتكبت في سجن أبو غريب.

في ذات السياق يقول ريتشارد كلارك الرئيس السابق لقسم مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض: "توقعت في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١م، أن أعود إلى جولة من الاجتماعات التي نناقش فيها أين سيكون الهجوم، وما هي نقاط ضعفنا، وما الذي يمكننا فعله بشأنها على المدى القصير. ولكنني بدلاً من ذلك وجدت نفسي أسير إلى سلسلة من النقاشات حول شيء يختلف تمامًا عن إنهاء تنظيم القاعدة. بعد ذلك أدركت أن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائب وزير الدفاع بول ولفويتز كانا يحاولان استغلال هذه المأساة للترويج لأجندتهما المرتبطة بالعراق فقد كانا يلحان على شن حرب في العراق منذ بداية إدارة الرئيس بوش".

ضيق أفق السياسة الأمريكية أجج حمى الإرهاب ونشر الجماعات الإرهابية باعتراف الأمريكيين

وما تزال السياسة الأمريكية تشكل تحديًا مهمًا لأمن الدول العربية وعاملاً مؤثرًا في تطور ظاهرة الإرهاب اتجاهاته، وقد تجلى ذلك في الاتفاق الذي أبرمته واشنطن مع إيران، ثم في الموقف الأمريكي حيال الخطوات السعودية التي جاءت ردًا على اعتداء إيران على سفارة خادم الحرمين الشريفين في طهران، إذ لم ترق خطوات الإدارة الأمريكية إلى المستوى المقبول. ولعل المقال الذي كتبه الأمير تركي الفيصل ونشرته مئات الصحف العربية والأجنبية في ١٤ مارس ٢٠١٦م، يعبر بوضوح عن غموض وتناقض السياسة الأمريكية حيال الأمن العربي وتحديدًا أمن الخليج، وحيال قضايا إيران والإرهاب والطائفية على وجه التحديد، فقد كشف المقال بما لا يدع مجالاً للشك عن رؤية الخبراء لدور السياسة الأمريكية في هذه القضايا.

على المستوى العربي، لا توجد بيانات دقيقة حول الإرهاب، ولمثل هذه الحالة خطورة بالغة في زيادة الإرهاب، وعدم وضع الخطط والبرامج الإصلاحية المناسبة لمعالجته، خاصة وأن مثل هذه الخطط تتطلب رصدًا للمصادر الاجتماعية والاقتصادية والمعلوماتية.

شهدت الدول العربية بعض حالات الإرهاب بداية سبعينيات القرن الماضي، ولكنها لم ترق لمستوى الظاهرة إلا عقب غزو الكويت. وتنامي ظاهرة الإرهاب تؤكده تقارير الخارجية الأمريكية في الفترة منذ عام ١٩٦٩م، حتى عام ٢٠١١م، حيث سجلت الحوادث الإرهابية ارتفاعًا كبيرًا عام ٢٠٠٥م (١١٠٢٣) حادثًا، ثم سجلت عام ٢٠٠٧م، أكبر عدد حوادث الإرهاب فبلغت (١٤٤١٤) حادثًا، كما سجل العام نفسه أكبر عدد من القتلى حيث بلغ (٢٢٧١٩) قتيلاً، وكذلك أكبر عدد من المصابين حيث بلغ عددهم (٤٤٠٩٥) فردًا. أي أن عدد الحوادث الإرهابية والقتلى في تصاعد بالرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب،

وإذا كان عدد الحوادث الإرهابية انخفض أعوام ٢٠٠٨م، ٢٠١٠م، إلا أنه تزايد خلال العقد الحالي، وما زال أكبر بكثير من عدد الحوادث التي وقعت في الأعوام السابقة وفق التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب في دول العالم لعام (٢٠١٣م)، ويلاحظ وجود أربع دول عربية بين أكبر عشرة دول في العالم شهدت هجمات إرهابية، فقد حلت العراق في الترتيب الأول، واليمن وسوريا والصومال في الترتيب الثامن والتاسع والعاشر تباعًا. ويبين الجدول نفسه أن الهجمات في الدول الأربع مثّلت نحو (٤٠٪) من إجمالي الهجمات في الدول العشر، وأن عدد ضحايا الإرهاب في الدول الأربعة هو نصف إجمالي عدد الضحايا في الدول العشرة.

أما مؤشر الإرهاب العالمي لعام (٢٠١٢م) الذي يهدف إلى ترتيب الدول وفقاً للتأثير السلبي للإرهاب، ويقيس العمليات الإرهابية على مدار عشرة سنوات (٢٠٠٢-٢٠١١م)، جاءت فيه العراق في الترتيب الأول، وحلّت ثلاث دول عربية بين أكبر عشر دول من حيث انتشار الإرهاب هي: العراق، اليمن، والصومال في الترتيب الأول والخامس والسادس تباعاً. ووفقاً للبيانات المستخدمة في حساب المؤشر فقد شهدت الدول العربية نحو (٣٦٪) من إجمالي الهجمات الإرهابية التي شهدها العالم، وترتب على تلك الهجمات نحو (٤٠٪) من ضحايا الإرهاب على مستوى العالم ونحو (٤٥٪) من المصابين على مستوى العالم.

وكشفت تطورات الأحداث خلال العام ٢٠١٥م، ثم الربع الأول للعام الحالي ٢٠١٦م، عن تصاعد الهجمات في دول المجلس وتحديداً في السعودية والكويت، وهو أمر طبيعي في ظل حالة العداء التي يعلنها تنظيم داعش وحلفاؤه لدول المجلس وتحديدًا السعودية.

خصائص وأنماط الإرهاب

نجحت الدول العربية في تسديد ضربات موجعة للإرهاب، ولتنظيم القاعدة على وجه التحديد الذي تصدر مشهد الإرهاب في الفترة المشار إليها سابقًا، ولكن بالانتقال إلى الفترة ما بعد ٢٠٠٨م، وحتى العام الحالي ٢٠١٦م، نجد تغيرًا في خصائص

الإرهاب عكسته طبيعة التحديات الأمنية وخاصة بعد ظهور تنظيم داعش الذي ولد من رحم الفوضى الخلاقة وتداعيات مع عرف بالربيع العربي. وكشفت دراسة حديثة لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أن تنظيم داعش يمارس أسلوب إرهاب الذئب الأوحد (الذئاب المنفردة) وإرهاب الخلايا الصغيرة يساعده على ذلك الاستخدام العالي للتقنيات الحديثة وشبكة الانترنت.

والمقصود بالذئب الأوحد أن يقوم بالعمل الإرهابي شخص واحد يستمد أيديولوجيته وكيفية صناعة المتفجرات من الإنترنت دون الحاجة إلى الانتقال لمخيمات جهادية للتدريب، وهو ما يجعل من الصعب القبض عليه إلا بعد قيامه بالعملية الإرهابية. ولا يوجد للذئب الأوحد أعداء محددين مما يصعب مسألة التأمين، والأكثر من ذلك أن المواطنين العاديين أكثر استهدافًا من قبل إرهابيو الذئب الأوحد. ويختلف مفهوم إرهاب الذئب الأوحد عن مفهوم الإرهاب الفردي ويُقصد بالأخير الأفراد الذين يقومون أيضًا بأعمال إرهابية منفردين ولكنهم تابعين لتنظيمات وينفذون بذلك تعليماتها، وهناك عدة أنماط لإرهاب الذئب الأوحد أهمها: المنتقم، والمقتص، وحرب العصابات.

أما إرهاب الخلايا الصغيرة فيتألف من عدد محدود من الأشخاص تربطهم علاقات ثقة وتجمعهم أيديولوجية خاصة بهم تستند لأساس ديني أو إثني أو أيديولوجية محددة أو الإيمان بقضية ما، ولا يلجأ هذا النمط لاستخدام الإعلام من أجل الانتشار أو كسب التعاطف كما كانت تفعل القاعدة، وتكون عملية صنع القرار فيها عملية جماعية.

فالتنظيم الخاص بالجماعات الإرهابية تغير من كونه كان هياكل تنظيمية هرمية عمودية إلى مجموعات أفقية يخضع لأوامر أقل وأصبحت أكثر مرونة حتى تسهل مهمتها وتسرعها، وينتشر هذا النمط بشكل كبير في مصر حيث يكشف كل فترة وأخرى عن خلايا إرهابية صغيرة، لكن المشكلة أنه غالباً ما يتم اكتشافها بعد قيامها بالعمل. والإرهاب الحالي هو إرهاب بلا قيادة، حيث لا توفر عملية تجنيد منظمة، فالإرهابيين لم ينالوا تعليمهم في مدارس دينية، أو مخيمات للتدريب، كما كان الحال مع الإرهابيين في القاعدة، بل تم التجنيد من خلال المدونات الجهادية، والمواقع الإرهابية، وعبر الدورات التدريبية المتاحة على الإنترنت حول كيفية تنفيذ العمليات الإرهابية محدودة النطاق، ولذلك لا تتمتع هذه العناصر بمهارة كافية لتنظيم أو تخطيط العمليات الإرهابية. وتختلف خصائص الإرهاب بلا قيادة عن خصائص الإرهاب الذي كان يمارسه تنظيم القاعدة، فأغلب القائمين على استراتيجية المقاومة بلا قيادة لا يكون لديهم سجل جنائي، وقليل منهم لديه جرائم بسيطة لم يتم الحكم فيها وبالتالي يصعب تعقبهم أو تعقب نشاطاتهم، كما أن أعضاء هذه الجماعات الإرهابية غير منعزلين عن مجتمعاتهم، وذلك مقارنة بالطبيعة الانعزالية للجماعات الإرهابية التقليدية. ويلاحظ عدم ارتباط هذه الأنماط الجديدة من الإرهاب بدول تُعانى من مشكلات اقتصادية، حيث أن وجوده أصبح ممكنًا أيضًا في دول ترتفع فيها معدلات التنمية، إضافة لدخول نمط جديد من استقطاب النساء والاندماج بين الأنماط المختلفة لجماعات الإرهاب.

وتكشف أنماط وخصائص الإرهاب عن حجم التحديات التي تواجهها الأجهزة الأمنية، ومنها: استخدام التواصل الاجتماعي في التنظيم والتجنيد والتمويل وبث الدعاية النفسية، واستخدام الأحزمة الناسفة لتفادي الإجراءات الأمنية وإحداث أكبر قدر من الخسائر البشرية، واستغلال صغار السن الذين لا يتوافر لهم سوابق أمنية ولم يسبق لهم السفر، إدراكاً منهم أن هذه الحالات يصعب اكتشافها؛ وقد يكون هذا التحدي الأخير من أخطر التحديات الراهنة، حيث تكشف الدراسات أن أهم العوامل الجاذبة إلى التنظيم: كون الشباب والناشئة المغرر بهم قابلين للإيحاء ويعانون أزمات في الثقة والهوية والانتماء، وكثير منهم تربوا في أسر مضطربة. وقد فسر بعض الخبراء أسباب انجذابية الشباب العربي نحو داعش، في: القصور العملية التربوية التعليمية، والإخفاق في غرس قيم المواطنة، وضعف نظم الرعاية الاجتماعية، وارتفاع نسبة البطالة والفقر، والشعور بالظلم، وقمع الحراك الشعبي الذي اصطبغ أحيانًا بصبغة إيديولوجية أو طائفية أجج الاستقطاب الاجتماعي والتوترات الطائفية، هذا بالإضافة إلى التدخلات الإيرانية وانعدام الثقة في الغرب.

إنجازات مجلس وزراء الداخلية العرب في مواجهة الإرهاب

يوجد اتفاق على تجريم مجموعة من الأنماط الإرهابية الإجرامية من خلال ستة عشر صكاً قانونيًا عالميًا من بينها إحدى عشرة اتفاقية، وأربعة بروتوكولات، وتعديل واحد، وتكملها قرارات صادرة عن الجمعية العامة للأمم لتوفر الإطار القانوني لاتخاذ إجراءات متعددة الأطراف ضد الإرهاب ولتجريم أعمال

خصائص الإرهاب بلا قيادة تختلف عن "القاعدة"لذلك يصعب تعقب الذئب الأوحد كما أنه مندمج في المجتمع ودخول النساء في خلايا الإرهاب

خطورة التنظيمات في استخدام التواصل الاجتماعي في التنظيم والتجنيد والتمويل وبث الدعاية النفسية واستغلال صغار ليس لهم سوابق أمنية

إرهابية محددة، تشمل اختطاف الطائرات، وأخذ الرهائن، وتفجيرات القنابل الإرهابية، وتمويل الإرهاب والإرهاب النووي وغيرها. ولقد تكللت هذه الصكوك بأهم ميثاق دولي لمكافحة الإرهاب وهو استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت في الدورة ٦١ للجمعية العامة بموافقة (١٩٢) دولة. والواقع أن الجهود الدولية ما زالت خجولة وأسيرة لأهواء ومصالح القوى الكبرى، فليس هناك اتفاق على تعريف الإرهاب ولا الجريمة الإرهابية. لكن ثمة تجمعات إقليمية قد حددت ماهية الإرهاب وماهية الجريمة الإرهابية، وبينها جامعة الدول العربية التي استطاعت عبر جهود مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب أن تضع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

يقود مجلس وزراء الداخلية العرب الجهود العربية الاستراتيجية في مواجهة الإرهاب، وتعد الاستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها المجلس عام ١٩٨٣م، وطورها عام ٢٠٠٠م، بمثابة الإطار الناظم لكافة الاستراتيجيات الأمنية العربية وضمنها استراتيجية مكافحة الإرهاب. وتتميز هذه الجهود باعتمادها على المنهج العلمي الرصين عبر البرامج العلمية؛ البحثية والأكاديمية والتدريبية، التي تنفذها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في سياق تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الأمنية العربية، فضلاً عن اضطلاعها بالجانب العلمي في بناء هذه الاستراتيجيات والخطط.

وتحقيقًا لرسالته المتمثلة في إرساء الأمن العربي بمفهومه الشامل اتخذ المجلس خطوات مهمة على صعيد مكافحة الإرهاب، وكانت جهوده سباقة على الجهود العالمية، وفق ما أكده المغفور له بإذن الله الأمير نايف بن عبد العزيز في خطاب افتتاح الدورة ٢٥ للمجلس: ".. كان التعاون الدولي غاية.. وبهذا المفهوم أبرم مجلس وزراء الداخلية العرب اتفاقية مكافحة الإرهاب وكان ذلك قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، التي تعالت الأصوات حينها مرددة ما سبق وأن دعونا إليه من تعاون دولي صادق لمواجهة الإرهاب أيا كان نوعه أو مصدره".

ففي الدورة ١٥ عام ١٩٩٨م، أقر المجلس الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ثم اعتمدت في اجتماع مشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب. وعلى خلاف الموقف الدولي اجتمع العرب على تعريف الإرهاب في المادة الأولى من الاتفاقية: "الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أنفسهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو باحتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر". وقررت قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢م، تعديل تعريف الجريمة الإرهابية لتساير توصيات منظمة فاتف بتجريم تمويل الإرهاب، فاعتبرتها: "أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذًا لغرض إرهابي في أي دولة متعاقدة، أو على ممتلكاتها أو مصالحها أو رعاياها أو ممتلكاتهم يعاقب عليها قانونها الداخلي، وكذلك التحريض على الجرائم الإرهابية أو الترويج لها أو تحبيذها، وطبع ونشر أو حيازة محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وكانت تتضمن ترويجًا أو تحبيذًا لتلك الجرائم ويعد جريمة إرهابية، تقديم أو جمع الأموال أيا كان نوعها لتمويل الجرائم الإرهابية مع العلم بذلك". وجدير بالذكر أن الاتفاقية استثنت حالات الكفاح المسلح من الجريمة الإرهابية حيث ورد في الفقرة (أ) من المادة الثانية ما يلي: "لا تعد جريمة حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير".

وكان المجلس قد أصدر في الدورة ١٣ عام ١٩٩٦م، مدونة سلوك طوعية لمكافحة الإرهاب؛ عبرت فيها الدول العربية عن قلقها العميق من الجرائم الإرهابية وضرورة مكافحتها والتمييز بينها وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي. وأقر المجلس في الدورة ١٤ عام ١٩٩٧م، الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب وتضمنت الدفاع عن الصورة الحقيقية للعروبة والإسلام والحفاظ على أمن واستقرار الوطن العربي ودعم أسس الشرعية وسيادة القانون والنظام وتعزيز التعاون العربي ـ العربي والعربي الدولي، واتخاذ تدابير وقائية وتحديث التشريعات وتحديث أجهزة الأمن واعتماد المنهج العلمي وتشجيع عقد اتفاقيات ثنائية، وتنفيذًا لها حرص المجلس كذلك على تنظيم اجتماع سنوي للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب في الدول العربية، كما قام المجلس بإنجازات جبارة في ميدان مكافحة الإرهاب، لعل أهمها:

- القائمة السوداء العربية لمنفذي ومدبري وممولي الأعمال الإرهابية ١٩٩٩م.
- الخطة الإعلامية العربية النموذجية الشاملة لتوعية المواطن العربي ضد أخطار الإرهاب وتحصينه بالقيم الروحية والخلقية والتربوية.

- القانون العربي النموذجي الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال ٢٠٠٣م.
- قانون الإمارات العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية أنظمة المعلومات وما في حكمها ٢٠٠٤م.
- الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٠١٠م.
- الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات ٢٠١٠م.
- الاستراتيجية العربية للأمن الفكري ٢٠١٣م.
- الاستراتيجية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات ٢٠١٤م.
- الاستراتيجية العربية الاسترشادية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٠١٤م.
- الخطة العربية النموذجية لتطوير أداء الأجهزة الأمنية في ظل المتغيرات العربية والدولية ٢٠١٥م.
- قاعدة البيانات الخاصة بالمقاتلين الأجانب ٢٠١٦م.
- الاستراتيجية العربية لمكافحة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية ٢٠١٦م.
- ١٨ مؤتمرًا عربيًا للمسؤولين عن أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول العربية.

وإضافة إلى إسهامها الفاعل في تلك الجهود العربية؛ بلورت دول مجلس التعاون العديد من الاستراتيجيات والاتفاقيات الأمنية الخاصة بها ومنها: الاتفاقية الأمنية الشاملة عام ١٩٨٧م، واتفاقية الدفاع المشترك عام ٢٠٠٠م، والاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب عام ٢٠٠٢م، واتفاقية التعاون لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٦م. وقامت دول المجلس بإنشاء جهاز شرطي لجمع المعلومات بالأساليب العلمية وتحليلها وتقييمها، ودراسة الحوادث الإرهابية واستخلاص الدروس المستفادة منها، ويعتمد الجهاز على وحدة للتدخل والمداهمة مكونة من عنصر بشري يتسم بكفاءة قتالية. وتسعى دول المجلس لتطوير الأنظمة المتصلة بالكشف عن حركة الأسلحة والذخائر والمتفجرات ومراقبتها خاصة عبر الجمارك والحدود، كما تلتزم بتطوير وتعزيز إجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ الشرعية لمنع حالات التسلل أو الدخول بوثائق مزورة، وبإنشاء قاعدة للبيانات الخاصة بالإرهاب والإرهابيين وتحديث هذه القاعدة باستمرار.

تحديات مواجهة الإرهاب

إن التحديات الإرهابية التي يشهدها الوطن العربي تتطلب تضافر الجهود العربية في مواجهتها، وقد نجح مجلس وزراء الداخلية العرب في بلورة العديد من السياسات والاستراتيجيات والاتفاقيات والخطط والقوانين النموذجية التي ساعدت في مواجهة الظاهرة الإرهابية، لكن هناك قرارات وتوصيات تتطلب التضافر والتعاون لتنفيذها. ولقد أكد المجلس نفسه أن وظيفة مكافحة الإرهاب غير قاصرة على الأجهزة الأمنية فقط، بل إن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وحتى القطاع الخاص مسؤولين جميعًا عن مكافحة الإرهاب انطلاقًا من نظرية الأمن بمفهومه الشامل التي

أهمية وعي المواطن العربي بحجم المؤامرات الخارجية وترسيخ مفهوم الدولة والدفاع عنها وتجنب الشائعات .. ضرورة

ارستها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ويُعد القضاء على الفساد والبطالة، والأزمات الداخلية إحدى أدوات محاربة الإرهاب. وعلى المستويين السياسي والاقتصادي يلاحظ وجود ارتباط بين انتشار الإرهاب في المنطقة وتدهور مؤشرات التنمية كافة.

وقد أظهرت نتائج دراسة علمية في جامعة جورج تاون حول الكيفية التي انتهت فيها المجموعات الإرهابية ومن خلال دراسة ٦٤٨ جماعة إرهابية كانت موجودة بين عامي ١٩٦٨م وعام ٢٠٠٦م ، وانتهت لسببين رئيسيين: وجود أعضاء ضمن المجموعة قررت اعتماد اللاعنف والانضمام إلى العملية السياسية (٤٣٪)، أو أن الأجهزة الأمنية اعتقلت أو قتلت أعضاء بارزين في الجماعة (٤٠٪)، ونادرًا ما كانت القوة العسكرية السبب الرئيسي في إنهاء وجود الجماعات الإرهابية بنسبة (١٠٪)، أما في مجال انتهاء الجماعات الدينية التي ترتبط بالإرهاب فإن ١٦٪ فقط انتهت بسبب القوة العسكرية، و ١١٪ قد انتهت لأنه انخرط بعض أعضاء التنظيم في العملية السياسية، وكان استخدام الشرطة المحلية وأجهزة الاستخبارات إلى حد بعيد الأكثر فعالية وكانت مسؤولة عن نهاية أكثر من ٧٣٪من الجماعات منذ عام ١٩٦٨م.

فعلى المستوى الأمني فهناك حاجة للتعاون والتنسيق بين الأجهزة المختصة في الدول العربية لتبادل المعلومات بشأن تحركات الجماعات الإرهابية وملاحقتها وضبطها. وكذلك الإسهام بدور فعال في تدريب وبناء الأجهزة الأمنية للدول التي تحتاج إلى ذلك ومنها: ليبيا واليمن، وذلك لمساعدتها على ضبط حدودها ومواجهة الجماعات المتطرفة. كما أن هناك حاجة لتعزيز التعاون بين الدول العربية في رصد الحركات الإرهابية التي تتخذ من شبكات التواصل الاجتماعي وسيلة أساسية لتعبئة الشباب للانضمام إليها، ومحاولة تتبع نشاط الأفراد المنضمين إليها.

وعلى المستوى الوقائي ينبغي الاهتمام بالجانب الفكري، والبعد الإنساني، والاستمرار في إعادة المضللين إلى جادة الصواب، ويعد مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية من أهم النماذج التي ينبغي الاستفادة منها. هذا بالإضافة لأهمية التعرف على العوامل المؤثرة في تكوين شخصية الإرهابي من تفكك أسري وعوامل اجتماعية واقتصادية وشخصية، وتساهل مؤسسات الضبط الاجتماعي، والظروف الدولية المشحونة بالأزمات والتوترات. وتبدو الحاجة الماسة إلى اعتماد نهج الإصلاح والحوكمة، والعناية باحتواء الشباب وحل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحصين فكرهم. ومن الضرورة تطوير العمل الإعلامي وبلورة مواثيق أخلاقية والالتزام فيها، وخاصة الإعلام الفضائي والإلكتروني، وتحسين الصورة الأمنية لمواجهة حملات التشويه للأجهزة الأمنية. بالإضافة إلى إشراك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة التطرف والانحراف الفكري.

إننا اليوم بحاجة إلى وعي المواطنين العرب بحجم المؤامرات الدولية والإقليمية التي تحاك ضد أمنهم واستقرارهم، وترسيخ قناعاتهم بأهمية الدولة العربية والدفاع عنها وتجنب الشائعات والفتن الطائفية. فمن اليمن إلى الكويت مرورًا بالبحرين يتناثر الإرهاب الإيراني الذي استوطن في سوريا والعراق ولبنان واليمن وفي الكثير من الدول العربية والإسلامية من خلال أذرعته الإرهابية التي تنشر عصاباتها في تلك الدول، وبالذات في دول الخليج العربي؛ إذ لم تسلم دولة خليجية عربية من إجرامها الإرهابي.

لقد أعادت عاصفة الحزم الروح والأمل للمواطن العربي الذي عاش سنوات اليأس والإحباط، وبحسب ما يرى الأستاذ الدكتور علي بن فايز الجحني بعثت هذه الوقفة الحازمة الكثير من الرسائل التي تستحق الوقوف عندها كثيرًا، ومنها أن على إيران الكف عن العبث في أمن الدول العربية، والرسالة الأخرى أن العالم يحترم الدول التي تمتلك القوة والرؤى والمواقف المتطابقة التي مثلتها عاصفة الحزم. فضلاً أن التلويح بالقوة أو استخدامها كلما كانت القضية تتطلب ذلك يخدم المصلحة العامة العليا في زمن لا يحترم إلا الأقوياء. والمقصودة بالقوة قوة الحق المسنود بالسيف وليس قوة السيف السالب للحق.

وأخيرًا إن الإسلام الحنيف الذي جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن العبودية إلى الحرية، بريء من هؤلاء المارقين الذين يستخدمونه لتحقيق مآربهم وأجنداتهم الشخصية والأجنبية، وإن دُعاة الفكر المنحرف الذين تحالفوا من كل حد وصوب لن يستطيعوا النيل من عزيمة الأمة وثوابتها، وينبغي على جميع القوى العالمية أن تعي جيدًا أن الإرهاب بحاجة لمعالجة جذوره الحقيقية.

* عضو هيأة علمية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

طهران تدير وتمول الإرهاب الراديكالي وتتهم السعودية ودول الخليج

محور إيران-داعش علاقة سرية وأوراق ضغط لتحقيق طموحات الإمبراطورية الصفوية

الاستخبارات الأمريكية متيقنة من أن إيران دولة محورية في رعاية الإرهاب الإقليمي والعالمي ولكن تغاضت بسبب أن إيران قدمت لها خدمات لوجستية في أفغانستان والعراق ما لم تقدمه أي دولة إسلامية أو عربية بل رفضت تركيا أن تستخدم القوات الأمريكية الغازية للعراق عام ٢٠٠٣م، قاعدة انجرليك رغم أنها تحت طلب الناتو في زمن الحروب. كثير من المثقفين يشككون في ربط إيران بإرهاب القاعدة وداعش وجماعة الإخوان المسلمين وبشكل خاص بحماس بحجة أنها ضمن محور المقاومة وهو ربط ليس خافيًا على الاستراتيجيين لمجرد أن إيران تشعر بأنها دولة تمتلك مقومات جيوستراتيجية وتحاول تسويق سياستها على أنها في خدمة مصالح الأمة الإسلامية، لكن في الواقع دورها سلبي ومرتبط بالإرهاب بسبب طموحاتها غير المنطقية والتي لا تختلف عن طموحات إسرائيل، حيث تعتبر أن الدور كان تاريخيًا لتركيا في الهيمنة على الحرمين الشريفين والمشاعر الإسلامية المقدسة.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

لقد تمكنت الدولة السعودية الثالثة في عهد الملك عبد العزيز آل سعود بفضل سياساته الدبلوماسية في إدارة التوازنات السياسية العالمية، واستثمار فرصة اضمحلال الدور العثماني، وهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، استطاع الملك عبد العزيز توحيد شبه الجزيرة العربية باستثناء بعض الإمارات على الأطراف كانت تسيطر عليها بريطانيا وهي التي أصبحت الخاصرة التي تهدد بها إيران السعودية.

منذ ذلك الوقت، ومحاولات إيران لم تنته من إظهار الحقد على المملكة، وتعمل على نزع شرف خدمة المملكة العربية السعودية للحرمين الشريفين ومن يقصدهما للحج أو العمرة أو الزيارة، المملكة التي يكن لها العالمين العربي والإسلامي كل تقدير ومحبة لما تقوم به لرعاية الحجاج والمعتمرين الوافدين من جميع أنحاء العالم.

بل أن تاريخيًا وقبل ظهور الرسالة المحمدية كانت هناك مؤامرات على الكعبة المشرفة تحدث عنها القرآن الكريم في سورة الفيل المتمثلة في أبرهة الحبشي من أجل تحويل الأنظار إلى كنيسة بناها بأرض اليمن، لكن المعتدين على الكعبة هذه المرة محسوبين على الإسلام والمسلمين ودائمًا ما كانت قراءة أعداء الدين الإسلامي في البحث عن عدو من داخل الجسد الإسلامي متوفرة، فعرض القائد البرتغالي البوكيرك الحاكم البرتغالي للهند بإرسال رسالة للشاه إسماعيل حاكم الدولة الصفوية بأنه على استعداد لإرسال دعما لاحتلال مكة والمدينة والساحل الخليجي لانتزاع اسم محمد صلى الله عليه وسلم من الجزيرة بالكامل، لكن الظروف الجيوستراتيجية لم تحقق أمل الطرفين إلى أن تلقت الدولة الصفوية هزيمة نكراء من الدولة العثمانية في معركة جالديران عام ١٥١٤م.

ولا يزال الصفويون يؤمنون بأن قبر الحسين رضي الله عنه قبلة بديلة عن قبلة المسلمين الكعبة، وفي رواياتهم أن جعفر الصادق قال إن المؤمن إذا أتى قبر الحسين عليه السلام يوم عرفة وأغتسل من الفرات فله بكل خطوة حجة بمناسكها (فروع الكافي للكليني ٥٨٠/٤) كما وردت رواية أخرى لمحمد صادق الصدر يقول وردت رواية بتفضيل كربلاء على البيت الحرام، ونحن نعلم أن عليًا عليه السلام خير من الحسين فيكون قبره خيرًا من قبره فيكون أفضل من الكعبة أيضًا.

لذلك فجع المسلمون بما حصل من استهداف قبلتهم ومهوى أفئدتهم مكة المكرمة وبيت الله الحرام من قبل الطغمة الخارجية

الحوثية التابعة لإيران حين أطلقت صاروخًا من الأراضي اليمنية نحو مكة المكرمة في ٢٦ من المحرم ١٤٣٨هـ، وقد هيأ الله القوات السعودية بتفجير الصاروخ في الجو قبل أن يصل البيت الحرام على بعد ٦٥ كيلو مترًا ودمرته في الطائف.

هذا المسعى الإجرامي لطغمة الحوثيين التابعين لإيران والذين ينفذون تلك الضربات بإشراف خبراء إيرانيين متواجدين على الأراضي اليمنية الذي بات خزيا وعارا على النظام الإيراني وأذرعته الإجرامية من حزب الله وبقية المليشيات من الحشد الشعبي في سوريا والعراق التي تأتمر بأمر إيران وتنفذ أجنداته وهذه هي ثمرة الثورة الخمينية التي تستهدف الحرمين الشريفين التي لم تتوان عن الإفصاح عن مقاصدها في عدة كتب منها (التشيع مسؤولية) للمدعو علي شريعتي وكذلك كتاب (تحولات في الاستراتيجية الوطنية الإيرانية الفارسية) لمؤلفه محمد جواد لاريجاني منظر النظام الإيراني الذي ابتدع نظرية إيران أم القرى والتي تمثل قطب رحى السياسة الخارجية الإيرانية، وهذه النظرية لا تعترف بمكة المكرمة مركزًا للمسلمين ومهوى أفئدتهم بل ترى إيران ممثلة بقم وطهران هي التي يجب أن تكون مركزًا لقيادة المسلمين والعالم الإسلامي وتسعى لمحو أثر الحرمين الشريفين.

وتشير جميع الحوادث التي شهدتها مواسم الحج منذ أكثر من ثلاثة عقود إلى أن إيران انتهكت حرمة الحرمين الشريفين وأثارت البلبلة في واحدة من أقدس الشعائر الإسلامية من خلال حوادث تسببت بمقتل أعداد كبيرة من الحجاج في مواسم مختلفة وهو ما ينافي صفة الإسلامية التي تضيفها إلى اسم البلاد التي ما فتئت تعمل لإرباك المنطقة وخلق العداء والفتن بين أبناء الطوائف، ففي عام ١٩٨٠م، بعد الثورة الخمينية مباشرة بدأت أولى المظاهرات أمام المسجد النبوي ورفعت صورة الخميني فرقتها القوات السعودية بالحسنى، وفي العام ١٩٨٣م، عثر على منشورات دعائية وصور وفعاليات ما يسمى البراءة من المشركين لتحويل الحج إلى ساحة سياسية تتحدى فيها خصومها مما يؤدي إلى الصدام مع حجاج آخرين مخالفين لها في الرؤى، بجانب أنها ضبطت ٥١ كيلو غرامًا من المواد شديدة الانفجار في حقائب إيرانيين، واصطدمت مسيرة صاخبة في موسم حج عام ١٩٨٧م، برجال أمن سعوديين أسفر عن مصرع ٨٥ سعوديًا و٢٧٥ إيرانيًا، وعلى إثر هذا الحادث قاطعت إيران الحج ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨م.

لكن طهران استعانت بعملائها من الدول العربية كبديل عن الحجاج الإيرانيين وجندت خلية بحزب الله الكويتي للقيام بتفجيرات عبر عدة طرق مؤدية للحرم المكي الشريف بعد استخدام المتهمون متفجرات تي إن تي قاموا بزرعها وتفجيرها والتي سميت بحادثة المعيصم عام ١٩٨٩م، اتضح أنهم تلقوا تعليمات من محمد باقر المهدي وبالتنسيق مع دبلوماسيين في

السفارة الإيرانية، كان آخرها حادثة التدافع في حج ٢٠١٥م، التي أودت بحياة ٧١٧ شخصًا وإصابة ٨٦٣.

وأفادت تقارير إعلامية بأن بعض الحجاج الإيرانيين هم وراء سبب التدافع بسبب عدم التزامهم بتعليمات الأمن في المكان، أي السباحة عكس التيار، حيث كشف الدبلوماسي الإيراني المنشق فرزاد فرهنكيان الذي عمل مستشارًا بوزارة الخارجية الإيرانية ثم انتقل للعمل في سفارات بلاده في دبي ، وبغداد ، والمغرب، واليمن وأخر أعماله كانت الرجل الثاني في السفارة الإيرانية في بروكسل واعترف بأن ستة من ضباط الحرس الثوري هم الذين افتعلوا الحادث، واتهم طهران بالسعي لتنفيذ مخطط يهدف إلى سقوط أكبر عدد من الوفيات وقيام مظاهرات كبيرة تتخللها أعمال عنف في موسم الحج.

تناغم مخططات إيران مع مخططات استخباراتية غربية:

مخططات إيران ضد السعودية تتناغم مع مخططات استخباراتية غربية باعتراف الجنرال المتقاعد من الاستخبارات الأمريكية رالف بيترز الذي وضع خريطة الشرق الأوسط الجديد عام ٢٠٠٦م، الذي تحدث عن تفتيت السعودية إلى خمسة أقسام ويعتبر أن الأماكن المقدسة تحت سيطرة السعودية التي يعتبرها أشد الأنظمة قمعية لذلك هو الحاكم البرتغالي الذي يمكن أن يتحالف مع النظام الإيراني للاستيلاء على الأماكن المقدسة، لكنه يطالب بأن تدار شؤون مكة والمدينة المنورة من خلال مجلس تداولي يتكون من ممثلين من أكبر المدارس الإسلامية العالمية على غرار الفاتيكان، وكأنه يشجع إيران على مواصلة مطالبتها بتدويل إدارة الحج بكل السبل الممكنة وهذا ما تفعله إيران.

وإيران تحتضن مطلوبين أمنيًا ممن أسهموا في استهداف مجمع سكني يقطن فيه عسكريون أمريكيون في الخبر عام ١٩٩٦م، لتوريط السعودية ولتوريط جماعات إرهابية على غرار القاعدة بأنها مسؤولة عن العملية الإرهابية من أجل تدشين حرب بين أمريكا وبين تلك الجماعات، لذلك هناك تساؤل : من نصح القاعدة بتوجيه ضرباتها للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وإفريقيا ؟ والتساؤل الثاني من نصح القاعدة القيام بتفجيرات برجي التجارة في نيويورك عام ٢٠٠١م ؟

حيث اعترف أحد الموقوفين السعوديين الذي قبض عليه في بيروت (وتم نقله للرياض)، سبق أن قبضت السعودية على ١٥ عنصرًا في مناطق متفرقة في آن واحد) ببقائه مع مطلوبين آخرين تحت الاستخبارات الإيرانية خلال الفترة بين ١٩٩٦ و٢٠١٠ م، مؤكدًا أن المخابرات الإيرانية كانت ترسل أموالاً نقدية لأسر المتورطين في التفجير عبر سعوديين جندتهم طهران للتجسس على المملكة سياسيًا وعسكريًا واجتماعيًا بالتعاون مع عناصر إيرانية بسفارة طهران لدى الرياض وقنصليتها بجدة والمندوبية في منظمة التعاون الإسلامي الذي تم طرده عام ٢٠١٣م.

لكن خلية التجسس اعترفت بأنها التقت مع ٢٤ إيرانيًا في داخل السعودية وخارجها أبرزهم السيد عليمي مدير مكتب الاستخبارات الإيراني في طهران ومدير مكتب المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، حيث أدلى الموقوفون في خلية التجسس باعترافاتهم بالتواصل مع عناصر الاستخبارات الإيرانية وكشف معلومات غاية في الأهمية عن المواقع العسكرية الهامة، والقواعد الجوية، والسفن البحرية، وصور عن الشريط الحدودي الذي يربط السعودية باليمن، إذ كانت تسلم إلى الاستخبارات الإيرانية عبر عناصرهم في الداخل، وكذلك عبر برامج التشفير التي تدرب بعض منهم على استخدامها.

علاقة إيران الوثيقة بالقاعدة وداعش وبقية الحركات الراديكالية:

لذلك لن تتوانى إيران في دعم الحركات الراديكالية لتحقيق النيل من الكعبة الشريفة و من السعودية ودعم الحركات الراديكالية التي خرجت من السعودية والمناوئة لها لإلصاق التهمة بالمملكة بأنها بيئة محرضة للإرهاب، وهو ما تجعله غطاءً لتمرير دعمها بكافة أنواعه لتلك الجماعات خصوصًا وأنه على امتداد تاريخ الجماعات الإرهابية القاعدة وداعش لم تسجل إيران أي اعتداء إرهابي داخل أراضيها ولم تضرب الأحزمة الناسفة ومفخخات القاعدة وداعش أيًا من المنشآت في داخل إيران.

صحيح هناك مواجهات إعلامية بين القاعدة وداعش، لكن داعش لن تخرج عن أبعاد العلاقات التاريخية بين القاعدة وإيران، وفي واحدة من الرسائل المتبادلة بين أبو محمد العدناني المتحدث الرسمي باسم داعش والتي وجهها لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة الذي يعتقد أنه في إيران خصوصًا وأن أخيه محمد الظواهري كان في إيران وعاد إلى مصر بعد وصول الجماعة إلى الحكم بزعامة الدكتور محمد مرسي، وهذا إثبات مؤكد في العلاقة بين الإخوان وإيران، وجاء في رسالة العدناني بأن داعش ظلت ملتزمة بنصائح وتوجيهات شيوخ الجهاد ولم تضرب إيران منذ نشأتها وتركتهم آمنين امتثالا لأوامر القاعدة للحفاظ على مصالحها وخطوط إمدادها في إيران.

حتى في ميادين القتال المفتوحة على الساحة السورية رغم اختلاط الأوراق فإن داعش ومليشيات إسلامية سنية مثل جبهة النصرة وتحالف الجبهة الإسلامية لم تقع مواجهة بينهم وبين حزب الله اللبناني وسبق أن تم العثور مع عناصر من مليشيات داعش على خطوط هواتف إيرانية، وجوازات سفر ووثائق هوية إيرانية خاصة مع العناصر الجهادية التي وصلت سوريا عن طريق إيران.

إيران تستخدم الجماعات الراديكالية خصوصًا القاعدة والآن داعش كأوراق ضغط مفيدة في تعاملها مع الولايات المتحدة وتحقيق طموحاتها الإمبراطورية في نزع الشرعية الدينية عن السعودية بحجة أنها مركز حاضن للإرهاب الوهابي الذي يصدر السلفية الجهادية إلى أنحاء العالم ما يجعلها تنفذ مخططها الإمبراطوري لولاية الفقيه بكل أريحية وسهولة ولم تتوقع أن تتحول السعودية من دولة ساكنة إلى مارد إسلامي.

بحث إيران عن زعامة موهومة للعالم الإسلامي:

استثمرت إيران ما يسمى بثورات الربيع العربي بأن سمتها بثورات الصحوة الإسلامية التي جاءت امتدادًا للثورة الخمينية في إيران عام ١٩٧٩م، على إثر ذلك أنشأت (المجمع العالمي للصحوة الإسلامية) وتولى رعايته المرشد السياسي علي ولايتي منصب الأمين العام من أجل أن يتحول إلى محور للزعامة في العالم الإسلامي.

واتجهت إيران إلى عقد ملتقى دولي تحت عنوان (الأزمات الجيوسياسية للعالم الإسلامي) هدفه تحجيم النفوذ السعودي بعد تأسيسها تحالفات متعددة , الذي يصب في دور زعامتها ومواجهة الدور الإقليمي الإيراني الذي يدعو إلى الوحدة لتعزيز محور المقاومة الإسلامية في المنطقة ومواجهة سياسة القطبية في العالم الإسلامي بعد تشكيل المملكة العربية السعودية التحالف الإسلامي العسكري لمواجهة الإرهاب ما يعني إبعاد إيران ؛ وأن السعودية تقع تحت الهيمنة الأمريكية وتريد أن تقوم بدور جديد بالوكالة عن الأمريكان.

لذلك نجد أن أحمد خاتمي عضو مجلس الخبراء وخطيب جمعة طهران قال بعد تأسيس السعودية تحالف عسكري إسلامي (هذه مزحة سياسية بأن تقوم السعودية بتشكيل تحالف ضد داعش فالسعودية هي راعية لهذه الجماعات).

التحالف العربي- الإسلامي أعاد للعقل الجمعي الإيراني أنه بعيد كل البعد عن حلم قيادة العالم الإسلامي وتحويل نظرية أم القرى إلى واقع، وبعدما أصبحت إيران معزولة دفع الأمين العالم للمجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني بقوله لا جدوى من التحالفات التي تستهدف الدول والشعوب المسلمة والتي لن تدوم وأن إعادة نموذج للتضامن الإقليمي بمشاركة وتفاهم جميع الدول هو السبيل الاستراتيجي المؤثر في إعادة الأمن والاستقرار الراسخ.

السعودية والمنطقة تدفع ثمن المشروع الفارسي الإرهابي الذي يعمل على تشويه الدين:

حذرت السعودية زمن الحرب اللبنانية الثانية عام ٢٠٠٦م، بين إسرائيل وحزب الله من أن حزب الله يريد توريط الأمة من أجل تحقيق مشروع فارسي على حساب المنطقة العربية أتت على لسان سعود الفيصل، ولكن العواطف الجياشة من أجل فقط من يستطيع مواجهة إسرائيل كانت هذه المرة على يد حزب الله.

وجد حسن نصر الله من قبل العرب والمسلمين وحتى من العلماء السلفيين على تأييد وتعظيم لشخصه بأنه قد يكون المخلص من إسرائيل الذي عجزت العرب والمقاومة الفلسطينية على مدار عقود، بل حتى إيران خشيت من بزوغ شعبية حسن نصر الله عند العرب والمسلمين، بأن ينقلب على إيران وعلى المشروع الفارسي الذي يدركه حسن نصر الله نفسه، يتكرر تحذير السعودية من أن داعش صنيعة إيرانية تحت رعاية الاستخبارات الدولية، بينما لا زالت الشكوك تدور حول صدقية هذا التحذير.

يبدو أن إيران فشلت في المواجهة مع السعودية بشكل خاص في البحرين، بينما هناك مواجهة في اليمن تصر السعودية على حسمها لصالح اليمن ولصالح دول الخليج، لكن لا يزال الصراع مفتوحًا في سوريا خصوصًا بعدما تم تدويل الأزمة السورية.

فشلت إيران في البحرين الذي تعتبره السعودية جزءًا من أمنها الخاص، فاتجهت إيران في تهريب وتصنيع المتفجرات الخارقة للدروع من إيران والعراق إلى البحرين والسعودية من أجل التهيئة لعمليات إرهابية تستخدم فيها تقنية عالية، لكن قضت البحرين بدعم السعودية على جماعة تسمي نفسها حزب الله البحريني في تشابه مع حزب الله اللبناني بإسقاط جنسيتهم البحرينية وذلك في قضية تأسيس وجمع أموال لتمويل جماعة إرهابية وحيازة أسلحة بقصد استخدامها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام تنفيذًا لغرض إرهابي.

بعد التفجيرات التي ضربت الولايات المتحدة وأوربا والتي انتقلت إلى مطار أتاتورك في تركيا، والحي الدبلوماسي في العاصمة البنغلاديشية، ثم انتقلت العمليات الإرهابية إلى السعودية بعد ٣ عمليات أمنية تحبط مخططات داعش في الكويت، التنظيم منزعج من السعودية التي طاردت التنظيم، وشكلت جبهة إسلامية عسكرية لمواجهة مثل تلك التنظيمات، ولكن اختيار التنظيم توقيتًا وأماكن محددة بدأت بتفجير انتحاري مقيم قرب السفارة الأمريكية، ثم تفجيرين قرب الحرم النبوي وفي القطيف.

أصيب العالم بصدمة نتيجة هذا التفجير عند السجد النبوي، وخصوصًا المسلمون الذي وقع خلال صلاة المغرب بعد الإفطار خلال شهر رمضان الذي ينتهي الثلاثاء في موقف للسيارات تابع لقوات الأمن الذي أودى بحياة أربعة رجال أمن اعترضوا منفذ التفجير مما أدى إلى إفشال العملية الإرهابية التي كانت تستهدف المصلين في المسجد الشريف.

يأتي هذا التفجير قرب المسجد النبوي والتي تبدو منسقة على إثر هجوم دموي وقع في منطقة الكرادة وسط بغداد والذي قتل

السعودية حذرت من مخطط حزب الله في حربه مع إسرائيل لتوريط الأمة وتحقيق المشروع الفارسي

فيها أكثر من ٢٠٠ شخص بعد هجمات دكا واسطنبول، بجانب تفجير انتحاري نفسه قرب مسجد في القطيف الذي يؤمه الشيعة في وسط مدينة القطيف ولكن لم يصب أحدًا في هذا التفجير.

انكشفت جميع أقنعة داعش بعد التفجير قرب المسجد النبوي، وكل من يؤمن بهذا الفكر التكفيري الوحشي، وأي فكر يستهدف أقدس بقاع الأرض، وفي أقدس الأيام كان يعتقد أنه ليلة العيد على غرار قتل صدام حسين يوم العيد، ما يعني أن التوقيت مشترك يهدف لإثارة عواطف المسلمين، لكنه فكر يائس، وقد يعني أن المخطط هو من خطط لتوقيت إعدام صدام حسين وتوقيت استهداف المسجد النبوي، لكن حينما يحفظ الله المصلين في المسجد النبوي أن المخطط لا يعرف خطط مداخل ومخارج المسجد النبوي، فحينما استوقفه رجال الأمن بأن هذه مخارج لا يسمح منها الدخول فأذنوا له بالإفطار معهم لكنه فجر نفسه بعد الأذان (غدر بمن استضافوه)، وصدق الشيخ بن عثيمين رحمه الله حينما حدث تفجير العليا عام ١٩٩٥م، قال اليوم يقاتلون أهل الذمة، وغدا يقاتلون أهل القبلة، وفي الحديث (لا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء ومن أخاف أهل المدينة أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً).

لكن تتقاطع أهداف التنظيم مع أهداف إيران في الإثبات بأن السعودية غير قادرة بمفردها على رعاية الحرمين الشريفين، ومن الضروري تدويل رعاية الحج ومشاركة دول إسلامية، وبشكل خاص تريد إيران عبر مشروعها الفارسي من الهيمنة على بلاد الحرمين، وليس فقط على الحرمين، وأن تكون لها قيادة إسلامية بدلا من السعودية أو قيادة تدويلية.

العمليات التفجيرية موجهة من قيادات داعش منذ تأسيسه في زمن المالكي الذي تركهم يحتلون الموصل دون أي مقاومة مما ترك عددًا من الأسئلة، وسبق أن استهدف الأمير محمد بن نايف عام ٢٠٠٩م، من القاعدة، ويزعج تنظيم داعش كيف أن السعودية استطاعت تفكيك التنظيم داخل السعودية على جميع المستويات التنظيمية والمالية والعسكرية، ولم يتبق لهم سوى تشكيل خلايا نائمة يتم الاستعانة بهم متى ما شاءوا، رغم ذلك هي تخشى التحرك خشية القبض عليهم، ولا يمكن أن يكون للتنظيم حضور عالمي ومشروعية ما لم تستهدف السعودية المركز الديني، حتى يتمكن من توظيف وتجنيد الشباب.

بعد ضرب تنظيم داعش في العراق وسوريا حيث يعيش مرحلة تصفية، وبدأ يتحول إلى تنظيم مذبوح، لكنه دخل مرحلة هستيرية يريد أن يستعيد قواه على الأقل، وإرسال رسالة لإيران بأن توجه الحشد الشعبي الذي يأتمر بأمرها أن لا يقضي على التنظيم ما دام التنظيم يستهدف السعودية ويستهدف المقدسات نيابة عن إيران، وهو يفسر أن المقاتلين الشيعة هم فقط من العرب وليس من الإيرانيين حيث تساءل مقاتل سابق من حزب الله بأن سليماني يولي الأولوية لحماية الإيرانيين ويضحي بغيرهم من العرب قد لم يتمكن من فهم حقيقة العلاقة بين إيران وداعش، وهم مثل النازية الألمانية التي شعرت بدنو أجلها فاتجهت نحو السرعة القصوى محاولة استعراض عضلاتها لتثبت حضورها في أوربا، وهو نفس السيناريو الذي يتبعه تنظيم داعش.

تنظيم داعش دولي فلابد من مواجهته دوليًا من خلال التعاون، إلى جانب مقاومة جذوره، بأن تقوم الدول العربية الإسلامية بمراجعة شاملة للتعليم لتحصين الشباب من أي استهداف أو استدراج، لم يعد ربط التعليم فقط بمتطلبات السوق بل أيضًا تحصينهم فكريًا، بأن يكون التعليم أكثر عمقًا وأن يتقبل التعليم أسئلة الطلبة الأكثر عمقًا ليكونوا مؤهلين لتنقية وتفكيك الأفكار الوافدة أو المضللة التي تستهدفهم.

إذًا يمكن القضاء على داعش عسكريًا، لكن لا يمكن القضاء عليه فكريًا، لأنه لابد من مواجهة الفكر بالفكر، ومعرفة فكر داعش الذي يرتكز على خمسة مرتكزات، التكفير، الجهاد، الخلافة، الولاء والبراء، والعلاقة بين الدين والدولة، من أجل الخروج بفكر مواز ضد فكر تنظيم داعش.

وهو ما يفرض على القيادات الروحية مسؤولية توسيع الآفاق المعرفية في المجتمع والتأكد من صحة الخطابات الدعوية التي يجب أن تتناسب مع المرحلة التي لم تعد تنفع خطابات الصحوة السابقة المبرمجة سياسيًا، ومن تخفيف وطأة المشروعات المذهبية المتسلحة بفقهها الخاص التي لا تقبل تعددية الآراء، ومنع هذه المشروعات من أن تتحول إلى منصات سياسية تبريرية يتم استغلالها من قبل فئات تبذر بذرة من بذور الإرهاب التي يمكن أن تنمو وتتوسع ثم تتحول إلى تنظيمات.

ومن أجل تحقيق تشكيل خطاب مواز لابد من وضع خطة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، على المدى القريب بحاجة إلى تطوير المنظومة الاستخباراتية للتصدي لتحركات داعش، التي لم تعد تعتمد على لباس خاص مثل القاعدة سابقًا، بل هي تعتمد على التخفي ولا تعتمد على لباس خاص بها ويتجولون في كافة المناطق، بجانب تقليص الاحتقان الطائفي من

أجل التوجه نحو التهدئة، لأن الأمن لا يمكن أن يتحقق في ظل احتقان طائفي، مثلما يدور في العراق، وسبق أن عانت الولايات المتحدة في بدايات تأسيسها احتقانات طائفية، ولكنها اتجهت إلى تأسيس ميثاق يتساوى في ظله الجميع.

كما يجب مواجهة داعش إعلاميًا، حيث أن ٧٠ في المائة من نشاطات داعش يقوم على الدعاية الذي له تأثير سيكلوجي، يتضح هذا من التحقيقات التي أجريت مع ابن العميد في الجيش التونسي الذي قتل في تفجيرات مطار أتاتورك الذي ذهب لإحضار ابنه المنتمي لداعش الذي يروي كيف انضم للتنظيم، حيث كانت البداية من قبل زملاء دراسة منضمين للتنظيم أقنعوه بضرورة القيام بأعمال خيرية، وجعلوه يتردد على مسجد بحي النصر أحد الأحياء الراقية في العاصمة التونسية، حيث تم استدراجه بطريقة تدريجية وإقناعه بتقديم أعمال إنسانية في خدمة الكثير من الضحايا والحالات الإنسانية في سوريا، وبالتحديد في تنظيم داعش الإرهابي، ثم أقنعوه بأن المجموعات الموجودة في سوريا هدفها حماية الدين الإسلامي المستهدف، ثم بدأ التواصل معه عبر شبكات التواصل الاجتماعي إلى جانب صديق دراسة منضم لداعش وهم من أقنعوه بالسفر إلى سوريا والعراق، لكنه بعدما ذهب ووجد سفك الدماء رفض البقاء معهم ولكنهم طلبوا منه الخروج للجهاد والتدرب على حمل السلاح والقيام بسفك الدماء خصوصًا وأن التنظيم يعاني من نقص المسلحين، لكنه استطاع بمساعدة أطراف سورية وعراقية وتونسية إلى أن وقع في يد الجيش السوري الحر.

خريطة الدم التي يرسمها داعش في منطقتنا لا تحتاج إلى حلول اختزالية، لأن داعش ظاهرة وعرض لأمراض في المنطقة استفحلت وتوطنت بل تجذرت بين جنبات المجتمع، والبداية تكون بالقضاء على رؤوس الشياطين واجتثاثها لتنقية الدين الحنيف من الاجتهادات الفقهية التي أنبتت لنا طوائف متقاتلة نتيجة التشدد الإرهابي فكرًا وممارسة، الذي قد وصل لمرحلة تفجير المصلين وقوات الأمن وقتل الوالدين والأقارب حتى نشر هذا الفكر الخوف داخل الأسرة الواحدة وداخل المجتمع بدلا من التعايش مع هذه الآفات الشيطانية.

السعودية تدفع ثمن مواجهة مشروع فارسي يعمل على تشويه الدين الحنيف، وهل يستفيد منه غير أعداء الإسلام، تحرك تنظيم داعش مخابرات باتت معلومة للجميع، على غرار القاعدة التي كانت تحت رعاية استخبارات دولية، احتضنت إيران عددًا كبيرًا من قيادات القاعدة، بل وجدوا في إيران ممرًا آمنًا ومراكز تدريب آمنة، لكن إيران غيرت من استراتيجيتها مع تنظيم داعش، فكبار قادة التنظيم كانوا مسجونين في سجن أبو غريب أخرجهم المالكي وبعدها تولوا قيادة التنظيم بعد تأسيسه.

دعوة الملك سلمان من إندونيسيا بحوار الأديان:

في زيارة الملك سلمان التاريخية لإندونيسيا أكبر بلد إسلامي لم يتطرق إلى الطائفية باعتبار أن السعودية قلب الإسلام النابض حول العالم الأمر الذي يتطلب قطع الطريق على دعاة الكراهية وحراس تراث الصدام التاريخي التي تقود سواء لحروب ذهنية أو مادية، لأن الأديان تسعى لحماية حقوق الإنسان وتمنع ظهور غوائل الغلو والتطرف في كل الأديان والثقافات.

أكد الملك سلمان على الحوار بين أتباع الأديان خصوصًا وأن السعودية أنشأت مركز الملك عبد الله لحوار الأديان (كاسيد) في العاصمة النمساوية فيينا، وأراد الملك سلمان إطلاق هذه الدعوة من إندونيسيا بلد الأكثرية المسلمة التي تتمتع بروح التعايش والتسامح مما كفل لها مناخًا سياسيًا مستقرًا، مهد لنهضة اقتصادية.

هذه الدعوة تجد صداها عبر الفهم الواسع والعميق للإسلام الذي يؤمن بالتعددية التي هي سنة الله في خلقه وفي الكون، وأتت الدعوة في زمن يتجه فيه العالم نحو انتكاسة في الاحتكام إلى الأدوات الخشنة وقعقعة السلاح، بينما هذه الدعوة تذكر أتباع الأديان بأنهم بحاجة إلى مزيد من (أنسنة) الإنسانية بعد أن قزمتها الأيديولوجيات المتطرفة، وأن العالم يحتاج العودة إلى التلاقح الحضاري والتعاون بين أتباع الأديان الرئيسية التي تخالف دعوة هنتجتون العالم الأمريكي الذي صاغ نظريته عن صدام الحضارات التي تؤمن بحتمية تقسيم العالم.

دعوة الملك سلمان أتت في وقتها بسبب أن العالم يتجه نحو لحظة مفصلية بأن العالم يتجه نحو تضارب المصالح التي تعيق الانسجام والتواصل الذي ساد في زمن العولمة بين مختلف البشر بدلاً من جعل الآخر قنابل موقوتة كما يتحدث الشعبيون عن المهاجرين في أوربا وفي الولايات المتحدة وهو افتراء فكري وخطر واقعي ينسف الاستقرار العالمي.

دعوة خادم الحرمين الشريفين لحوار الأديان هي دعوة تتجاوز الأفكار النمطية التي تؤمن بها إيران وتحاول استباحة المنطقة العربية وممارسة التهجير القسري والتغيير الديمغرافي في العراق وسوريا ومحاولة تشييع الأغلبية السنية في أنحاء العالم، بينما تجربة الملك عبد الله للحوار بين أتباع الأديان كانت ناجحة تتماشى مع دعوة الإسلام السمحة ما يعني أن السعودية تسعى بعزم نحو عالم خال من الكراهية والتطرف، إلى عالم يسعى إلى نشر ثقافة السلام والمحبة في الأجواء المزدحمة بالكراهية والخصام التي صنعتها أيديولوجيات دول مثل إيران وجماعات مثل القاعدة وداعش وغيرها مسلمة وغير مسلمة.

* أستاذ بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة

التجربة التونسية في مواجهة الإسلام السياسي

فشل الإخوان في مصر وعنف ليبيا من أهم أسباب التوافق في تونس

تاريخيًا تعتبر جماعات الإسلام ا لسياسي في تونس من أقدم الجماعات في المغرب العربي حيث كان لحركة الاتجاه الإسلامي التي أصبحت بعد عام ١٩٨٩م، حركة النهضة، تواجد منذ سبعينات القرن الماضي وعلاقات وتعاون مع مثيلاتها في الجزائر، ومصر، والمغرب على المستوى الفكري والتنظيمي والدعم. لقد عاشت هذه الحركة فترة هامة من مراحلها بين السجون والمنافي ولها أنصار وموالين، أكدوا حضورهم والتفافهم حولها وبرهنوا على تنظيمهم بعد الثورة (٢٠١٠م) حيث تمرسوا على العمل السري. ونجحوا في فرض خطابهم الخاص وإرساء بنية فكرية لذلك الخطاب وأصبح المختصون يتحدثون عن خصوصية الإسلام السياسي التونسي المتجذر في بيئته السياسية والاجتماعية. وقد"نشأت الحركة الإسلامية لتجيب على الأسئلة الكبرى حول الوجود والتاريخ والدين ونظام الحياة والموقف من الحداثة والقضية الفلسطينية والعلاقة مع الغرب ومواقف الغرب من الإسلام والمستقبل العربي."

العميد المختار بن نصر

ومع انطلاق عملية الانتقال منذ ثورة ٢٠١٠م، وسيرها البطيء في ظل أزمات سياسية متعددة انتعشت حركة الجهادية وتنامى معها التطرف. وبعد سقوط النظام السابق وأمام الفراغ الكبير الذي أحدثته الثورة، ظهرت المجموعات الراديكالية وشرعت في التمركز على الساحة ونشر أفكارها واستمالة الآلاف من الشباب الذين فقدوا الأمل في إصلاحات النظم السابقة. ومن ثم تصرفت حركة النهضة بشكل منهجي ودعمت مركزها السياسي.

أثناء الثورة تأسست في تونس جماعة سلفية جهادية (ابريل٢٠١١م) وشرعت بالاجتماعات والتجمعات وباشرت الدعوة لفكرها المتطرف من خلال الخيام الدعوية التي أقيمت في الساحات العامة وأمام المدارس والجامعات وفي الأسواق وتطور عملها إلى اعتداء على السلطة والنظام العام وبرزت أحزاب دينية أخرى تحمل نفس الفكر المتطرف وفضلت العمل السياسي وعدم الالتجاء إلى العنف. وبذلك أصبحت الساحة السياسية بعد الثورة بمثابة المختبر المفتوح على تفاعلات هذه التيارات المتوافقة والمتنافرة والمتضادة أحيانًا. وعلى امتداد سنوات الثورة الست عاشت التجربة التونسية صعود التيارات الإسلامية ووصل بعضها إلى السلطة وواجه مسار الانتقال الديمقراطي صعوبات جمة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي كادت أن تعطل المسيرة وتذهب بنجاح التجربة، إذ ازداد منسوب العنف وتطور الإرهاب وتزايدت الاعتداءات على رموز السلطة وتفشى الفساد وأصبحت الدولة عاجزة عن الحلول لوضع أضحى يتردى بصفة مستمرة، ومل الشعب من الوعود وفقد ثقته في الطبقة السياسية. لكن غلب مناخ الحكمة والتوافق ليعطي مع بروز كل أزمة مجالات للتجاوز والحل وتتواصل مسيرة الإصلاح ببطء لكن بثبات وتفاؤل.

كيف ظهرت هذه الجماعات الإسلامية وانتشرت في تونس؟ ماهي علاقاتها بجماعات الإسلام السياسي الخارجية وبالثورة التونسية؟ وكيف تعاملت الدولة والشعب مع هذه الجماعات، وكيف يتم التعايش بين الجانبين في التجربة التونسية؟ هذا ما سيتم طرحه في هذه الورقة.

١-ظهور جماعات الإسلام السياسي

كانت ولادة الحركة الإسلامية في تونس من رحم التيار الإخواني ثم وضعت لنفسها نمطًا وطنيًا، ومرت بعديد المحطات

الهامة. لقد كانت أهم وأنضج هذه الجماعات حركة النهضة التي استلهمت أفكارها ومبادئها من فكر منظري الإخوان المسلمين في مصر وعلى رأسهم سيد قطب، إلى جانب مفكرين بارزين مثل مالك بن نبي وعلال الفاسي وغيرهما، بيد أن قادتها خاصة راشد الغنوشي، أكدوا مرارًا قبل الثورة وبعدها، أن النهضة طورت منهجها وغيرت مقارباتها وباتت متجذرة في واقعها التونسي..."إن الحركة الإسلامية في تونس ذات خلفية فكرية متنوعة تداخلت فيها في محصلة التحليل عناصر ثلاثة: التدين التونسي التقليدي..... أو المذهب المالكي، والثقافة الإصلاحية المشرقية، والثقافة العقلانية الحديثة".

أكدت النهضة في بيان تأسيسها أنها ذات مرجعية إسلامية، وتسعى إلى "النضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي كخطوة باتجاه تحقيق الوحدة العربية، فالوحدة الإسلامية وتحرير فلسطين". وأضافت أنها لا تقدم نفسها ناطقًا رسميًا باسم الإسلام، وحددت جملة من الأهداف منها: بعث الشخصية الإسلامية لتونس، وتجديد الفكر الإسلامي، والسعي إلى أن تستعيد الجماهير حقها في تقرير مصيرها، وضمان تنمية اقتصادية عادلة.

وجددت النهضة التزامها بالمنهج الديمقراطي في التداول على السلطة، وبمبادئ حقوق الإنسان، ونبذ العنف. وأعلنت بوضوح قبل ثورة يناير ٢٠١١م، وبعدها أنها تقبل بصحيفة الأحوال الشخصية التي منحت المرأة التونسية حقوقًا واسعة، باعتبار أن ما ورد في تلك الصحيفة اجتهاد من ضمن اجتهادات إسلامية. وقد تطورت الحركة عبر الزمن وتأقلمت مع متطلبات المجتمع وثقافته ونموذجه المجتمعي."وأسفرت عملية التفاعل بين الفكر الإسلامي الوافد وبين الواقع التونسي عن بلورة ما يمكن اعتباره على نحو ما صيغة تونسية للفكر الإسلامي وللحركة الإسلامية وتمخض ذلك عن قناعة عامة في الوسط الإسلامي أن تونس لا يناسبها أن تستورد حل ثوري وإنما بحاجة إلى حل يتفاعل مع البيئة التونسية لا يقلب الأوضاع رأسًا على عقب. وأدى ذلك التدرج إلى تغيير اسم أكبر الحركات الإسلامية في تونس ليساير التغيرات وأسلوب عملها السياسي من الجماعة الإسلامية(١٩٧٩م) إلى حركة الاتجاه الإسلامي (١٩٨١م) ثم إلى حركة النهضة (١٩٨٩م) وإلى حزب حركة النهضة (٢٠١١م) كما طورت أدبياتها و أضحت لها بعض المساهمات الفكرية لمؤسسها راشد الغنوشي وساعدت الظروف الدولية والمحلية بعد الثورة على انتعاش الظاهرة الإسلامية بتونس، وقد نشأت جماعات الإسلام السياسي من صراع " فكان الصراع في العمق ليس بين تيار تحديثي وتيار تقليدي محافظ بقدر ما كان صراعًا بين مشروعين للتحديث مشروع يقوده تيار التغريب على حد تعبير راشد الغنوشي .وبين تيار التعريب حيث لا يرى التيار الأول طريقًا للدخول بالبلاد في العصر من دون تهميش الإسلام أو في الأقل تطويعه للقيم الغربية ."

لقد تمكنت الجماعات الإسلامية من الانتشار بسهولة في البلاد بسبب ضعف الخطاب الديني والفشل في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية العالقة كالتنمية والبطالة، فبرزت رموز التيار السلفي كمكون جديد من مكونات" الإسلام السياسي التونسي" وتزايد دور السلفيين السياسي في البلاد منذ ٢٠١١م، لعدة أسباب أهمها:

- انتشار الفكر السلفي المحافظ خاصة في الجنوب والأحياء الشعبية بالمدن الكبرى.
- محاولات رموز من تيار السلفية الجهادية الاستفادة من أخطاء حركة النهضة التكتيكية والاستراتيجية ليقدموا أنفسهم كبديل عنها مستفيدين من تراجع المستوى العلمي والثقافة الدينية والنضج الفكري لدى الشباب ومن مناخ الضعف الأمني والسياسي والإعلامي.
- تسببت عقود لمحاصرة حرية التفكير والتعبير في انتشار تيار سلفي محافظ داخل حركة النهضة ذاتها.
- وجود قوى وطنية وعربية ودولية تسعى إلى تشجيع نمو التيارات السلفية المحافظة وإضعاف التيارات العقلانية التحديثية للإسلام حتى تسهل عملية إضعاف دور الإسلام في الحياة العامة ثم تهميشه وتوريطه في صراعات عقائدية وايديولوجية وسياسية. ومن المفارقات أن تزامن انتشار السلفية الجهادية في تونس مع انطلاق عملية التحول الديمقراطي بعد الثورة التي كان من المفترض أن تجعل أفكار تلك العناصر أقل شعبية، لأن مناخ الحريات مكن الجماعات الإسلامية من الإعلان عن نفسها والانخراط في العمل السياسي ومكن هذا المناخ الناشئ حزب حركة النهضة الإسلامي من الحكم حيث فاز في أول انتخابات بعد الثورة (أكتوبر٢٠١١م) وكذلك حزب جبهة الإصلاح السلفي الذي شارك في انتخابات أكتوبر (٢٠١٤م) وظهرت أحزاب إسلامية أخرى مثل "حزب التحرير " وتنظيم" أنصار الشريعة". ويمكن إرجاع أسباب تطور الجماعات الإسلامية المختلفة ونموها

الحركة الإسلامية في تونس ولدت من رحم الإخوان في مصر واستلهمت أفكارها ومبادئها من سيد قطب وابن نبي والفاسي

سعت قوى ثلاثية لتشجيع التيارات الجهادية وإضعاف التيارات الإسلامية المعتدلة لخلق صراعات عقائدية وسياسية

لحالات المنع التي امتدت حقب في عهد الزعيم الحبيب بورقيبة (١٩٥٧ إلى١٩٨٧م) وزين العابدين بن علي (١٩٨٧الى٢٠١١م). مع تهميش التعليم الديني وفرض رقابة مشددة على المساجد. وحتى بعد الثورة تم التركيز على معالجة القضايا السياسية والدستورية وإغفال القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سببًا في اندلاع الثورة الأمر الذي غذى الإحساس بالإحباط بين أوساط الشباب.

ولفهم جذور السلفية في تونس لا بد من فهم أسباب تهميش حكومات ما قبل الثورة للدين منذ استقلال البلاد (١٩٥٦م)، فقد سعى بورقيبة إلى السيطرة على الفضاء فأغلق التعليم الديني الزيتوني وتم تعويضه بكلية الشريعة وأصول الدين ومنذ تسلم زين العابدين بن على السلطة حاول استخدام الدين لتعزيز شرعيته في البداية، فحاول المصالحة وتمت إعادة الزيتونة إلى وضعها السابق وعفى عن زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي الذي كان محكومًا بالإعدام، ووعد بالسماح للحركة بالعمل السياسي وخفف القيود على أعضائها، لكن عندما ظهرت قوة الحركة في انتخابات (١٩٨٩م) تراجع النظام وعاد لتضييق الخناق على رموزها وسجن المئات منهم ودفع بالكثيرين للبحث عن ملاذات آمنة، فانتقلت قيادة الحركة إلى أوروبا وتمت السيطرة الأمنية على المساجد، وفرضت قيود على الملابس والحجاب واعتبر أي تعبير علني عن التدين تهديدًا للمجتمع.

لذلك لجأت حركة النهضة للعمل السري، وبدأ صعود الحركة السلفية وهي حركة تعتمد قراءة حرفية للنصوص الدينية، وغالبًا ما تصنف السلفية إلى فئتين: السلفية العلمية، وهي غير سياسية وترفض الخروج عن الحكام، والسلفية الجهادية التي تؤمن بالعمل المسلح لإقامة دولة إسلامية. وقد نمت الأولى في تونس في فترة التسعينات واستمالت الكثير من الذين كانوا يرغبون في المعرفة الدينية عبر القنوات الفضائية والكتب والحلقات، وكان النظام متسامحًا مع هذا التيار وأنشطته ظنًا أن هذا التيار قد يكون البديل لحركة النهضة لكن مع ذلك ظهرت السلفية الجهادية وانخرط كثير من التونسيين في أعمال الإرهاب والقتال أثناء الغزو السوفيتي ثم الأمريكي لأفغانستان، وغزو العراق (٢٠٠٣م)، ويمكن تفسير تطور الحركة السلفية الجهادية في تونس بعد الثورة بعدد من العوامل منها صعود الايدولوجيا الجهادية في بعض أنحاء العالم، إضافة إلى الفراغ الأمني الذي شهدته البلاد ، كما ساهمت الأنشطة الدعوية والخيرية من توسيع نفوذهم في المجتمع وتجنيد المتشددين في الضواحي الفقيرة والمناطق الداخلية خاصة (سيدي بوزيد وجندوبة والقيروان والقصرين) فقدموا المساعدات للمحتاجين وأغاثوا الفارين من الصراع الليبي (٢٠١١م) ونجحوا في إقامة شبكات تهريب في المناطق الحدودية الفقيرة وفتحت لهم المنابر الإعلامية للتعبير عن أفكارهم وآرائهم.

كان المناخ المتساهل وموقف حكومة "الترويكا" بعد الثورة (ائتلاف بقيادة حزب حركة النهضة) شجع وساعد على انتشار ذلك التيار وأفكاره وبرغم اشتراك تلك الجماعات في نفس الأفكار والمبادئ وتعاونها فيما بينها، لذلك يمكن القول أن تيار مثل" أنصار الشريعة المرتبط بالسلفية الجهادية يشكل كيانًا فريدًا تأسس في أبريل ٢٠١٢م، بعد أن تم الإفراج عن مؤسسة سيف الله بن حسين المعروف باسم "أبو عياض" في إطار العفو العام الذي شهدته البلاد..

والحقيقة أن عدم وجود قيادة موحدة لتنظيمات" أنصار الشريعة" يعود إلى أن هذه التنظيمات كانت تعمل سرًا للقاعدة وتأكد ذلك بعد التحقيقات في ملف محاكمة "أنصار الشريعة" واقتصرت تحركات هذا التنظيم على تركيز هياكله التنظيمية في عدد من المدن وكان له تواجد مكثف بالجنوب والوسط الغربي من البلاد. في سبتمبر ٢٠١١م، عقد مؤتمر سلفي عربي بالعاصمة التونسية حضرته عدة جماعات سلفية من عدد من الدول العربية والإسلامية وكان ذلك يحدث لأول مرة في تاريخ تونس، وفي يوليو ٢٠١١ م، عقد مؤتمر جمع العائلة الإسلامية الموسعة للتيار الإسلام السياسي والتيار السلفي بكل مكوناته في منطقة "سكرة" بالعاصمة وقد تم الاتفاق على خارطة طريق تعتمد ظاهريًا توحيد العمل الإسلامي في تونس وقد حضر الاجتماع رموز من حركة النهضة مع رموز التيار السلفي وكان يهدف إلى تحديد تقاسم الأدوار من أجل تمكين الإسلاميين من الوصول إلى الحكم. وقد فتح نجاح حركة النهضة في انتخابات أكتوبر ٢٠١١م، الباب أمام أنصار الشريعة للعمل والتحرك بشكل مريح. وتتكون حركة أنصار الشريعة من ثلاثة أجيال من الجهاديين ذوي الخلفيات المختلفة .جيل الجهاديين الذي ينتمي إلى تنظيم القاعدة والذين حوكموا في تونس، والجيل الذي يشتبه في انضمامه إلى القتال في العراق بعد الغزو الأمريكي (٢٠٠٣) ووجدوا في نفس السجون خلال العقد الماضي وساعدهم السجن على الإعداد والتنظيم والتأطير لحركة السلفية الجهادية التي

سينبثق عنها فيما بعد "أنصار الشريعة"، وبعد الثورة انضم جيل ثالث أصغر سنًا تم استقطابه وتسييسه بسرعة بفعل مناخ التحرر وحرية الإعلام التي شهدتها البلاد. لكن التيار العنيف داخل الحركة غلب ودفع إلى أعمال عنف متعددة في تونس. إذ شهدت الأشهر الستة الأولى لسنة ٢٠١٢م، عمليات عنف ضد رموز المجتمع المدني من مثقفين وسياسيين بتونس وحاول التيار إنشاء إمارات إسلامية في بعض المناطق وكانت كل العمليات تنتهي بالإفلات من العقاب وشهد العام ٢٠١٢م، حركة كبيرة في تسفير الشباب لسوريا ويعتبر "أنصار الشريعة" أحد الأطراف النشطة في هذا التجنيد، كما كثف تعامله مع شبكات التهريب وكانت سنة م،٢٠١٣ سنة صعبة على أكثر من صعيد حيث تواترت العمليات الإرهابية ضد قوات الجيش والأمن فتم تنفيذ قرابة ١٥ عملية إرهابية في عدة مناطق. وكان اغتيال الناشطين الحقوقيين شكري بالعيد ومحمد البراهمي في فبراير ويوليو ٢٠١٣م، إيذانا بنهاية الهدنة بين الحكومة التونسية و"أنصار الشريعة "التي أثبتت التحقيقات تورطها في الاغتيالين وتصاعدت وتيرة العنف بالاعتداء على السفارة الأمريكية (٢٠١٣م) وأظهرت التوقيفات العديدة في صفوف عناصر هذا التيارأن هناك مخططات للاغتيالات وعمليات إرهابية وتم إعلان تيار "أنصار الشريعة" في أغسطس ٢٠١٣م، تنظيم إرهابي وفي سنة٢٠١٤م، تم تصنيفه من طرف أمريكا كتنظيم إرهابي دولي.

أما "حزب التحرير" فقد أصبح ثالث حزب إسلامي في تونس ينشط بشكل قانوني بعد الثورة، على غرار حركة النهضة، التي تقود الائتلاف الحاكم في البلاد وحزب جبهة الإصلاح السلفي، وظهر حزب التحرير في تونس عام ١٩٧٨م، كامتداد للحزب الذي أسسه الفقيه الراحل تقي الدين النبهاني بالقدس عام ١٩٥٣م، ثمّ أسس فروعًا له في كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر. وهو محظور في عدد من الدول العربية والغربية. ورغم أنه ليس حديث النشأة، عكس حزب جبهة الإصلاح الذي حصل على ترخيص في مايو ٢٠١٢م، فإنّ "حزب التحرير" لم يتحصل على ترخيص إلا في ١٧يوليو٢٠١٢م، ويقول عضو المكتب الإعلامي بحزب التحرير عماد الزواري أن رئيس الحكومة السابقة الباجي قائد السبسي "رفض شخصيًا" منح التأشيرة لحزبه، الذي يسعى لإعادة العمل بالخلافة الإسلامية." ويضيف "الحصول على ترخيص للعمل السياسي لم يكن هاجسنا. نحن حصلنا على تأشيرتنا من الله"، مشيرًا إلى أن حزبه لم يتوقف عن العمل يومًا" رغم المضايقات في العهد السابق.وتعرّضت قيادات "حزب التحرير" إلى اعتقالات ومحاكمات عام ١٩٨٣م، في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، وإلى موجة ثانية من الملاحقات بعد صعود زين العابدين بن علي إلى الحكم، لا سيما عام ١٩٩١م. ومنع الحزب من العمل بسبب توجهاته التي تهدف لإقامة الخلافة الإسلامية وهو مبدأ يرفضه قانون الأحزاب الذي يتمسّك بمدنية الدولة وبالنظام الجمهوري. ويعتبر حزب التحرير التونسي نفسه قادرًا على تنظيم الحياة المعاصرة ضمن إطار إسلامي محض، بعيدًا عن أفكار العصر التي يعتبرها دخيلة على الفكر الإسلامي. وصاغ مشروع دستور ينظم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، استمدّت جميع فصوله من الأحكام الإسلامية.

ورغم أن مبادئه ترتكز على أحكام الشرع الإسلامي، فإنّ حزب التحرير ينفي أن يكون حزبًا سلفيًا مثلما تصفه بذلك أوساط سياسية وإعلامية. ويقول مكتبه الاعلامي "إنه حزب سياسي منظم عكس الحركة السلفية التي ليست منظمة أو مؤطرة ولا تملك برنامجًا واضحًا لتغيير الأوضاع".

وأثار إصرار الحزب على الفكر الديني وعدم تقبله لمبادئ الديمقراطية انتقادات كبيرة لدى الأوساط العلمانية التي تتزايد مخاوفها من ظهور هذه الحركات بعد الثورة. في سنة ٢٠١٦ م، أصدرت المحكمة الابتدائية قرارًا بتعليق نشاط حزب التحرير ثلاثين يومًا بسبب مخالفته قانون الأحزاب الصادر في ٢٠١١م، بناء على طلب تقدمت به الحكومة وأعلن «حزب التحرير" أنه لن يمتثل للقرار القضائي بتعليق نشاطه لمدة شهر بسبب مخالفته قانون الأحزاب، داعيًا السلطات إلى التراجع عن القرار.

وقال عضو هيأة الحزب محمد ناصر شويخة أن الحزب "لن يوقف نشاطه وسيواصل عمله"، ووصف القرار بأنه "تنفيذ لحرب المستعمر الأميركي والإنجليزي على حزب التحرير في العالم لمنعه من العمل والتضييق عليه".

٢- علاقات جماعات الإسلام السياسي:

أ-علاقات "حركة النهضة"

لم تمر ستة أشهر على انطلاق الثورة التونسية، حتى انطلقت حركة النهضة في فتح قنوات التنسيق مع التيار السلفي بشقيه العلمي والجهادي وتم ضبط ملامح التعامل بين الطرفين والالتزام بقواسم مشتركة رغم الخلافات. وانتظم بتونس المؤتمر السلفي سالف الذكر في محاولة لترشيد الظاهرة الإسلامية والسلفية، لكن برزت الخلافات وتضاعف نسق المظاهرات السلفية الداعية إلى فرض تطبيق الشريعة وتحركت الجمعيات الكثيرة المساندة لهذا التيار للسيطرة على المساجد وأصبح التيار يكتسح كل يوم فضاءات جديدة كالمساجد ودور الثقافة. وتعتبر حكومة" الترويكا" (تحالف النهضة وحزبين علمانيين) أول تجربة وأول اختبار لحكم الإسلاميين في تونس، فقبل الثورة كانت النهضة جزءًا من تجمع سياسي نشأ عام ٢٠٠٥

وأطلق عليه اسم مجموعة ١٨ أكتوبر٢٠٠٥م، ويضم أبرز أطياف المعارضة اليسارية والليبرالية والإسلامية.

لكن أغلب مكونات ذلك التجمع لم تنخرط في حكومة "الترويكا" إذ رفضت بعض الأحزاب من وسط وأقصى اليسار التحالف مع حزب حركة النهضة ويبررون ذلك باختلاف الرؤى والبرامج. واحتدمت الخلافات بين النهضة وشريكيها في الحكم حول التعامل مع السلفيين بعد أن تفاقمت المظاهرات السلفية وتحولت إلى أعمال شغب ومهاجمة الفنادق والتعدي على المواطنات من أجل اللباس واتهمت النهضة بالتعامل اللين مع التيار السلفي في اعتدائه على جامعة منوبة، وأصبحت أطراف الحكم الثلاثة تتبادل التهم وخيم جو من التوتر في ظل العجز على الأداء وتلبية المطالب الشعبية الملحة، فتقدم الاتحاد العام التونسي لشغل أكبر منظمة نقابية بمبادرة للحفاظ على مدنية الدولة التي أصبحت مهددة أمام التلويح السلفي بتغيير النموذج المجتمعي التونسي .فقبلت حركة النهضة انخراطها في المبادرة بعد تردد ،وكثفت الحكومة من تحذيراتها للتيار السلفي مع تنبيهه كل مرة للتقيد بالقانون .لكن لم تستطع حركة النهضة السيطرة بشكل كامل على التيار السلفي الذي خفض من منسوب العنف لكنه ظل عصيًا على الانصياع لقوانين الحياة السياسية. وتواصل تمرد تيار أنصار الشريعة ولجأ في آخر المطاف إلى حمل السلاح في وجه الدولة.

أنتج صعود تيار الإسلام السياسي في تونس نوعًا جديدًا من العلاقات بين التيارات الإسلامية مع بعضها البعض، بين الإسلام السياسي والإسلام السلفي وبين الإسلاميين والعلمانيين وبين الإسلاميين والغرب."و تحكم هذه العلاقات ثنائية الصراع والتوافق من خلال مسائل الهوية والتدين وطبيعة الحكم والعلاقة مع الغرب "فالتوافق والخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين ينبع من نظرتهم للدين والهوية .فحركة النهضة حاولت التعامل مع المسألة بتطوير النظرة التقليدية فأصبحت تقبل النقاش في المسائل الدينية وتؤكد على احترام الحريات برغم وجود أطراف رافضة لهذا التمشي والأكثرية ذاهبة في التوافق رافعة شعار الإصلاح الديني وتؤكد أن ذلك لا يتعارض مع الديمقراطية. وبخصوص علاقة حركة النهضة بالسلفيين فيغلب عليها التوافق، فالنهضة لا تستمد جذورها من المرجعية السلفية وتسعى للبحث معهم على عناصر تلاق وتدعوهم للحوار ولرفض العنف. ومرت علاقة حركة النهضة "بأنصار الشريعة" بمرحلتين، مرحلة التقارب، ومرحلة المواجهة، تميزت الأولى والتي امتدت من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ م، بسرعة انتشار التنظيم وتمكنه من التحرك والاستقواء أثناء فترة حكومة حمادي الجبالي(الأمين العام لحركة النهضة) تم تواصل في الفترة الأولى من حكومة علي العريض (قيادي في النهضة) وابتدأت مرحلة المواجهة منذ الاعتداء على السفارة الأمريكية في ١٤ سبتمبر ٢٠١٣م، وساءت العلاقة أكثر مع العثور على ألغام في جبل "الشعانبي" أودت بحياة العشرات من قوات الأمن والجيش. وأمام اشتداد الأعمال الإرهابية اضطرت الحكومة إلى تصنيف أنصار الشريعة تيارًا إرهابيًا، فأصبحت الحرب مفتوحة بين الطرفين. وتعتقد النهضة أن الظرف غير موات ولا يساعد على تطبيق كل مبادئ الحركة لذلك فهي تلجأ إلى استراتيجية كسب النجاح المرحلي بالتوافق مع العلمانيين وتسعى إلى إرضاء الغرب وإقناعه بأنها حداثية. أما العلمانيون فيؤكدون في مواقفهم على ضرورة فصل الدين عن الدولة وتعايش الدين مع القيم الكونية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبينما يريد السلفيون دولة إسلامية حالاً تريد النهضة دولة إسلامية في المدى المتوسط.

ويريد العلمانيون دولة ديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة وضمان الحريات الأساسية بما فيها حرية المعتقد. أما علاقة الإسلاميين بالغرب فهي تتسم بالقبول المرتكز على قواسم مشتركة كالقبول بالديمقراطية ومقاومة دكتاتورية السلطة واحترام حقوق الإنسان وتطور علاقة الدين بالدولة. علمًا أن الإسلاميين الذين عاشوا عقودًا يتمتعون باللجوء السياسي داخل تلك الدول تغيرت نظرتهم، فلم يعد الغرب في نظرهم مصدر الشر والخطر الأكبر على الحضارة الإسلامية، بعد حوارات ولقاءات وتعايش مع الغرب استمرلعقود من الزمن.

وتبدو علاقة حركة النهضة بأمريكا في تحسن ملحوظ، فقد زار كبار مسئولي الحزب بعد الثورة أمريكا التي قدمت دعمًا سياسيًا وماليًا للحكومة من خلال القروض الميسرة والاستثمارات والمساعدات الأمنية والعسكرية وكذلك أوروبا، إذ قامت ألمانيا وفرنسا بإسقاط جزء من ديون تونس وحولتها إلى استثمارات وقامت دول آسيوية مثل اليابان والصين بخطوات مماثلة فقدمت الهبات والقروض الميسرة والترفيع في حجم الاستثمارات. هكذا تحولت علاقة الإسلاميين بالغرب من حالة العداء إلى تحالف يتطور باطراد.

ب-علاقات تيار "أنصار الشريعة"

لقدُضرب تيار أنصار الشريعة في تونس منذ تصنيفه كتنظيم إرهابي في العمق حيث تم تدمير كل مكوناته وتفكيك هيكله واللجنة الشرعية التي تضم قيادات التنظيم وتفكيك مكاتبه الوطنية السياسي والدعوي والاجتماعي والإعلامي والأمني الذي يضم الجناح المسلح، والذي تم كشفه خلال التحقيقات. كما تم قتل معظم قياداته في اشتباكات متفرقة وخاصة في كميني قفصة (القطار وسيدي عيش ٢٠١٥)، فقد كان للتيار علاقات تقارب ومواجهة مع حركة النهضة، كما أن له علاقات جيدة

مع الأحزاب السلفية المعترف بها كحزب جبهة الإصلاح وحزب الأصالة وحزب الرحمة وحزب التحرير التي كانت تشاركه كل تظاهراته ولم تتبن موقف الحكومة الذي صنفه تيارًا إرهابيًا.

لهذا التيار علاقات مع جمعيتين لأنصار الشريعة في ليبيا واحدة في مدينة بنغازي والأخرى في مدينة درنة حيث تسيطر القاعدة وتتكاثر مراكز تدريب الجهاديين، ومن أبرز قيادات "أنصار الشريعة الليبي" محمد الزهاوي قتل في إحدى المعارك(٢٠١٥م) وسفيان بن قمو الذي يوفر الحماية لأبي عياض قائد أنصار الشريعة منذ فراره إلى ليبيا في نهاية ٢٠١٣ علمًا أن هذا الأخير لم يعد يحظ بالمكانة الكبيرة في صفوف التنظيم منذ فراره من تونس، حيث نشأ صراع حول من يتولى القيادة والتسيير بعد أن أصبح التيار ممنوعًا قانونيًا.

ولتيار أنصار الشريعة علاقات مع "داعش" تعود إلى ما قبل احتلال الموصل بعامين عندما كان يتم تجنيد تونسيين للقتال في سوريا. ومنذ معركة الموصل (يونيو ٢٠١٤) التي حقق فيها تنظيم "داعش" انتصارات ميدانية أعلن أبو عياض في بيان نشره بعنوان فتوحات" داعش "أنه يطلب من كل الفصائل والكتائب الجهادية بما في ذلك "القاعدة "وجبهة النصرة التوحد والاجتماع في رمضان ٢٠١٤ م، لوضع خطة موحدة للتحرك. لقد دخل تيار أنصار الشريعة مرحلة الأزمة منذ أن خسر حلفاء له كانوا في الحكم فأصبحت قدراته على الحركة والمناورة محدودة للغاية مع أنه مازال يحظى بمساندة الجمعيات السلفية التي ترفض إلى اليوم تصنيفه تنظيمًا إرهابيًا ويبقى مستقبله في ليبيا مرتبطًا بمآل تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في هذا البلد. ومع صعود التيار الديمقراطي الليبرالي والمستقلين في ظل مطاردة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لهذا التيار سيكون المستقبل صعبًا.

ج-علاقات حزب التحرير

حزب التحرير في تونس، هو فرع حزب التحرير الذي تأسس سنة ١٩٥٣م، في القدس على يد القاضي تقي الدين النبهاني، ورئيس مكتبه السياسي في تونس هو عبد المجيد الحبيبي، وترتبط أفكار حزب التحرير بكافة فروع الحزب في العالم، حيث يدعو إلى "استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة"، ويتبع الفرع التونسي إلى قيادة الحزب المركزية .تم إعطاء التأشيرة للحزب في تونس في ١٧يوليو ٢٠١٢ م، بعد الثورة التونسية.

يتخذ الحزب من البلاد الإسلامية مجالاً لعمله لإقامة دولة الخلافة، ولديه ناطقين رسميين في عدد من البلاد الإسلامية، والكثير من المكاتب الإعلامية، وله انتشار واسع في العالم، مثل فلسطين ولبنان وتونس و شرق آسيا، والمملكة المتحدة وأستراليا. والحزب محظور في معظم الدول العربية والإسلامية، وفي ألمانيا وروسيا.

في المنطقة العربية شهدت علاقاته مراحل من المد والجزر، فبينما كانت بعض الدول تبطش به، كما كان الحال في ليبيا و العراق، نجد له نشاطات رسمية في دول أخرى مثل لبنان والسودان ومصر. ومنذ سنة ٢٠١٢م، يعيش الحزب في تونس بعض التضييقات وخلافًا لباقي الحركات الإسلامية ويعود السبب في ذلك إلى أن الحزب يدعو إلى تقويض نظام الحكم القائم وإحلال الخلافة كبديل ويعتبر أن الحكام الحاليين يطبقون أنظمة وضعية ودولتهم "دار كفر"،ويعرف في دستوره الذي يسميه "مشروع دستور دولة الخلافة" في المادة الثانية دار الكفر على أنها «هي التي تطبق أنظمة الكفر،ويكون أمانها بغير أمان الإسلام". وتقول المادة ١٩١"المنظمات التي تقوم على غير أساس الإسلام، وتطبق أحكام غير أحكام الإسلام، لا يجوز للدولة أن تشترك فيها، وذلك كالمنظمات الدولية مثل هيأة الأمم ومحكمة العدل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وكالمنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية ".

التجربة التونسية في مواجهة جماعات الإسلام السياسي متميزة بسبب الحكمة والتوافقات والدفع بمسيرة البناء

أما في العالم الإسلامي فإن لحزب التحرير انتشارًا علنيًا في إندونيسيا وماليزيا، كما أنه له وجود كبير في وسط آسيا، وبخاصة في أوزبكستان، وقد حُظر حزب التحرير في بنغلاديش.

٣- تعايش الجماعات الإسلامية في التجربة التونسية

١- تطور نظرة "النهضة" للحكم

انتقلت حركة النهضة عبر مسيرتها من موقف رافض للتحديث رفضًا مطلقًا إلى رفض معدل ولعل الموقف الرافض للمشروع التحديثي في تونس غداة الاستقلال(١٩٥٦م) كان وراء ظهور الحركة الإسلامية وكان الرفض يشكل المضمون الإسلامي لمشروعية وجودها والمحدد لقاعدتها الاجتماعية التي أعطت القوة السياسية لها في سبعينات القرن الماضي لذلك لم يكن من اليسير التفريط في هذا الموقف "العداء الخالص والشامل لمشروع الدولة الوطنية الحديثة وللنخب المدافعة عنه".

باعتبار أنه يمس عوامل ظهور الحركة والأسباب الاجتماعية التي ساعدت على بروزها.

بهدف فك الارتباط بين الديني والاجتماعي في محاولة لخصخصة الديني أي جعله مسالة "ضمير شخصي" فركز مجال التحديث على المسائل التي يهيمن عليها الدين سواء كانت نصا أو ممارسة اجتماعية أو سلطة المشايخ ومؤسسات (المحاكم

الشرعية) فتم تباعا إصدار صحيفة الأحوال الشخصية وإلغاء التعليم الزيتوني وإلغاء المحاكم الشرعية وإبطال دور الفقيه والقضاء الديني في القانون مع إنشاء محاكم مدنية تقوم على القانون الوضعي وكذلك إلغاء الأحباس أي تفكيك مؤسسات "الصدقة الجارية" كل ذلك دفع بظهور الحركة الإسلامية، كحركة احتجاجية.

وفق هيمنة الأنموذج الحداثي الأوروبي وثانوية الأنموذج الإسلامي الذي خضع للتوظيف والانتقائية فكان مرجعية غير أساسية. عجل العامل الاقتصادي وفشل تجربة التعاضد ١٩٦٩م، في ظهور حركة اجتماعية باسم الدين ووضفت الحركة الإسلامية ذلك الفشل واستثمرت الطاقة الاحتجاجية التي عبرت عنها البطالة وازدياد نسبة الفقر والنزوح من الأرياف إلى المدن أدى ذلك إلى تأزم المشروع التحديثي وأعطى الحركة الإسلامية مشروعية الظهور بداية من السبعينات (١٩٧٣م) وكان موقفها الرفض الشامل لمشروع التحديث وتقديم البديل في مشروع الإسلام الشامل.

وتوترت العلاقة بين نخبتين متمايزتين من حيث المرجعية والمشروع والبدائل تمايزًا يحيل إلى التصادم والإقصاء المتبادل، ومن هنا يأتي عمق الرفض والقطيعة بين المشروعين. ومع تراكم تجارب الحركة الإسلامية في صراعها مع السلطة على امتداد عقود من الزمن، أصبح للحركة معرفة ودراية بالواقع السياسي التونسي فتراجعت نسبيًا عن نهج الرفض الشمولي القطعي لمشروع الدولة الوطنية وتبنت نوعًا آخر من الرفض "رفض معدل" فيه مبدأ القبول والتواصل وترك كل ما يؤسس للقطيعة.وأصبح الحديث عن "كيان وطني" بدل مفهوم" الأمة" وأصبحت حركة النهضة تطالب "بحماية الاستقلال والسيادة الوطنية" وكانت تشكك في استقلال البلاد وتدعو إلى تحريرها. ثم شرع في مراجعة المواقف بعد الخطاب وأصبحت هناك إشادة بالحداثة في بعدها السياسي " ضمان الحريات ووجود الديمقراطيات."

وقد رافق هذا التدرج مخاض آخر في مجال تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة والدولة. كانت حركة النهضة ترفض هذا رفضًا قاطعًا، وعبرت عن ذلك الرفض عند تأسيسها(١٩٨١م) تحت اسم حركة الاتجاه الإسلامي وذلك متأت من فهم الحركة في تلك المرحلة للعلاقة بين الدين والسياسة القائمة على ارتباط بنيوي. ويعني ذلك أن لا مجال للقطيعة بين المجالين، لأن الحركة تعتبر السلطة ضرورة في الإسلام حيث يعبر راشد الغنوشي عن ذلك في " الوظيفة الاجتماعية للسلطة في الإسلام"(٢٤) وكان لا بد لحركة النهضة من إحداث ثورة في مجال قراءتها لقضية المرأة وبينت أنها مجددة في المجال الديني وأنها"امتداد متميز لحركة الإصلاح".

وقد أقدمت الحركة سنة ١٩٨٨م، على التوقيع مع كل الأطراف السياسية الأخرى آنذاك على وثيقة الميثاق الوطني التي اعتبرت صحيفة الأحوال الشخصية من المكاسب الوطنية.

ب- حركة النهضة وممارسة السلطة

إن تجربة حكومة" الترويكا" تعتبر أول اختبار لحكم الإسلاميين في تونس، لقد كان الانسجام الظاهر بين مكونات هذا التنظيم الذي مكن من تمرير عدة قوانين ومبادرات سياسية لكن قلص تطور المشهد الديني والسياسي في الأشهر الأولى من عمر الحكومة المشكلة في شهر ديسمبر٢٠١١م، من عوامل الالتقاء والتفاهم بين الطرفين، النهضة وحلفائها من الأحزاب التي أدارت الحكم بعد انتخابات ٢٠١١م، والتي فازت فيها حركة النهضة بالمرتبة الأولى (٩٩) مقعدًا من جملة٢١٨ بنسبة ٤١,٤٨٪ يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩) مقعدًا بنسبة٩,٦١ ٪ وحزب التكتل من أجل العمل والحريات (٢٠) مقعدًا ونشأ تحالف متكون من إسلاميين وعلمانيين يضم (١٤٨) مقعدًا في المجلس الوطني التأسيسي لإدارة المرحلة الانتقالية. قررت النهضة الدخول في تحالف مع حزبين علمانيين وشكلت حكومة استأثرت فيها بوزارات السيادة ووزارات الاقتصاد والتعليم وسعت لإصدار دستور مصغر يعطي لرئيس الحكومة صلاحيات أكبر من صلاحيات رئيس الجمهورية واعتبر ذلك بداية لتركيز نظام برلماني قبل أن يبت الدستور القادم في الأمر.

لكن سرعان ما تباينت المواقف لاختلاف الايديولوجيات وحلت أزمة سياسية وفشلت الحكومة في تحقيق الحد المطلوب من الأمن والنمو الاقتصادي والتشغيل. فتفككت الترويكا (حزب المؤتمر) و(حزب التكتل) بسبب فشلها في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن، إذ استفحل الإرهاب وضربت السياحة وأوشك الإنتاج على التوقف في عدة قطاعات بحكم الإضرابات والاضطرابات، وبات الوضع يهدد التجربة الديمقراطية.

بعد الانتخابات التشريعية (أكتوبر٢٠١٤م) تشكلت خارطة سياسية جديدة، إذ برزت أحزاب ذات توجهات قومية ويسارية، وتعرضت الحكومات الانتقالية المتوالية التي كانت "النهضة"

مشروع حركة النهضة: بعث الشخصية الإسلامية لتونس وتجديد الفكر الإسلامي وضمان تنمية اقتصادية عادلة

ضمنها إلى ضغط كبير من الشارع بسبب عدم تحقيق التوقعات. وصعدت أحزاب جديدة (حزب نداء تونس) الذي ضم عددًا كبيرًا من منتسبي التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، وانحاز الاتحاد العام التونسي للشغل إلى الحراك الاجتماعي المعارض. فمقاربة الحوار الوطني الرائدة التي انطلقت في ٥ أكتوبر٢٠١٣ م، بين عدة أطراف سياسية تونسية بتأطير ومبادرة ورعاية الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيأة الوطنية للمحامين بتونس، وعرفوا باسم «الرباعي الراعي للحوار» وبدعم من الرئاسات الثلاث في تونس وهم رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي، ورئيسي الحكومة علي العريض ، وبعده مهدي جمعة، ورئيس المجلس الوطني التأسيسي وكان السبب الرئيسي وراء تنظيم الحوار الوطني هو الأزمة السياسية التي هزت البلاد بعد اغتيال المعارض شكري بلعيد والنائب محمد البراهمي والاختلاف العميق بين السلطة المتمثلة في تحالف "الترويكا" والمعارضة، وتم الاتفاق حول مبادرة الرباعي الراعي للحوار والتي تضمنت خارطة طريق تحتوي أهداف الخروج من الأزمة وانتهى إلى حلحلة الوضع من خلال المفاوضات والتنازلات والتوافقات وتوج الحوار الوطني بالحصول على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٥م.

كانت حركة النهضة رافضة لهذه المبادرة في البداية ثم اشتركت وانخرطت فيها. فشهدت البلاد شبه هدنة اختفي فيها النشاط السلفي مؤقتًا. أدى التوافق الحاصل إلى تجاوز عدة صعاب والشروع في تنفيذ مخططات التنمية وعاد العمل والإنتاج تدرجيًا والسيطرة على الوضع الأمني بشكل مرض بعد أن استعادت هياكل وزارة الداخلية عافيتها وتطور العمل الميداني مع وحدات الجيش التي دعمت من قدراتها العملياتية. وحاولت حركة النهضة التعامل مع الوضع بكثير من الحكمة وتطوير النظرة التقليدية للهوية والدين وأصبحت تتبنى مقولة الحريات وتقبل النقاش في المسائل الدينية.

ختامًا، يمكن القول أن التوافق السياسي في تونس الذي بدأ بين حركة النهضة وحزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وأفرز حكومة الترويكا، عقب انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وساهم في تخفيض منسوب التوظيف الأيديولوجي، وقد عرف أواخر ٢٠١٤م، وبداية ٢٠١٥ م، نوعًا من الاهتزاز أثناء عملية تشكيل حكومة الحبيب الصيد، بعد استبعاد حركة نداء تونس الفائزة بالانتخابات، حركة النهضة من التشكيل الحكومي، ليتدعم بعدها التوافق بين حركتي النهضة والنداء، حتى إنه وصل حد حصول زعيمي الحركتين، الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي، على جائزة السلام لسنة ٢٠١٥م، المقدمة من طرف مجموعة الأزمات الدولية، وتشكيل الحزبين لحكومة وحدة وطنية، جنبت البلاد الانفلات الاجتماعي والأمني. فتوفر بعض الشروط في المحيطين الإقليمي والدولي ساهم في السير بهذه التجربة إلى الأمام لأن البديل كان مزيدًا من تعميق أزمة الدولة والدفع بها إلى الفشل. "فهذا التوافق أغلق مساحات كبرى من الفراغات التي كان يمكن للانفلات النفاذ من خلالها حيث ضيق من هوامش المناورة من قبل الأطراف وسد منافذ التلاعب على المتناقضات". وتشير تقارير إلى أن فشل حكم الإخوان المسلمين في مصر وارتفاع منسوب العنف في ليبيا بعد إقرار قانون العزل السياسي، كانا من بين أهم الأسباب التي دعمت تجربة التوافق في تونس وتوظيف منطق التنازلات السياسية التي أثَرت في مجمل المسار الانتقالي بشقيه السياسي والقانوني.

إن التجربة التونسية من خلال تواجد حزب إسلامي (النهضة) مع أحزاب علمانية في السلطة أدى إلى صعوبات جمة في الأداء خيمت على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتمثلت في أزمة فاعلية سياسية سببها خيار نظام الحكم البرلماني الذي يجعل هناك صعوبات جمة في اتخاذ القرار في وقت يتطلب الإنجاز والعمل وسرعة الأداء أمام التوقعات الهائلة للشارع التونسي، فلم يزد ذلك الوضع إلا ترد وتحولت الحرية المكتسبة بدماء الشهداء إلى ما يشبه الفوضى بحكم المطالبات المجحفة والمسيرات المتعددة والاضطرابات والإضرابات وتعطيل العمل لأبسط الأسباب في انفلات غير مسبوق، وأجج الإعلام الذي تولى إدارة منابر للصراع السياسي وتبادل التهم بالفساد ونشر الفضائح السياسية وأصبحت التجربة التونسية مهددة بالانتكاس أمام تصلب الأطراف السياسية والاجتماعية ومواقف المعارضة وتهديدات صندوق النقد الدولي وتردي نسبة النمو الذي لم تبلغ ١٪ في سنة ٢٠١٦م.ظلت الحكومات تحاول رأب الصدع والبحث عن الحلول السريعة من خلال القروض وخصخصة بعض المؤسسات التي تثير جدلاً واسعًا. ومحاربة التهريب والفساد المستفحل والذي أضر بثقة المواطن وباقتصاد البلاد بشكل بالغ . وإن استطاعت الحكومة اليوم أن تسيطر على الوضع الأمني بشكل مرض فالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي مازال يتطلب الكثير من الجهد والكد والعمل. وتظل التجربة التونسية في مواجهة جماعات الإسلام السياسي تجربة رائدة ومتميزة بكل المقاييس لعبت فيها الحكمة والتوافقات أهم الأدوار واستطاعت أن تدفع بمسيرة البناء الديمقراطي إلى الأمام وتحقق السلم الاجتماعي رغم دقة وصعوبة الظروف.

* رئيس المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل

المليشيات المسلحة والإرهاب في الوطن العربي: من منظور عسكري

تشجيع الغرب لحركات الإسلام السياسي في دول الربيع لإعادة الميليشيات إلى أوطانها

واكب مفهوم المليشيات العسكرية قديمًا، أسلوب تأمين تجمع ديموجرافي متجانس للقبيلة أو العشيرة، قبل أن يتلاشى، لتحل محله الجيوش النظامية للدولة الوطنية المركزية، في إطار قوانين واتفاقيات دولية. وبالتالي كان ظهور المليشيات المسلحة لاحقًا، هو ضد توجه الدولة الوطنية المركزية، لأسباب سياسية أو دينية أو اجتماعية أو مجتمعة، وكان أوضح مثال لذلك هو إنشاء تنظيم (القاعدة) في أفغانستان، ثم تفتت فائض القوة، وصولاً إلى (داعش) وما شابهها. كما أن صعود تيار الإسلام السياسي في حقبة الربيع العربي، كان عاملاً هامًا في انتشار المواجهات العسكرية بين تلك المليشيات والجيوش النظامية، وبعض التحالفات الدولية، مما أسفر عن ظهور الحروب غير المتماثلة أو الحروب بالوكالة، وهو ما دعانا إلى التعرض للتنظيم والتسليح وأساليب وتكتيكات القتال للطرفين، من منظور عسكري، بما لكل طرف من نقاط قوة، ونقاط ضعف، ليبقى السؤال، هل تحسم المواجهة العسكرية المعركة ضد المليشيات والإرهاب؟ أم أنها جزء من مواجهة شاملة ذات أبعاد سياسية واجتماعية ودينية؟ وهو الأرجح، وذلك ما سنعرض له من خلال الدراسة التالية.

لواء أ ح د. محمد عبد الخالق قشقوش

محتويات الدراسة:

(الخلفية التاريخية – المليشيات المسلحة والحرب غير المتماثلة – الحروب بالوكالة – القاعدة بعد أفغانستان وتفتت فائض القوة – الربيع العربي وصعود تيار الإسلام السياسي – كيف تدير المليشيات عملياتها العسكرية – أساليب قتال الجيوش النظامية ضد المليشيات المسلحة – الصعوبات غير العسكرية في مواجهة المليشيات المسلحة)، خاتمة.

أولا: الخلفية التاريخية للمليشيات المسلحة وأنواعها:

١-النشأة القديمة:

حيث واكب ظهورها عصر ما قبل الدولة الوطنية المركزية، وكانت تعنى بالدفاع عن القبيلة أو العشيرة أو التجمع الديموجرافي المتجانس في مكان جغرافي محدد، سواء بحدود طبيعية أو صناعية، مثل عصر (الأسيجة) وما يحتويه هذا الحيز الجغرافي من مصادر مياه ومراع وموارد طبيعية وثروات أخرى.

ومع بدء تشكل الدولة الوطنية المركزية، تراجع دور المليشيات المسلحة، لتحل محلها مؤسسات أمنية تابعة للدولة، مثل الجيش والشرطة، وإن ظلت هناك حالة الدولة شبه المركزية ذات المؤسسات، بسبب قوة الانتماء القبلي والعشائري، وذلك في معظم الدول الإفريقية، وبعض الدول العربية، والشرق أوسطية.

وفي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كانت المليشيات المسلحة تمثل تطورًا لنظام (الجوالة) الذي تم استخدامه ضد سكان الولايات المتحدة الأصليين من الهنود الحمر، ثم استخدمت تلك المليشيات في مرحلة تالية ضد قوات الاستعمار في مرحلة الثورة والتحرر الأمريكي، كما حدث في تحرير كل من (بوسطون- ساراتوجا) في عامي (١٧٧٦م، و١٧٧٧م) على التوالي. وباستقرار الدولة الأمريكية المركزية، تحولت تلك المليشيات لتشكل نواة قوة شبه عسكرية، فيما يعرف بالحرس الوطني (National Guard) للمعاونة في مجابهة الكوارث الطبيعية (فيضانات – زلازل – براكين – حرائق ... إلخ) أو الحوادث الكبرى، كما حدث في ٢٠١١/٩/١١م عند استهداف الإرهاب الدولي لبرجي مركز التجارة العالمي في نيويورك. هذا وقد اتبعت العديد من الدول المركزية ذات المسمى (الحرس الوطني) بينما استخدمت دول أخرى ذات القوات تحت مسمى آخر هو (قوات الحماية المدنية).

درس الحرب الأمريكية ـ الفيتنامية: الجيوش النظامية غير ملائمة لمحاربة العصابات ولابد من قوات المظلات والصاعقة

٢- النشأة المعاصرة:

وارتبطت بمقاومة الاستعمار والتحرر الوطني ونيل الاستقلال، كما حدث في معظم دول العالم الثالث والوطن العربي، ولعل أوضح مثال لذلك هو المثال (الجزائري) أو مثال مقاومة ورفض تقسيم فلسطين إلى دولتين (عربية وإسرائيلية) طبقًا لقرار الأمم المتحدة في نوفمبر (١٩٤٧م) وحتى إعلان انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وقيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨م. كما ظهرت في تلك المرحلة حركات التحرر العابرة للحدود، مثل (جيفارا) في أمريكا اللاتينية، كما كانت الميليشيات ذات المرجعية الدينية محدودة، في إطار الصراع بين السنة والشيعة، أو بين الأرثوذوكس والكاثوليك من جهة، وبين البروتستانت من جهة أخرى، مع وجود بعض الميليشيات اليهودية المتشددة والمتطرفة.

كما كان التحرر من وجهة نظر بعض الميليشيات، هو الانفصال عن الوطن الأم لأسباب عرقية أو دينية أو تاريخية، كما حدث في جنوب السودان، أو اقتطاع الميليشيات بالعراق لجزء من الوطن الأم وإدارته بعيدًا عن الدولة الوطنية المركزية، كما حدث من (داعش) في الموصل بالعراق، أو من حركة الشباب في أجزاء من الصومال.

٣- أنواع الميليشيات المسلحة:

● من حيث الحجم:

تتدرج من مجموعات صغيرة وهي الأعم، إلى تشكيلات متوسطة لفئة أو حزب أو مذهب، كما في (العراق لبنان) أو منتمية إلى عرقيات ذات مطالب وطنية خاصة، مثل (البشمركة الكردية أو الجنجويد السودانية)، وقد تقارب في حجمها جيش الدولة، كالحوثيين في اليمن، كما قد تشكل حجم جيش موازٍ للجيش الوطني، مثل الحرس الثوري في إيران.

● من حيث التصنيف والأهداف:

يمكن أن تصنف هذه الميليشيات سياسيًا، أو دينيًا ومذهبيًا، أو عرقيًا واثنيًا، أو كمزيج من هذا وذاك، وعادة ما يرتبط الهدف بهذا التصنيف.

ثانيًا: الميليشيات المسلحة والحروب غير المتماثلة (Asymmetrical War):

يأتي عدم التماثل، في التضاد عند المقارنة بين الجيوش النظامية، والميليشيات المسلحة من وجوه عدة، نجملها في الجدول الآتي:

م	وجه المقارنة	الجيوش النظامية	الميليشيات
١	الوضع القانوني	ضمن مؤسسات الدولة	تنظيم غير رسمي
٢	الهرم التنظيمي	من الفرد حتى مجموعة جيوش -أسلحة برية وبحرية وجوية	من الفرد وحتى مستوى سرية أو كتيبة على الأكثر أي (١٠٠ - ٤٠٠ فرد) تنظيم غير ثابت أو عنقودي
٣	نظم التسلح	خفيفة - متوسطة - ثقيلة - تقليدية وغير تقليدية ونووية	صغيرة وخفيفة، ونوعية (مضادة للدبابات أو الطائرات)
٤	المصادر البشرية	خدمة وطنية - تطوع -كليات عسكرية	تطوع بالترغيب السياسي أو الديني أو المادي
٥	التمويل	قانوني من ميزانية الدولة	غير قانوني، ومن أفراد أو جهات -استيلاء على بنوك - بيع سلع مثل البترول -تبادل منفعة مع الجريمة المنظمة
٦	القيادة والسيطرة	مركزية ومتدرجة	لا مركزية وأحيانًا فردية
٧	أساليب وتكتيكات القتال	أعمال قتال متكاملة (هجوم -دفاع -تصادم)	أعمال قتال فردية أو محدودة (اغارات - كمائن-الغام -سيارات مفخخة -أفراد انتحاريين)
٨	الوضوح والظهور	واضحة - ظاهرة - مميزة	مستترة تحت غطاء بيئي أو سكاني
٩	الثبات والحركة	معسكرات ثابتة، أما الحركة فحسب المهام	غير ثابتة ودائمة الحركة للإخفاء
١٠	أسرى الحرب	تخضع للاتفاقيات الدولية	خارج الاتفاقيات الدولية مع الاعتماد على الترهيب
١١	التمركز	داخل الدولة أو خارجها طبقًا للدستور	داخل الدولة أو عابرة للحدود

خبرات ونتائج الحروب غير المتماثلة:

١- تعتبر الحرب الأمريكية الفيتنامية في ستينيات القرن الماضي هي الأشهر والأبرز والأكبر على مسرح عمليات كبير ومتنوع، ما بين المناطق المأهولة، والزراعية والغابات، والمستنقعات كثيفة الأحراش، والسافانا. ورغم تحقيق القوات الأمريكية نجاحات على المستوى التكتيكي والعملياتي، وكسبت معظم تلك المعارك، إلا أنها طبقًا لقياس النتائج، لم تحقق الهدف من الحرب، ولذلك اعتبرت الأزمة الفيتنامية، بمثابة هزيمة للجيش الأمريكي، كما أن النجاح الأمريكي التكتيكي والعملياتي، تم بخسائر بشرية ضخمة، حيث غطت أسماء الآلاف من القتلى، ثلاثة حوائط بالمتحف الخاص بتلك الحرب في العاصمة الأمريكية واشنطن.

٢- كان الدرس الكبير المستفاد، هو أن الجيوش النظامية بعتادها الكبير غير ملائمة بتنظيماتها وتكتيكاتها التقليدية، لقتال المليشيات، وأن النجاحات التي حققتها الولايات المتحدة في المراحل الأخيرة من الحرب، جاءت حين استخدمت القوات الخاصة وقوات المظلات والصاعقة، أي ما يمكن أن نسميه، مليشيات عسكرية رسمية مدعومة نيرانيًا ومعلوماتيًا ولوجستيًا بشكل جيد، حيث كانت الأسلحة الثقيلة مثل الدبابات، ذات دور محدود، كما أن تغير الموقف الحاد والسريع، استلزم توفر المعلومات الدقيقة على مدار الساعة، لأخذ المبادأة العملياتية، بالفعل وليس كرد للفعل.

ثالثًا: الحروب بالوكالة (Proxy War):

ظهر هذا المصطلح إلى آفاق الأدبيات العسكرية الاستراتيجية، خلال الربع الأخير من القرن الماضي، حيث يقوم طرف بالقتال نيابة عن طرف آخر، ضد طرف ثالث، وحيث تكون هناك مصلحة مشتركة بين الموكل والوكيل في قتال الطرف الثالث.

كان أول مثال واضح لذلك، هو استخدام الولايات المتحدة مقاتلي (القاعدة) لقتال القوات السوفيتية الغازية لأفغانستان في إطار التنافس والصراع بين القوتين العظميين على مناطق النفوذ حول العالم. وكانت دوافع الأطراف كالتالي:

١- دوافع الولايات المتحدة:

- عدم تقبل الشعب الأمريكي لخسائر بشرية كبيرة، كما حدث في فيتنام، وخاصة إذا ما كانت تلك الحروب لا تهدد الأمن القومي الأمريكي بشكل مباشر.
- واكب حرب فيتنام، إحجام الأمريكيين عن التطوع، فلجأت الدولة إلى نظام التجنيد الإجباري، وهو ما أثار مشاكل اجتماعية وسياسية، لعل أشهرها امتناع بطل العالم في الملاكمة (محمد علي كلاي) عن التجنيد. لذلك كانت الحرب بالوكالة أحد الحلول المتاحة.
- الولايات المتحدة دولة غنية، كما أنها تملك أفضل نظم تسلح وأكبر مبيعات سلاح في العالم، بالتالي فهي قادرة على تحمل تكلفة الحرب بالوكالة نيابة عنها، مع ما تحتاجه تلك الحرب من نظم تسلح وتدريب وإدارة قتال ودعم لوجستي.

٢- دوافع (القاعدة) بقيادة أسامة بن لادن:

- دعم دولة إسلامية سنية (أفغانستان) في الجهاد ضد المحتل (الشيوعي الكافر) باستخدام المتطوعين والمجاهدين العرب وخاصة من السنة، وذلك بإنشاء (قاعدة المجاهدين الأنصار) في باكستان، تمهيدًا للانتقال إلى داخل مسرح العمليات في أفغانستان.
- توفر الدعم العسكري والتسليحي والتدريبي الأمريكي، وكذلك الدعم المالي من بعض الدول.

٣- استخدام بعض الشركات الأمنية ضمن الحروب بالوكالة:

وأيضًا استخدمتها الولايات المتحدة في الأعمال الأمنية واللوجستية، وتأمين التحركات والإمدادات، وحراسة بعض المنشآت والأهداف الحيوية، توفيرًا للقوات المسلحة التقليدية، وهو ما تم في العراق بكثرة، ولعل أشهرها شركة المياه السوداء (Black Water).

رابعًا: (القاعدة) بعد أفغانستان، وتغيير العقيدة القتالية، والتفتت المتتالي لفائض القوة:

١- انتهت الحرب في أفغانستان بانسحاب السوفييت، وبالتالي تحقق الهدف الأمريكي من تلك الحرب، حيث تخلت الولايات المتحدة عن (القاعدة) عسكريًا وماديًا باعتبار أن المهمة المشتركة قد انتهت، وأن أفراد (القاعدة) وخاصة الأفغان العرب، سيعودون من حيث أتوا إلى أوطانهم الأم، ولكن اتضح أن الحسابات الأمريكية كانت خاطئة. فقد شكلت قوات (القاعدة) فائضًا من القوة القتالية غير النظامية، ذات كفاءة عالية، ساهمت في بنائها الولايات المتحدة نفسها، حيث برعت قوات (القاعدة) في أعمال القتال الخاصة مثل (الرمايات المختلفة -أعمال الإغارات والكمائن الثابتة والمتحركة- أعمال النسف والقنص ... إلخ) وكان الأهم هو القدرة على التعايش والبقاء في بيئات جبلية صعبة قاحلة ووعرة ولمدد طويلة، وهو ما توارثته أجيال (القاعدة) لاحقًا في مسارح حرب صعبة ولمدد طويلة، سواء مناطق جبلية أو مناطق أحراش، كانت كغطاء بيئي لتلك المليشيات، وهو ما ظهر لاحقًا في مسارح عمليات جديدة مثل العراق وسورية واليمن وسيناء والسودان وتونس ونيجيريا ومالي.

٢- تغير العقيدة القتالية للقاعدة، والتفتت الأول: كان تخلي الولايات المتحدة عن (القاعدة)، بمثابة خيبة أمل كبيرة لأسامة

بن لادن وقواته (فائض القوة) بعدما حققوه من انتصارات في أفغانستان، وما جنوه من مكاسب مادية وعسكرية. مما أسفر عن قرارين اتخذهما أسامة بن لادن، الأول: تغيير عقيدة القتال لتكون ضد (النصارى واليهود) أي ضد الولايات المتحدة وحلفائها. أما القرار الثاني فكان تفتيت التكدس في أفغانستان وباكستان، بالعودة إلى (الإقليم الأم) وليس (الوطن الأم) للانتشار على نطاق جغرافي واسع، مثل القاعدة في (بلاد الرافدين - بلاد الحرمين والجزيرة العربية - الشام - وادي النيل - المغرب العربي - اليمن ... إلخ)، كما تم استهداف غرب أوروبا، والولايات المتحدة نفسها بتدمير برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك في ٢٠١١/٩/١١ م، مما دفع الرئيس (بوش) الابن وتحت تأثير الصدمة إلى إعلان الحرب على الإرهاب واحتلال العراق ولو بحجج واهية.

٣- **الخلاف مع القاعدة الأم**، والتفتت الثاني ومولد (الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ومبايعاتها: كان للتوسع الجغرافي لمجالات عمل (القاعدة)، الأثر في إضعاف القيادة المركزية، حيث برزت القيادات اللامركزية الإقليمية، كما تم في بلاد الرافدين حيث قامت (داعش - ISIS) بتحقيق مكاسب في العراق وسوريا، ثم مبايعتها من العديد من المليشيات الإقليمية وحتى من خارج (القاعدة)، وكانت تلك المبايعات لإثبات الذات، وإظهار القوة، فداعش ترى أنها تحقق مبادئها (بالبقاء والتمدد)، والمبايعون يريدون أن يلتصقوا بكيان أكبر وأقوى لإخفاء ضعفهم، حتى لو كانوا خارج نطاق العمل في الوطن العربي أو الشرق الأوسط، مثل (بوكوحرام) في نيجيريا.

والغريب أنه لم توجه أعمال عسكرية تذكر أو ذات قيمة ضد إسرائيل (اليهود مجازًا) كما ذكرت العقيدة القتالية الجديدة للقاعدة بعد أفغانستان؟؟!!.

خامسًا: الربيع العربي وصعود تيار الإسلام السياسي وتشجيع عودة المليشيات إلى الأوطان الأم:

١- كان الدافع الرئيس لتشجيع الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) لصعود تيار الإسلام السياسي في الوطن العربي، والذي بدا ناجحًا في كل من تونس ومصر، هو جذب مليشيات تيار الإسلام السياسي، للعودة إلى أوطانهم الأم، حيث ستكون البيئة السياسية والدينية هناك، متمشية مع توجهاتهم، وبالتالي سيبعدهم ذلك عن استهداف أوروبا والولايات المتحدة بعملياتهم الإرهابية (الجهادية)، مثل تلك التي تمت قبل مرحلة الربيع العربي.

٢- بفشل وتراجع تيار الإسلام السياسي بدأ الغرب وروسيا في تعديل توجهاتهم، بمساندة الدولة الوطنية المركزية ضد تيار الإسلام السياسي و (داعش) كالآتي:

- التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد (داعش) في سوريا والعراق.
- الدعم الأمريكي الجوي لعملية البنيان المرصوص، لتصفية (داعش) في سرت (موطن القذافي)
- تحرير الولايات المتحدة للإمدادات العسكرية لمصر، لمحاربة (بيت المقدس) في سيناء.
- الدعم العسكري الفرنسي والإفريقي لعدم انفصال شمال مالي.
- الدعم الأمريكي والغربي للجيش العراقي والأكراد لتحرير الموصل من يد (داعش).
- استمرار النشاط الأمريكي لاستهداف القاعدة وخاصة بالطائرات بدون طيار، كما تم في اليمن والسودان، وشمال النيجر، وأماكن أخرى.
- الدعم العسكري الروسي في سوريا، وإن كان ظاهره استهداف الإرهاب وأن باطنه دعم نظام الأسد.

سادسًا: كيف تدير المليشيات المتطرفة عملياتها العسكرية:

١- **تطبيق بعض مبادئ الحرب النظامية مثل:**

أ/ المباداة – والحشد (وإن كان محدودًا ونسبيًا) – الاستمرار – القيادة والسيطرة المركزية واللامركزية من خلال:

- سهولة قيادة من بايعوا على السمع والطاعة
- الاستعانة ببعض القيادات العسكرية السابقة ذات الخبرات القتالية النظامية، مثل البعثيين في العراق، والجيش الحر في سورية، والمنشقين عن الجيش اليمني للعمل مع الحوثيين.
- الاستعانة بقيادات دينية ذات تأثير مجتمعي مثل (الصدر، نصر الله، النقشبندي ... إلخ).

ب/ التأمين القتالي:

بتوفير الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة والألغام وأجهزة الاتصال المختلفة، وكذلك معدات التفجير عن بعد للعبوات الناسفة أو المعدات المفخخة (Traps).

ج/ التأمين الإداري:

بتوفير مواد الإعاشة من مأكل ومشرب، والإيواء الميداني، والوقود، والنقل، والإخلاء والعلاج، بالإضافة إلى سجون لأسرى الحرب.

د/ نقاط أخرى مثل:

الإعلام والتمويل والتجنيد.

٢- **تطبيق معظم مبادئ حرب العصابات** (Guerilla Warfare) **مثل :**

أ- خفة الحركة: من خلال العمل بتشكيلات قتالية محدودة، لا تزيد عن سرية – حوالي (١٠٠) مقاتل، إلا في ظروف خاصة،

كما تم من (داعش) ضد السكان الأزيديين في جبل (سنجار)، أو عند احتلال الموصل والرقة، لإرساء نموذج الإمارة المتكاملة.

ب- كفاءة قتالية وبدنية عالية: ومهارة في استخدام الأرض في مسرح العمليات.

ج- الظهور المفاجئ: في الزمان والمكان غير المتوقعين، والانسحاب السريع بعد تنفيذ المهمة (اضرب واهرب fire and go)، وإن كان هذا المبدأ قد تغير لاحقًا بتوسع العمليات، ومحاولة احتلال لمنطقة كاملة كما تم في الموصل، ليكون (اضرب وابق fire and stay).

د- القدرة على البقاء والتعايش والتخفي لمدد طويلة في مسارح العمليات المتنوعة والبيئات المختلفة: سواء كان مسرح العمليات صحراويًا زراعيًا كما في سورية والعراق، أو جبليًا في كل من أفغانستان واليمن والجزائر، أو أنفاقًا تحت الأرض كما هو الحال في سيناء بمصر، مع استغلال الغطاء السكاني المحلي، وخاصة القبلي والعشائري، لتقارب المظهر الخارجي وسهولة الزواج من بنات تلك القبائل، بالتراضي أو بالقهر.

هـ- القدرة على جمع المعلومات: سواء من ذات المنطقة، أو بدفع وزرع (خلايا نائمة) مع استخدام الترهيب أحيانًا للحصول على المعلومات، أو الترهيب لمنع السكان المحليين من التعاون مع السلطات الأمنية للدولة، سواء الجيش أو الشرطة، أو الاستخبارات.

٣- المزج بين الترغيب والترهيب:

كما فعلت (داعش) في المناطق تحت سيطرتها مثل (الموصل في العراق، والرقة في سورية) حيث تتبنى أعمال الخير الإنسانية والدينية من جهة، مع العنف المفرط من جهة أخرى، وخاصة ضد المعارضين أو أسرى الحرب، عكس ما نصت عليه اتفاقية جنيف لأسرى الحرب، المبرمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥).

٤- التصنيفات العرقية أو الدينية أو القتل على الهوية:

وهو ما تم ضد المسيحيين، والازيديين في جبل (سنجار) شمال العراق، وضد (٢١) مصري مسيحي كانوا يعملون في ليبيا، وبشكل أقل وضوحًا بين عناصر من السنة والشيعة.

٥- تنظيم وتسليح وتكتيكات القتال وتدريب المليشيات المسلحة:

أ- التنظيم والتسليح:

تحكمه تكتيكات القتال ومبادئ الحرب السابق ذكرها، وتبدأ التنظيمات من أسفل الهرم إلى أعلى من مستوى (الفرد، فالطاقم، فالجماعة، فالفصيلة، فالسرية) ولا تتدرج إلى مستويات أعلى من ذلك لتحقيق خفة الحركة والقدرة على العمل في مواجهات أكبر، مع التفاؤل بمسمى (السرية) كموروث إسلامي. ويعتمد التسليح على الأسلحة الخفيفة، والنوعية، مثل مضادات الطائرات (ستريلا - سام ٧ - ستينجر .. إلخ) ومضادات الدبابات مثل (ر ب ج - مالوتكا ... إلخ) ولكن التنظيم يفتقد إلى أسلحة الإسناد والدعم الثقيلة مثل المدفعية والدبابات، عدا ما تم الاستيلاء عليه من جيش الدولة كما حدث في (العراق - سورية - اليمن) أو من مخازن الأسلحة كما تم في ليبيا.

ب- تكتيكات القتال:

وتعتمد على تكتيكات القوات الخاصة الخاطفة مثل (الإغارات - الكمائن الثابتة والمتحركة - المعدات المفخخة، وأخيرًا الأحزمة الناسفة البشرية!!

ج- تدريب المليشيات:

يرجع الأصل إلى تدريب النخبة الأمريكية من القوات الخاصة ومشاة الأسطول، لقوات القاعدة في أفغانستان، وهو ما تم توارثه مع انقسامات القاعدة، وصولاً إلى (داعش) أو ما يشابهها من المليشيات الأخرى.

د-كيفية تنفيذ المهام وتسلسل التعامل مع الأهداف:

- جمع المعلومات واختيار الهدف وتوقيت التنفيذ.
- إشاعة الذعر والخوف المسبق (داعش).
- الهجوم الحاشد من أكثر من اتجاه (الموصل-الرقة-عين العرب)
- إدارة (الموقع الهدف) مؤقتًا، ثم تركه لإدارة فرعية، والانتقال إلى هدف آخر، لتحقيق مبدأي (التمدد -اضرب وابق) في ذات الوقت، وهو عكس مبادئ حرب العصابات (اضرب واهرب).
- توسيع دائرة الاتصال والدعم اللوجستي.
- الاعتماد على الإدارة اللامركزية، في إطار خطة عامة، وقد تتم إدارة بعض أعمال القتال فرديًا، وهو ما يعرف (بالذئاب المنفردة) وهو ما تم تنفيذه ضد بعض الأهداف في أوروبا، وخاصة فرنسا.

هـ -مصادر التمويل للمليشيات المسلحة:

وتكون في معظمها مصادر غير شرعية، داخليًا أو خارجيًا، كالآتي:

داخليًا: بالاستيلاء على البنوك والمعادن النفيسة، أو الاستيلاء على مصادر الطاقة كالبترول وبيعه بشكل غير قانوني، كما حدث في كل من (سورية والعراق وليبيا واليمن)

خارجيًا: من دول داعمة، أو جهات أو جمعيات خاصة أو أفراد.

سابعًا: أساليب تعامل الجيوش النظامية مع المليشيات المسلحة:

١- مما سبق، نجد أن تعامل الجيوش النظامية مع مثيلاتها يخضع لنظم وقوانين قتال، سواء شرقية أو غربية، ولكن أساسها، أن العدو واضح ومميز ومعروف مكان تمركزه وقوته، فيكون المطلوب هو تحليل: متى يتحرك؟ واتجاه تحركه أو هجومه؟ ومكان تركيز جهوده الرئيسية؟ والدعم النيراني المتوقع؟ سواء كان دعمًا بريًا أو جويًا أو بحريًا، وهو نفس ما يقوم به الجانب المضاد أيضًا.

٢- أما في الحرب ضد المليشيات، فالموضوع مختلف تمامًا، حيث العدو غير ظاهر، وغير معروف جيدًا، وغير مميز، وبالتالي فإن مفتاح العمليات ضد المليشيات المسلحة، يكمن في مدى توفر (المعلومات) لكافة المصادر العسكرية والأمنية المحلية، كما أن الحرب ضد المليشيات، لا تحسمها الضربات الجوية مهما كانت مؤثرة، ولكن سيحسمها العمل البري في شكل أعمال تمشيط وتطهير.

٣- العمل على تجفيف مصادر التمويل داخليًا وخارجيًا، ما أمكن.

٤- قطع شبكة التعاون بين المليشيات والجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث أن هذا التزاوج، يوفر لكلا للطرفين مميزات التمويل والحصول على السلاح وحرية التنقل والتجارة غير المشروعة للأسلحة والمخدرات، وحتى تجارة البشر، والهجرة غير الشرعية، ويظهر هذا المثال جليًا في الشمال الإفريقي وخاصة ليبيا والجزائر، وإقليم جنوب الصحراء الكبرى، حيث الحدود الشاسعة والمفتوحة وغير المؤمنة، والملاذ الآمن لتجمع العديد من المليشيات جنوب ليبيا (غات - القطرون) والمحاور الرئيسية للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر المتوسط.

ثامنًا: صعوبات غير عسكرية في مواجهة المليشيات المسلحة:

١- عدم خضوع أعمال قتالها لأي اتفاقيات دولية حاكمة، مثل اتفاقية جنيف لأسرى الحرب، على سبيل المثال.

٢- صعوبة التعقب الدولي لمجرمي الحرب، عكس ما يتم في الحروب النظامية، وشبه النظامية، مثل (ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية - الصرب في البوسنة والهرسك - وبعض القادة الإسرائيليين)

٣- سهولة التجنيد لصالح تلك المليشيات، تحت دعاوى دينية، نظرًا لما يتمتع به الدين من قدسية وجاذبية.

٤- إن المواجهة العسكرية، ما هي إلى جزء من أجزاء من المواجهة الشاملة لتلك المليشيات، ولكن تتبقى أبعاد مهمة، دينية، واجتماعية، وإنسانية.

خاتمة:

ستظل معضلة المواجهات العسكرية بين الجيوش النظامية والمليشيات المسلحة قائمة، دون حسم جوهري واضح، حيث الصراع بين الظاهر والخفي، وبين الثابت والمتحرك، وبين المميز والمخفي، وبين الخاضع للقوانين الدولية، وغير الخاضع لها، وحتى إذا أوقعت الجيوش النظامية خسائر ضخمة بتلك المليشيات، فهل يؤدي ذلك إلى اختفاء تلك المليشيات من الساحة؟ أم أنها ستتفتت لتنتشر على نطاق أوسع، ولو بقوات أقل وتختفي إلى حين في ملاذات آمنة، لتظهر لاحقًا، متى سمحت البيئة الإقليمية والدولية بذلك، مستفيدة من تكنولوجيا العصر في مجالات الاتصالات والأسلحة والذخائر والقيادة والسيطرة؟ ذلك موضوع آخر، فلننتظر ما سيسفر عنه المستقبل.

* أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية - القاهرة

الجماعات الإرهابية في العراق - المخاطر والتوجهات والامتدادات

القضاء على داعش يتطلب استراتيجية شاملة لإزالة أسباب نشأتها

تُعد ظاهرة انتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية من أعقد وأخطر ما تمر به الدول والمجتمعات من أزمات وتهديدات، ويأتي تعقيدها من تداخل وتعدد أسباب وظروف نشأتها وصعوبة معالجتها، أما خطورتها فتأتي من كونها ذات تأثير ومخاطر كبيرة لا تنحصر في مجال دون آخر وإنما تتوغل لتؤثر في المديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها. ولا شك أن العراق من أكثر الدول التي عانت من وجود الجماعات الإرهابية التي خرجت عما هو متعارف عليه من نشاط هذه الجماعات التقليدي المتمثل باستهداف مواضع وأهداف معينة إلى السيطرة على الأراضي والمناطق وفرض نمط الحياة المتبناة من قبلها وما سببه ذلك من تداعيات كبيرة على الدولة والمجتمع في العراق، بعد أن كان من الدول التي تكاد تخلو من الإرهاب إلى وقت قريب، ونشطت الجماعات الإرهابية في الساحة العراقية بعد أن وجدت ظروف وأسباب قابلة للاستغلال لتعلن عن نفسها وتمارس نشاطها متكئةً على هذه الظروف التي نشأ جلها في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق بعد ٩ أبريل ٢٠٠٣م، ليصبح العراق من أبرز بؤر الإرهاب في العالم وأكثر الدول معاناةً بآثاره ومخاطره.

د. مثنى العبيدي

تتنوع وتختلف الجماعات الإرهابية في العراق بانتمائها الفكري والعقائدي وتوجهاتها وطبيعة امتداداتها ولكنها لا تختلف كثيرًا فيما تسببه من مخاطر داخليًا وخارجيًا، ومن هنا تثار لدينا عدة أسئلة حول ما طبيعة توجهات الجماعات الإرهابية؟ وهل الجماعات الإرهابية في العراق ذات نشاط وامتداد محلي أم عابر للحدود؟ وما المخاطر التي تسببها هذه الجماعات الإرهابية في العراق؟ وما أهم السبل التي يمكن اعتمادها في مكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية في العراق؟ وهل هناك ضرورة لتعاون عراقي - عربي في مجال مكافحة الإرهاب؟

الطبيعة والانتماءات والتوجهات

نشأت الجماعات الإرهابية في الساحة العراقية في ظل ظروف وبيئة معقدة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، كون المجتمع العراقي يقوم على التعددية الدينية والمذهبية والعرقية، وزاد تعقيد هذه البيئة ما فرض عليها من ظروف الاحتلال الأمريكي في مرحلة ما بعد ٩ أبريل ٢٠٠٣م، من عدم الاستقرار السياسي المتمثل بأزمة سياسية مزمنة بين الكتل والأحزاب السياسية وتنامي الفساد المالي والإداري وترسخ المحاصصة الطائفية والإقصاء والتهميش الذي عانت منه بعض المكونات المجتمعية في ظل الحكومة السابقة، فضلاً عن التعثر في بناء منظومة سياسية ملائمة للحكم تحتوي جميع أطياف المجتمع وتحقق الاستقرار الشامل، فوجدت الجماعات والتنظيمات الإرهابية في هذه الظروف والأوضاع مرتكزًا لها في نشأتها ونشاطها وبالمقابل انعكست هذه الظروف ومحتويات البيئة ببعديها الداخلي والخارجي على طبيعة وسلوك وتوجهات هذه الجماعات.

وبالرغم من التشابه بين الجماعات والتنظيمات المسلحة في العراق بحملها للسلاح وأيديولوجيتها المذهبية وقيامها بأعمال عنف إلا أن بعضها قد تم إدراجه في قوائم الجماعات الإرهابية الدولية ومنها ما لم يُدرج، وتباينت انتماءاتها وتوجهاتها بين جماعات دينية ومذهبية، وجماعات وطنية وجماعات قومية وأخرى مزيج من أكثر من توجه، وبعضها ذي نشاط محلي

يقتصر على الساحة العراقية وأخرى ذات أهداف عابرة للحدود، ويحمل كل منها مسمى معين، إلا أن هذه الجماعات على مختلف توجهاتها ومشاربها الفكرية جمعها شعار قتال القوات الأمريكية وإن اختلفت الوسائل بينها والإمكانيات مثلما تتصف أغلب الجماعات الإرهابية في العراق على البعد العقائدي في ما تهدف إليه وتقوم به من ممارسات.

ارتبط وجود العديد من الجماعات المسلحة والإرهابية بمرحلة الاحتلال الأمريكي وما أن حصل الانسحاب عام ٢٠١١م، حتى اختفى عدد منها أو توارى عن الأنظار، بينما تطورت واستمرت جماعات أخرى أبرزها "جماعة التوحيد والجهاد" التي مرت بمراحل وتسميات عدة فأصبح اسمها "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" بعد مبايعة زعيمها "أبو مصعب الزرقاوي" لزعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" في أكتوبر ٢٠٠٤م، ثم تحول تحت مسمى "مجلس شورى المجاهدين" الذي هو ائتلاف من عدة تنظيمات أهمها "جيش أهل السنة والجماعة" و "جيش الطائفة المنصورة" وغيرها ثم تحول إلى "دولة العراق الإسلامية" ومن ثم عاد التنظيم ليغير اسمه في عام ٢٠١٣م، بعد أحداث الثورة السورية إلى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" المعروف إعلاميًا بداعش، وتمت القطيعة والصراع بين هذا التنظيم وتنظيم القاعدة على أثر هذا الإعلان وبعدها تمكن التنظيم من الاستيلاء على مساحات واسعة في العراق وسوريا ليعلن ما يسمى بـ "الخلافة الاسلامية" في عام ٢٠١٤م . وكذلك جماعة "أنصار الإسلام" التي بايعت تنظيم داعش واندمجت معه عام ٢٠١٤م، وتكاد تكون أغلب الجماعات الإرهابية والمسلحة في العراق ذات طبيعة عقائدية دينية مذهبية، وحتى ذات التوجهات الوطنية أو القومية فإنها تتكئ على مرتكزات وشعارات دينية وفي الأغلب مذهبية، كما تمتلك هذه الجماعات هياكل تنظيمية تتمثل بلجان أو مجالس مالية وشرعية وعسكرية وإعلامية تتولى إدارة شؤونها وتؤدي لتنظيماتها وظائف بحسب اختصاصها.

بينما تتفاوت الجماعات الإرهابية في الساحة العراقية من حيث النشاط والنفوذ وعدد العناصر المنتمين لها ولعل أكثر الجماعات الإرهابية نفوذًا واتباعًا هي تنظيم داعش الأكثر عددًا في عناصره وقوته العسكرية، كما يُعد هذا التنظيم الأكثر تمويلاً حتى اعتبره بعض المحللين والخبراء بأنه أغنى تنظيم مسلح عالميًا بعدما استولى على المصارف والبنوك وحقول النفط والغاز الطبيعي والأراضي الزراعية الواسعة في العراق وسوريا.

وما يؤشر على الجماعات الإرهابية في العراق أيضًا أنها تتطور وتتكيف مع التطورات والتحولات السياسية والأمنية في البلاد فبعد أن كانت ترفع شعار "الجهاد ومقاومة الاحتلال الأمريكي"، بعد انسحاب القوات الأمريكية رفعت شعار "الدفاع عن الطائفة" التي تنتمي إليها لاستثارة العواطف وكسب المؤيدين، وبهذا اتضح الوجه الطائفي للجماعات والمليشيات الإرهابية المختلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى في مضمار تحولات الجماعات الإرهابية بدأت تعلن عن أهداف تأسيس أنظمة "حكم ودول" على أساس ما تتبناه من أفكار ومعتقدات وهو ما حصل في حالة داعش عندما أعلن قيام "إمارته" في العراق ومن ثم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" وما تلاها من إعلان ما يسمى بـ "الخلافة".

واتصفت الجماعات الإرهابية في العراق بالغلو والتوحش وممارسة أقسى أشكال العنف المتمثل بحرق الضحايا وقطع الرؤوس والإغراق في الماء وغيرها من وسائل الترويع والتوحش التي استخدمها داعش مع خصومه ومعارضيه، كما تتعدد وسائل العنف التي تعتمدها الجماعات الإرهابية في العراق فمنها السيارات المفخخة والعبوات اللاصقة والناسفة والاغتيالات الفردية وظاهرة الانتحاريين والهجمات المباشرة التي ظهرت مؤخرًا على القطعات العسكرية والمدن والقرى والتجمعات السكانية.

التحالفات والامتدادات

إن الجماعات الإرهابية في العراق هي تنظيمات عابرة للحدود ولها امتدادات وارتباطات تنظيمية وعقائدية في العديد من الدول، وهذه الامتدادات تمثل استراتيجيات اعتمدتها الجماعات الإرهابية للحفاظ على استمرارها وزيادة نفوذها، واتخذ تمددها وانتشارها أشكال عدة: أولها التوسع على الأرض المتمثل بوجود داعش في الأراضي العراقية والسورية والليبية وإن كان التوسع في العراق أصبح في عداد المنتهي الآن، وثانيها يظهر بصيغة التحالفات والتبعية التي تمثلت بإعلان العديد من الجماعات الإرهابية ولاءها لداعش، ومنها تنظيم "جند الخلافة في الجزائر"، وتنظيم "أنصار بيت المقدس" بسيناء في مصر، وعدد من التنظيمات والجماعات السورية المسلحة، وحركة طالبان – باكستان، و"جماعة الأحرار" التي انشقت عن طالبان نفسها، كما تشير مصادر إلى وجود فرع لتنظيم داعش في أفغانستان. كما حصل تنظيم داعش على مبايعة جماعة "بوكو حرام" في نيجيريا وعدد من التنظيمات الإرهابية في اليمن وفلسطين و ليبيا، أما الشكل الثالث للتمدد والانتشار فقد اتخذ شكل تنفيذ داعش عددًا من العمليات الإرهابية في دول مجلس التعاون الخليجي عبر تبنيه تفجيرين إرهابيين في المملكة العربية السعودية في مايو ٢٠١٥م، وتفجيرًا ثالثًا في الكويت في يونيو ٢٠١٥م.

ويأتي هذا التمدد والانتشار نتيجةً لممارسة داعش وآلته الإعلامية التي جذبت ما يسمى بـ "الجهاديين" من مختلف دول العالم، وتميز هذا التنظيم بالتماسك بين أجنحته الداخلية، يساعده في ذلك القدرات المالية الكبيرة التي تجلب له العناصر

المقاتلة ما مكنه من طرح نفسه لتحقيق انتشار إقليمي ودولي وتمكن من خلالها جذب العديد من المجموعات الإرهابية تلك التي كانت تدين لتنظيم القاعدة بالولاء أو سواها كونها تؤيد داعش في مسائل ما يسمى بـ "عالمية الجهاد" و "دولة الخلافة" وضرورة اتساعها داخل الإقليم وخارجه، ويؤشر ذلك استراتيجية داعش في الاستفادة من المجموعات التابعة له للتأكيد على زخم الحضور وزيادة التمدد والانتشار في العديد من الدول ما يعني فرصة الحصول على المساعدات اللوجستية المختلفة لدعم قدراته . فضلاً عن إيجاد ملاذات آمنة يمكن الانتقال إليها في حالات تضييق الخناق على مراكز التنظيم، وكما يُشاع مؤخرًا عن انتقال عدد من قيادات التنظيم من العراق إلى ليبيا . ويدل هذا التمدد والانتشار للجماعات الإرهابية على اتساع رقعة الخطر والتهديد لمختلف دول المنطقة وليس العراق فحسب، فالمخاطر عابرة للحدود وتأثيراتها ستنعكس ابتداءً على دول الجوار ومن ثم باقي الدول الأخرى ولا سيما تلك التي أصبح لداعش فيها جماعات موالية له أو خلايا نائمة أو مستفيقة.

المخاطر والتأثيرات

تُعد ظاهرة الإرهاب من أشد وأخطر ما تواجهه المجتمعات والدول نتيجة لعظم المخاطر والأضرار التي تتركها العمليات الإرهابية التي تتصف بشمولية الاستهداف، اذ شملت مختلف الفئات المجتمعية والمجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والتربوية والتعليمية، ولم تفرق باستهدافها بين جهة مدنية وأخرى عسكرية، وطال الاستهداف المراكز الصناعية والمؤسسات التربوية والتعليمية والصحية والمكتبات والمعالم التاريخية والحضارية، ما يعني كبر حجم الأضرار والمخاطر على المجتمع والدولة في العراق.

وتكمن تأثيرات الإرهاب في الجانب الاجتماعي بتبني الجماعات والفصائل الإرهابية ومنها داعش "ايديولوجيًا مذهبية" وذلك باستهداف المكونات المجتمعية المخالفة لها مذهبيًا أفرادًا وأماكن عبادة، ورفع شعار "حماية المذهب أو الطائفة"، وما يعنيه ذلك من مخاطر ترسيخ الانقسام وبث الفتنة الطائفية في المجتمع العراقي وشق الصف الوطني والتعرض للهوية الوطنية للدولة العراقية وتهديد التعايش السلمي ونشر الاختلاف والصراع المذهبي بين مكونات المجتمع العراقي، وبالتالي إعاقة إمكانية بناء دولة المواطنة، فضلاً عما خلفته العمليات الإرهابية من عشرات الآلاف من الضحايا والمعاقين والأرامل والأيتام، ما يعني الحاجة إلى خدمات رعاية اجتماعية وصحية إضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي تضاف إلى المشاكل التي يعانيها المجتمع جرّاء الحروب السابقة والاحتلال الأمريكي للبلاد .

وفي الجانب السياسي تهدف الجماعات الإرهابية إلى ضرب المؤسسات والشخصيات السياسية واستهداف وإفشال العملية السياسية برمتها وإضعاف الدولة وإظهارها عاجزة أمام المواطن وإضعاف الولاء والانتماء للوطن وإثارة الخلافات السياسية. فبقدر ما تتفاقم الأزمات والمشاكل السياسية بقدر ما يتيح ذلك للجماعات الإرهابية الفرصة للقيام بأنشطتها وأعمالها .

وبالنسبة للمخاطر والتأثيرات على الجانب الأمني فإن الجماعات الإرهابية تهدف إلى زعزعة الاستقرار الأمني واستهداف القوات الأمنية وخلخلة الثقة بين المواطنين وقوات الأمن وزيادة التفجيرات الإرهابية والوصول إلى المناطق الآمنة وضرب المنشآت الحيوية وبث الفزع والرعب في المجتمع وترويع الآمنين ومحاولة التوغل في مفاصل ومؤسسات الدولة ونشر الخلايا السرية داخل المجتمع، فضلاً عن وجود ظاهرة الإرهاب الانتحاري الذي يُشكل أخطر الممارسات الإرهابية نظرًا لإمكانية تغيير الاستهداف وسهولة التنقل الانفرادي وإمكانية التأثير على أمن المجتمع.

أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فيبرز التأثير من خلال ما تسببه العمليات الإرهابية من تدمير للبنى التحتية والخسائر في الممتلكات واستنزاف القدرات والموارد والثروات، وتسبب الإرهاب بانكماش معدل النمو الاقتصادي وانخفضت إنتاجية النفط العراقي بعد سيطرة داعش على العديد من آبار النفط ومن ثم إحراقها، وتوقفت الكثير من مشاريع الاستثمار وانخفضت القدرة التنافسية للاقتصاد وارتفعت نسبة البطالة والنزوح والفقر وتدهورت مؤشرات التنمية البشرية، يضاف إلى ذلك الكلفة الباهظة للحرب على داعش لتحرير الأراضي التي احتلها منذ أحداث ١٠ يونيو ٢٠١٤م، التي بلغت ما يقرب من ٨٤ مليار دولار.

سبل المواجهة

نظرًا للمخاطر والتأثيرات التي سببها الإرهاب واستمرار خطره صار لزاماً وضع السبل الكفيلة بإنجاح عملية مكافحة الإرهاب، ومراجعة السياسات السابقة التي لم تؤت ثمارها في تقليل مخاطره، ولعل أفضل سبل مواجهة الجماعات الإرهابية التي تناسب السياق العراقي هي:

- اعتماد استراتيجية شاملة "وقائية علاجية" لكل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، ومعالجة الأسباب المؤدية إلى نشوء الجماعات الإرهابية، وعدم الاقتصار على الوسائل الأمنية في مواجهة الإرهاب.
- الاهتمام بنزع الأسلحة، اذ من الضروري تنفيذ البرنامج الحكومي لنزع السلاح المنتشر - بسبب الحروب التي خاضها العراق- لدى الأفراد والعشائر والفصائل المسلحة وحصرها بيد الدولة من خلال مصادرتها وإصدار التشريعات التي تمنع حيازة الأسلحة،

ما يساعد في الحد من استخدامها من قبل الجماعات الإرهابية.

– تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، وذلك من خلال التشريعات الخاصة بغسيل الأموال ومراقبة المؤسسات المالية ومنع التهريب، وهو أمر ضروري ويساهم في شل عملية حركة ونشاط الجماعات الإرهابية التي تحتاج المال للتزود بالأسلحة وكسب المؤيدين ودفع رواتب عناصرها.

– أهمية ضبط الحدود، إن أغلب الجماعات الإرهابية هي عابرة للدول ويعني ضبط الحدود والسيطرة عليها حرمانها من مصادر التمويل والتسلح والعناصر الأجنبية المقاتلة، أي قطع الدعم اللوجستي الذي تحصل عليه هذه الجماعات.

– تحقيق المصالحة الوطنية، وذلك بتسوية المشاكل السياسية وتحقيق الاتفاق بين المكونات السياسية والمجتمعية على شكل الدولة وتوزيع السلطة والثروة بما يحقق رضا الجميع ويضمن وحدة البلاد، وتشكل المصالحة أحد أهم سبل مواجهة الإرهاب الذي يتغذى على الأزمات الطائفية والسياسية، وفي حالة تحققها يكون قد أسقطت إحدى الحجج التي تتبناها الجماعات الإرهابية في "الدفاع عن الطائفة" وغيرها .

– التسليح الحديث، يجب أن تمتلك القوات الأمنية أسلحة حديثة تتناسب مع تطور الأساليب الإرهابية، وأن يكون هذا التسليح باستخدام العناصر المكّنة للهجوم والدفاع كاستكشاف العبوات الناسفة والسيارات المفخخة والكمائن ومعالجتها عن بعد.

– الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ولا سيما وسائل الاتصال وأجهزة تعقب الإرهابيين ومنعهم من الترويج لأفكارهم عبر مواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ومواجهتهم فكريًا وإعلاميًا وثقافيًا من خلالها .

– تحتاج عملية مكافحة الإرهاب إلى جهود إقليمية ودولية كبيرة ولا يمكن لدولة واحدة تحمل العبء، ومن الضروري تعاون العراق مع الدول العربية والإسلامية لمواجهة مخاطر الجماعات الإرهابية التي لا تتوقف عند حدود معينة

– ضرورة الاستفادة من الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب ولا سيما الجهود الأمريكية التي يمكن الحصول عليها من خلال العودة إلى تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لضمان أن يفي الجانب الأمريكي بالاستحقاقات الأمنية التي تضمنتها هذه الاتفاقية في مجال التعاون الأمني والدفاعي لتعزيز وتحسين الأداء المتعلق بمكافحة الإرهاب.

الخلاصة

لا شك أن الجماعات الإرهابية في العراق قد أثرت بشكل سلبي وخطير على العراق كمجتمع وكدولة ونشأت في العراق تحت ظل مرحلة الاحتلال الأمريكي، واتسمت بكونها ذات انتماء عقائدي ومذهبي وامتدادات عابرة للحدود إقليميًا ودوليًا، وتحتاج مواجهتها لتعاون عربي–إقليمي– دولي.

ومن المتوقع أن يحسم الأمر باستعادة العراق لكافة المناطق التي استولى عليها داعش، وبذلك سيفقد التنظيم آخر موطئ قدم له في العراق لاسيما بعد أن قاربت معركة الموصل على الانتهاء، ولكن ذلك لا يعني القضاء على تنظيم داعش بشكل نهائي فالأمر يتطلب استراتيجية شاملة كما ذكرنا تكون كفيلة بإزالة ومعالجة كافة الأسباب والظروف التي كانت سببا في نشأة حركات الإرهاب والتطرف في الساحة العراقية.

* كاتب واكاديمي- أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت - العراق

نحو بناء مقاربة إفريقية - عربية لمحاربة الإرهاب العابر للحدود

الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء: فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار

تشهد إفريقيا والعالم العربي تطورات وتحولات متسارعة في ظل هذا المشهد الذي تعرفه المنطقة العربية والإفريقية بعد أن أضحت الظاهرة الإرهابية تشكل أبرز التحديات والمخاطر التي تقوض مبدأ السلم والأمن، وبالتسليم بأن الإرهاب لا حدود له ولا هوية، فهو يعد ظاهرة مرضية يستشري في الجسد فينهكه ويجعله يفقد القدرة على المواجهة والتصدي. مما يجعل منه داءً يحتاج لتشخيص دقيق وتدخل جراحي محكم لاستئصال الإرهاب الذي أضحى سرطان يصعب تحديد أسبابه لاختلافها من حيث المكان والزمان والدوافع. الحديث عن ظاهرة عالمية عابرة للأوطان، مع تعدد تسميات التنظيمات الإرهابية إلا أنها تتفق من حيث الأهداف والتحالفات، مع التسليم بأنه لا يوجد مستثنى من هذا الخطر أو بعيد عن دائرته. لذلك من الضروري البحث عن المقاربات الأنسب لمواجهة هذا الخطر، خاصة في هذه المرحلة التي تتسم بإعادة رسم خارطة انتشار الجماعات الإرهابية وفق رؤية جديدة ومحددات النشاط تماشيًا وتطورات الميدان وضرورات المرحلة.

د.أحمد ميزاب

تعد إفريقيا جنوب الصحراء وما تشكله من تأثير على شمال إفريقيا والمنطقة العربية، من المناطق التي عرفت وعبر مراحل كثيرة نمو وتطور هذه الظاهرة الخطيرة، التي استثمرت في جملة العوامل التي ساهمت في تشكلها وتطورها مما جعلها تواجه مخاضات عسيرة جعلتها تقوض الأمن القومي للقارة الإفريقية وما جاورها ومن خلالها تصبح جسر لثلاثي الموت الذي تشكل فيه الظاهرة الإرهابية عنصر أساسي، ومصدر قلق، فالبيئة الإفريقية خاصة جنوب الصحراء تشهد تناميًا مضطردًا لمجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية ذات أبعاد مختلفة ومستويات متباينة، وتعتبر دول إفريقيا جنوب الصحراء جزءًا يتفاعل ضمن تلك البيئة العالمية المضطربة ما جعلها تتعرض لمجموعة من التحديات الأمنية تباينت من حيث طبيعتها وكذا من حيث مصادرها.

فمنطقة الساحل الإفريقي وما تفرزه من تهديدات أمنية ينحو طريقها الأول نحو الانتشار في دول منطقة شمال إفريقيا كظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وعبرها وصولاً إلى القرن الإفريقي لتصبح عند خطوط التلاقي والضفة المقابلة لتشكل بموجبها مصدر آخر من مصادر التهديد المباشر والغير مباشر للأمن الخليجي والعربي.

إذا سلمنا بأن الظاهرة الإرهابية ظاهرة مرضية وورم استشرى في عمق القارة الإفريقية. أضحى يشكل خطرًا متعدد الأبعاد ليزداد القلق إقليميا ودوليًا من تفشي الجماعات الإرهابية حتى أصبح نشاطها الهدام بمثابة وصفة جديدة للفوضى كما يمثل ارتباطها بعصابات الجريمة المنظمة المحلية منها والعابرة للحدود وتشابك علاقاتها معها بداية طريق التدمير فيقوض جهود البحث نحو بناء إستراتيجية أو مقاربة متكاملة لمحاربة الإرهاب.

من خلال ذلك يمكن القول أن إفريقيا (الساحل والصحراء وشمال إفريقيا) أصبحت بمثابة واحدة من أكبر التحديات التي يفرضها الإرهاب على العالم خلال المرحلة الراهنة نظرًا لوجود العديد من التنظيمات المسلحة بالعديد من المناطق، والمرتبطة بتنظيم القاعدة متواجدة منذ تسعينات القرن الماضي ولها امتداد إفريقي وآخر عربي. إلا أن ظهور أفرع لتنظيم ما يسمى داعش في العديد من دول القارة صار بعدًا جديدًا للتهديد الإرهابي المتنامي في ظل صراع للنفوذ بين الجماعات الإرهابية. إلا أننا نتحدث عن عودة القاعدة واندماج داعش أو بالأحرى خلايا داعش وسأعود لهذه النقطة لاحقًا.

فالمساحات الواسعة التي باتت خارج سيطرة الحكومات نتاج الأزمات والحروب الداخلية ونشاط حركات التمرد أصبحت بمثابة مراكز لعمليات التنظيمات الإرهابية في ظل تطور وسائل الاتصالات بصورة كبيرة.

وهذه العوامل ساهمت في وجود تعاون متزايد بين الجماعات الإرهابية التي باتت تستخدم الاتصالات الحديثة ونظامًا متطورًا من الجوالة المتدربين لتبادل التكتيكات العسكرية والاستراتيجيات الإعلامية وسبل تحويل الأموال. والبحث المتواصل عن مصادر متجددة للتمويل.

حيث أصبح عدم الاستقرار من سمات منطقة الصحراء الكبرى ليؤثر على كل شيء بدءًا من الأمن وانتهاءً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان.

الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء...الأسباب ودوافع الانتشار:

لقد جاء التركيز على تصاعد وتيرة الإرهاب في إفريقيا من انفراد القارة السمراء بسمات تساهم في رسوخ أسباب ظاهرة العنف من جذورها والأسباب التي أدت إلى تنامي وانتشار هذه الظاهرة خاصة أنه عند الحديث عن الإرهاب فنحن نتحدث عن قرابة ثلاثة عقود بالتالي نحتاج للخوض في الأسباب القديمة والجديدة لانتشار هذه الظاهرة في دول الساحل والصحراء فنجد:

- أنه من مخلفات العامل الاستعماري الذي من خلال رسم الحدود خلق مكونات قبلية واجتماعية غير منسجمة تجعل من إشكالية الهوية نقطة خلاف وبروز حركات انفصالية وأخرى متمردة مما يجعل الوضع الأمني في القارة على المحك فيشكل أهم وأخطر الأسباب ليس فقط حاليًا وإنما لعقود أخرى من الزمن.
- غياب التنمية واستشراء الفساد وعدم الاستغلال العادل للثروات مما يدفع إلى نشوء حركات متمردة في المناطق المحرومة وتحولها مع الزمن لتنظيمات إرهابية تأخذ مناح أخرى وتقوض مبدأ السلم.
- ضعف الأداء الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة مما يجعل من عملية التجنيد أو ما تسمى بالمرتزقة مهنة منتشرة ومصدرًا من مصادر الحياة وهذا السبب يدفعنا للقول بأن العنصر البشري القابل للتجنيد متوفر بل قابل حتى للتصدير لبؤر توتر أخرى.
- ضعف المؤسسات السياسية وتعثر الديمقراطية يدفع في كثير من الأحيان إلى تبني فلسفة الجماعات الإرهابية والحركات المسلحة الخارجة عن القانون (توفر الحاضنة الاجتماعية).
- الفوارق الاجتماعية ومشكلة حقوق الإنسان فكثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء شهدت جرائم إبادة وقتل جماعي. مما يدفع إلى حروب أهلية ومنه نشوء بيئة حاضنة للإرهاب.
- ضعف الأجهزة الأمنية ونقص تعداد جيوش معظم دول الساحل رغم اتساع مساحاتها الجغرافية. مما يسهل نشاط وحركة المجموعات الإرهابية التي تستفيد من خدمات بعض القبائل مقابل ضمان الحماية أو الإمداد بالسلاح أو المال.
- مواصلة بعض الدول الغربية تمويل المجموعات الإرهابية من خلال دفع مبالغ معتبرة من المال مقابل إطلاق سراح مواطنيها المحتجزين وهذا يعد مصدرًا أو أهم مصدر من مصادر تمويل الجماعات الإرهابية. وفي ظل خارطة إعادة الانتشار الجديدة وفي ظل تقلص مصادر التمويل فإن من الخيارات المتاحة لهذه التنظيمات هو العودة لعمليات الاختطاف لتوفير المال حيث حصل تنظيم القاعدة في الفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى غاية ٢٠١٤ م، على ٢٢٠ مليون يورو من عمليات الاختطاف في منطقة الساحل لوحدها.
- غالبية دول إفريقيا جنوب الصحراء تعرف بالانقلابات العسكرية وما ينجم عنها من حالة الفوضى والانفلات الأمني ومنها تشكل خلايا إرهابية.
- الصراعات البينية وتداعياتها لتشكل فراغات أمنية تستغل لتنامي هذه الظاهرة.
- عدم قدرة بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء على فرض سيطرتها خارج المدن الرئيسية.
- الحروب الداخلية تشكل أهم الأسباب لتنامي هذه الظاهرة.
- غياب واضح للتعايش السلمي الذي هيأ لهذه الجماعة مناخًا مواتيًا.

تسلل داعش وتجمع تنظيمات مسلحة في إفريقيا الساحل والصحراء من أكبر التحديات التي يفرضها الإرهاب على العالم

هذه الدول الغنية بمواردها والفاشلة في إدارتها التي امتزج فيها عنصر الهشاشة المؤسساتية مع عدم الاستقرار السياسي مما أدى إلى تفاقم الخسائر المادية والبشرية بالإضافة إلى غياب الديمقراطية وفشل الحكومات في مكافحة المجاعات والأمراض المستوطنة ناهيك عن النزاعات القبلية والأزمات الإقليمية وصراع السيطرة على مناطق الثروة مما يؤدي إلى تحول المشهد إلى تشكل جماعات إرهابية أو حركات انفصالية دون أن ننسى التمييز العنصري واضطهاد الأقليات ومنطق الاستعباد التي كلها تشكل أسبابًا مباشرة لتنامي هذه الظاهرة وتجعل منها صناعة تنمو على حساب أمن الشعوب وتدفع بالتهديد المباشر لأمن المناطق المجاورة.

إن تشريح النقاط السابقة يجعلنا نتوقف عند المعضلات الأمنية التي تجعل من دول الساحل والصحراء تتوفر على

مصادر نمو وانتشار هذا الداء الذي يقوض مبدأ السلم والأمن والتي من خلالها تشكل خطورة ليس فقط على دول المنطقة وإنما تصل خطورتها لضرب أمن واستقرار مناطق مجاورة وبناء تحالفات فهذه المعضلات الأمنية تتمثل في:

- هشاشة بناء الدولة وضعف الأداء الديمقراطي وسيطرت منطق القوة وقانون الغاب على القرار السياسي مما يؤدي كل مرة إلى وقوع الانقلابات أو إلى الانفلات الأمني.
- ضعف الأداء الاقتصادي مما يدفع إلى ضعف التنمية وبالضرورة غياب الاستقرار والثورات الشعبية.
- التأثر بالتدخلات الخارجية سواء كانت دول أو مؤسسات متعددة الجنسيات مما يجعل ثروات القارة مستباحة ولا يمكن استغلالها.
- مشكلة الهوية صراعات أثنية-قبلية وغيرها مما يجعل من استفحال الأزمات الداخلية.
- التحالف العضوي بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة مما يجعل من القارة لا تشهد استقرارًا ودائمة الاضطرابات الأمنية.

فمن خلال الأسباب السابقة لظهور وتطور هذه الظاهرة وبتحليل حجم المعضلات الأمنية التي تواجهها دول الساحل والصحراء ندرك بأن استشراء التطرف والعنف، جعل العديد من دول المنطقة تعاني كمالي وتشاد والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا والصومال من التطرف بوصفه التحدي الأوحد الأكثر أهمية الذي يواجهها. وهذه الدول الغارقة في ديماغوجيتها وغياب الديمقراطية، فشلت في محاربة العنف والتطرف كما فشلت في مكافحة المجاعات والأمراض المستوطنة والجماعات الإرهابية. بل أضحت مصدرا لعدم استقرار الجوار الإقليمي لها كمنطقة شمال إفريقيا ومنطقة الخليج العربي.

فمن النماذج والأمثلة التي تجعلنا نقف أمام هذه الأسباب وخطورة انتشار الظاهرة الإرهابية ليس فقط على دول الساحل والصحراء فقط و إنما إسقاطات ذلك على دول شمال إفريقيا التي تدفع ثمن تردي الوضع الأمني بدول إفريقيا جنوب الصحراء و تجعل هذه الظاهرة تمتد إلى عمق المنطقة المغاربية ولا ننسى أن دول الساحل والصحراء التي تتربع على مساحة ١٠ مليون كيلومتر مربع وخط طول يمتد إلى ٣مليون كلم أي أنها جسر رابط من غرب إفريقيا إلى غاية القرن الإفريقي وبكم الأزمات الملتهبة تجعل خطورتها تبلغ منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

فهناك الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون، وهي جماعة مسلحة سعت للسيطرة على مناطق إنتاج الألماس، وأدخلت البلاد في حرب أهلية استمرت ١١ عامًا وأودت بحياة ما يزيد على خمسين ألفا خلال السنة الأولى وحدها. وكان نشاطها يقوم على ممارسة الابتزاز لتوفير حاجتها المالية، ثم لجأت إلى الأساليب الإجرامية وحرب العصابات وبث الذعر لمحاربة الحكومة، وتوسع نشاطها وامتد إلى ليبيريا وغينيا. كذلك هناك جماعة الشعب ضد العصابات، والتي تأسست عام ١٩٩٦م، في كيب تاون بجنوب أفريقيا، بهدف مكافحة الجريمة والعنف والمخدرات. لكنها سرعان ما تحولت إلى مناهضة للحكومة والغرب، وتبنت صوت المسلمين في كيب تاون، ونفذت عدة عمليات إرهابية باستخدام القنابل والمتفجرات في أهم المناطق السياحية.

أسباب انتشار الإرهاب في إفريقيا متعددة ووسائل التصدي ضعيفة وفرص انتقال العدوى إلى دول الخليج خطيرة

بالإضافة إلى الجماعات الإفريقية التي ارتبطت بالإسلام بشكل واضح، فكان من أهمها حركة بوكو حرام التي نشأت في نيجيريا إثر تمردها على الحكومة النيجيرية سنة ٢٠٠٩م. ولم يقتصر عنفها على الحكومة فقط وإنما شملت المدنيين، فأحدثت تدميرًا واسعًا في البنية التحتية.

ولم يكن اختطاف ٢٧٦ فتاة من داخل مدرسة بولاية "بورنو" شمال شرق نيجيريا سنة ٢٠١٤م، هي العملية الأولى، وقد نفذتها بهدف الضغط على الحكومة النيجيرية للإفراج عن بعض عناصرها. كما لم تكن العملية تلك التي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٤ من رجال الأمن النيجيريين في ذات السنة، أثناء الهجوم على قاعدة عسكرية نيجيرية تابعة للشرطة شمال شرق نيجيريا منعزلة وإنما كانت لإعلان بعد جديد وبروز خطورة أخرى تدفع إلى إعادة الحسابات حينما تمت مبايعة تنظيم داعش.

فبوكو حرام انخرطت في الإرهاب المنهجي، وتبنت أيديولوجية لا تمت إلى تعاليم الإسلام ولا تقاليد نيجيريا بصلة، ولكنها بوصفها بذرة تمّ غرسها في هذه التربة في إفريقيا جنوب الصحراء فإنها وجدت فيها عناصر نمائها، فهناك عدم عدالة في بلد يعد الأكبر إفريقيًا في الاحتياطي النفطي، حيث يعاني المسلمون الذين يتركزون في شمال البلاد من الفقر، بينما يتركز المسيحيون في جنوب البلاد ويستفيدون من عائداته. كما هناك غياب واضح للتعايش السلمي الذي هيأ لهذه الجماعة مناخًا مواتيًا).

حيث تُعتبر مواجهة هذه الجماعات التي يتفاقم نفوذها والتي طورت من نشاطاتها وقدراتها، في ظل انشغال حكومات المنطقة بالصراع على السلطة وغياب الحكم الراشد، من التحديات الجسام التي تجابه إفريقيا جنوب الصحراء.

بالإضافة إلى القضايا المتنازع عليها والتي تدفع بالمنطقة إلى مزيد من التأزم والتعقد التي ربما تكون جزءًا من كل، فالإرهاب

بلعور أسس إمارة الصحراء تنظيم إقليمي له ارتباط عالمي والجزء الأكبر من الكل ويضم موريتانيين وماليين ونيجريين وجزائريين

ظاهرة مستمرة وسط أجواء مخيمة من اليأس، وكلما قطعت رأسًا نبت في مكانه سبعة رؤوس.

هنا يجب توضيح نقطة هامة وهي أن الجماعات الإرهابية في إفريقيا سبقت الجماعات الجهادية الإسلامية بين قوسين بفترة طويلة، فإن تحويلها إلى أيديولوجيا من قبل البعض قد يضمن لها الاستمرار حينًا، ولكنها ستفشل في التحول إلى عقيدة سياسية في معظم الأحيان، وهذا من شأنه أن ينهي حالتها المكسية بثوب الدين.

خطورة الإرهاب بإفريقيا جنوب الصحراء على البعد الأمني للدول العربية والخليج:

وبالعودة دائمًا للتركيز على خطورة تنامي نشاط الجماعات الإرهابية المنتشرة بجنوب الصحراء وتأثيرها على الأمن العربي ومنه الخليجي علينا أن نذكر أهم هذه التنظيمات ومناطق انتشارها لتحديد خارطة الانتشار والخطورة فنجد:

- الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي كان لها نشاط كبير في منطقة الساحل وشمال إفريقيا (المملكة المغربية وتفجيرات مراكش - الجزائر وما عاشته خلال التسعينات القرن الماضي- تونس وما تواجهه منذ ٢٠١١-ليبيا وتحولها لقاعدة أمنة - السودان). وعرفت بالهجمات على البعثات الدولية والاختطاف وضرب المواقع الحيوية.

- انضمت رسميًا الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والذي سجل انتشارًا واسعًا عبر محاور استراتيجية عبر قوس الأزمات منطقة الساحل وشمال إفريقيا وغرب إفريقيا حيث أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هو فرع من فروع القاعدة وعليه فهو يشكل امتداد طبيعي له مثله مثل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وهنا فالخطورة من حيث التنسيق والتنظيم والانتشار وكذا التحالفات.

ويشمل نشاط القاعدة بالمغرب الإسلامي والخلايا التابعة لها في جنوب الصحراء وغرب إفريقيا، في الاختطاف وقتل السياح الغربيين وعمال الإغاثة والجنود وكذلك الهجمات على أهداف حكومية وحواجز أمنية وبعثات دبلوماسية أجنبية، كما هو الحال في موريتانيا، ففي يوليو ٢٠١١م، هاجمت القاعدة بالمغرب الإسلامي قاعدة عسكرية في باسكنو، قرب مدينة النعمة جنوب شرق موريتانيا، وقد نفذت العديد من هذه الهجمات، كما شجع هذا التنظيم الإسلاميين في مالي على شن هجمات مماثلة، وبعد انجراف مالي إلى حالة عدم الاستقرار عقب انقلاب مارس

٢٠١٢م، وما نجم عنه من فراغ في السلطة، تمكنت الحركات الانفصالية وبدعم من عديد من القوى الإسلامية، ممثلين في أنصار الدين وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، من السيطرة على ما يناهز ثُلثي البلاد، ومنذ ذلك الحين صعد نجم حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وقامت بهجمات قوية.

- إمارة الصحراء: بدأ "بلعور" أو مختار بلمختار في بناء أسس كيان جهادي، عرف بإمارة الصحراء، والتي باتت تصنف على أنها الجزء الذي أصبح أكبر من الكل، وتوافد عليه عشرات الموريتانيين والماليين والنيجريين وآخرين من جنسيات مغاربية وإفريقية مختلفة، فضلا عن الجزائريين. أصبحت "إمارة الصحراء" قاعدة خلفية في المنطقة المغاربية، تتكفل بتوفير السلاح عبر السوق السوداء في إفريقيا والصحراء الكبرى، فضلا عن اكتتاب الأفراد وتكوينهم، كما تولت "إمارة الصحراء" مهمة توسيع نشاطات التنظيم الذي تحول أواخر عام ٢٠٠٦م، من تنظيم محلي (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) إلى تنظيم إقليمي له ارتباط عالمي (تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي)، فتولت تنفيذ عمليات في دول المنطقة.

وكانت النواة العسكرية التي أقام عليها مختار بلمختار تنظيمه في الصحراء، هي "كتيبة الملثمين" في إشارة إلى الاسم الذي عرفت به تلك المنطقة من الصحراء الكبرى تاريخيًا وهو "بلاد الملثمين". وظل كيان "إمارة الصحراء" يكبر وينمو شيئًا فشيئًا، وساعده على ذلك توفر بحبوحة آمنة، بعيدًا عن الملاحقة العسكرية والأمنية، فأقام معسكراته، ودرب عناصره، واحتجز رهائنه، وقد أطلقت القاعدة على صحراء أزواد أسماء عديدة منها "أرض العزة"، و"تورا بورا المغرب الإسلامي"، و"صحراء الإسلام".

وبعد أكثر من ثلاث سنوات من الجهد المتواصل في بناء "إمارة الصحراء" كانت علاقة "مختار بلمختار" تتسم بالفتور وأحيانا التوتر مع أمير التنظيم في الجزائر "عبد الملك دوركدال" المكنى أبو مصعب عبد الودود، الذي رأى أن مختار بلمختار يعمل لنفسه أكثر من ما يعمل للتنظيم، فكان أن قرب صديقه "عبد الحميد أبو زيد" وأسند إليه مهمة قيادة كتيبة جديدة في الصحراء تحت اسم "كتيبة طارق بن زياد"، وتفاقمت الخلافات بين الرجلين مختار بلمختار وأبو زيد، الأمر الذي اتخذه "دوركدال" ذريعة لتعيين أمير جديد للصحراء بدلا عنه، وتنزيل رتبته من قائد إمارة إلى قائد كتيبة، فأوفد إلى الصحراء أواخر عام ٢٠٠٧ م، صديقه الشخصي القائد العسكري للتنظيم "يحيى جوادي" المكنى "يحيى أبو عمار" إلى الصحراء الكبرى وعينه أميرًا على أمرائها.

شرع هذا الأخير في إعادة هيكلة إمارة الصحراء مع تزايد عدد الملتحقين بالتنظيم، ليستقر الأمر في النهاية على أربعة تشكيلات (كتيبتان وسريتان) هي: كتيبة الملثمين، وكتيبة طارق بن زياد، وسرية الفرقان، وسرية الأنصار، لكن "يحيى جوادي" كان طرفًا في الصراع بعد انحيازه إلى "عبد الحميد أبو زيد" فتم عزله، وأسندت إمارة الصحراء إلى أمير ثالث هو "نبيل أبو علقمة"، ويعتقد أنه على علاقة جيدة مع "مختار بلمختار".

- **كتيبة الملثمين:** تتألف من العناصر القديمة في إمارة الصحراء، ويتولى قيادتها أمير الصحراء السابق "بلعور" أو مختار بلمختار الرقم الصعب في معادلة الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل والصحراء وتنظيم القاعدة أساسًا. وتعتبر كتيبة الملثمين هي المسؤولة عن اختطاف عدد من الرهائن الغربيين خصوصًا. وقد عمد "مختار بلمختار" إلى تشكيل نواة للتنظيم داخل موريتانيا عرفت فيما بعد بمجموعة "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط" التي هاجمت السفارة الإسرائيلية بنواكشوط مطلع شهر فبراير ٢٠٠٨م، ونفذت قبل ذلك عملية سطو على مبالغ نقدية ضخمة لميناء نواكشوط في أكتوبر ٢٠٠٧م.

- **كتيبة طارق بن زياد:** يقودها "عبد الحميد أبو زيد"، واسمه الحقيقي عبد الحميد السوفي، ويصنف على أنه من صقور التنظيم، وإلى كتيبته تنسب عمليات قتل واختطاف عديدة، أبرزها اختطاف زوجين نمساويين، من جنوب تونس عام ٢٠٠٨م، واختطاف خمسة فرنسيين وتوغولي ومالغاشي، تابعين لشركة أريفا الفرنسية العاملة في مجال استخراج اليورانيوم بالنيجر في شهر سبتمبر٢٠١٠م. كما نفذت كتيبة طارق بن زياد هجومًا على بلدة تورين شمال موريتانيا وقتلت ١٢ عسكريًا، فضلا عن مسؤوليتها عن اختطاف وقتل البريطاني "آدون داير" أواخر شهر مايو ٢٠٠٩م، بعد أن رفضت الحكومة البريطانية الاستجابة لمطالب التنظيم.

- **سرية الفرقان:** تتشكل في أغلبها من مقاتلين موريتانيين وماليين، وتنشط هذه الكتيبة في الحدود الشمالية الغربية من أزواد، وبالتحديد شمال مدينة تمبكتو بمحاذاة الحدود الموريتانية، وإليها تنسب عمليات عديدة كما شنت هذه السرية هجومًا قتلت خلاله ثلاثة جنود موريتانيين في بلدة الغلاوية شمال موريتانيا. وتولت سرية الفرقان مهمة التصدي للجيش الموريتاني خلال عمليات توغله في الشمال. وقد نفذ عناصر من السرية عملية اغتيال راح ضحيتها مواطن أمريكي وسط نواكشوط سنة ٢٠٠٩م، وقام أحد عناصرها بعملية انتحارية استهدفت السفارة الفرنسية بنواكشوط سنة ٢٠٠٩م.

- **سرية الأنصار:** تتألف في معظمها من عناصر ينحدرون من الطوارق الماليين والنيجريين. وقد نفذت العديد من العمليات في شمال مالي والنيجر.

- حركة التوحيد والجهاد نمت وتطورت منذ أكتوبر ٢٠١١م، الذي كان بداية نشاطها الفعلي، وقامت بتنفيذ بعض الهجمات المؤثرة، كما

تمكنت من السيطرة على مدينة كونا في شمال مالي، وكانت هذه الجماعة قد أعلنت أولى عملياتها المسلحة عبر الفيديو يوم ١٢ ديسمبر ٢٠١١م، موضحة أن هدفها المقصود هو نشر الجهاد في غرب إفريقيا، وفي شريط الفيديو "أثبتت تقاربها الأيديولوجي مع زعماء تنظيم القاعدة مثل أسامة بن لادن ومؤسس وزعيم حركة طالبان الملا عمر لكنها ركزت أكثر على شخصيات تاريخية من أصول غرب إفريقية، مدعية أن عناصرها "أحفاد أيديولوجيون " لعثمان دان فوديو والشيخ أحمدو لبو والحاج عمر تال، وقد أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا مسئوليتها عن بعض العمليات، بما في ذلك اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في ٥ أبريل ٢٠١٢م، من مدينة غاو بمالي وهجوم في ٢٣ مارس ٢٠١٢م، على قاعدة للدرك الوطني الجزائري بتمنراست وهجوم على قاعدة أخرى في ورقلة.

- بوكو حرام تشير التقديرات إلى أنه ما بين ٢٠١١ وأبريل ٢٠١٣م، شنت هذه الحركة ما لا يقل عن ٣٠ هجومًا انتحاريًا في شمال نيجيريا، كان أغلبها في ولاية بورنو، وتشير التقديرات إلى أن هجمات بوكو حرام أدت إلى مقتل أكثر من ستة آلاف شخص منذ ٢٠٠٩م، بما في ذلك الوفيات الناجمة عن تدخل قوات الأمن، ويمثل تفجير مقر الأمم المتحدة في أبوجا الذي أسفر عن مقتل ٢٣ شخصًا في ٢٠١١م، دليلاً دامغًا على أن الجماعة تسعى إلى تدويل أعمالها الإرهابية وهذا ما تجلى في عملية خطف التلميذات في أبريل ٢٠١٤م، وما ترتب عليه من إدراجها في القائمة السوداء للأمم المتحدة

وفي ذات السنة أعلن زعيم بوكو حرام تشيكاو مبايعة البغدادي زعيم تنظيم داعش وأخذت بعدها بوكو حرام بعدًا آخر حيث اتجهت نحو التوسع الجغرافي لتصل إلى غاية الحدود مع ليبيا.

- أنصارو أسست في يناير ٢٠١٢م، في شمال نيجيريا، ولكن وجودها لم يبرز للعلن إلا في يونيو ٢٠١٢م، عندما بث من قال إنه زعيمها واسمه أبو أسامة الأنصاري، شريط فيديو أعلن فيه إنشاء الفرع وحدد فيه منهج الجماعة.

وعلى الرغم من أن حركة "أنصارو" أقل شهرة من بوكو حرام، فإن طبيعة وملامح أهدافها فضلاً عن نواياها المعلنة، تجعل منها حركة جديرة باهتمام الأمن الغربي، فمنذ نشأتها تبنت "أنصارو" عدة عمليات إرهابية مثل الهجوم المسلح في نوفمبر ٢٠١٢م، على سجن في أبوجا، وكذلك خطف مواطن فرنسي في ديسمبر ٢٠١٢م، وفي يناير ٢٠١٣م، نصبت كمائن لجنود نيجيريين كانوا متجهين إلى مالي وذلك في ولاية كوجي، وخطفت سبعة موظفين أجانب في فبراير ٢٠١٣م، في ولاية بوتشي.

ومثل إعدام الأجانب السبعة المختطفين يوم ٩ مارس ٢٠١٣م، أبشع عملية تقوم بها هذه الجماعة منذ إعلانها عن تأسيسها).

- داعش الذي بايعته بوكو حرام سنة ٢٠١٤م، وإعلانه قيام الإمارة الإسلامية بغرب إفريقيا والعمليات التي شنها في تونس سنة ٢٠١٥م، وعملية بن غردان مارس ٢٠١٦م، بالإضافة إلى سيطرته على مواقع استراتيجية بليبيا وإعلانه الإمارة شمال سيناء بمصر.

بالإضافة إلى الموحدون والمرابطون وأنصار التوحيد والموقعون بالدماء وأنصار الشريعة كلها تنظيمات لها خارطة انتشار وتمدد يمتد من إفريقيا جنوب الصحراء إلى شبه الجزيرة العربية.

ما يزيد من خطورة هذه التنظيمات هو أنها تتموقع في المناطق الغنية بالطاقة وهي مناطق تعرف تنافس محموم بين القوى الغربية حول مصادر الثروة مما يجعل المشهد يتداخل وتدخل المنطقة في مستنقع التدخلات العسكرية وهو ما يزيد من خطورة الظاهرة.

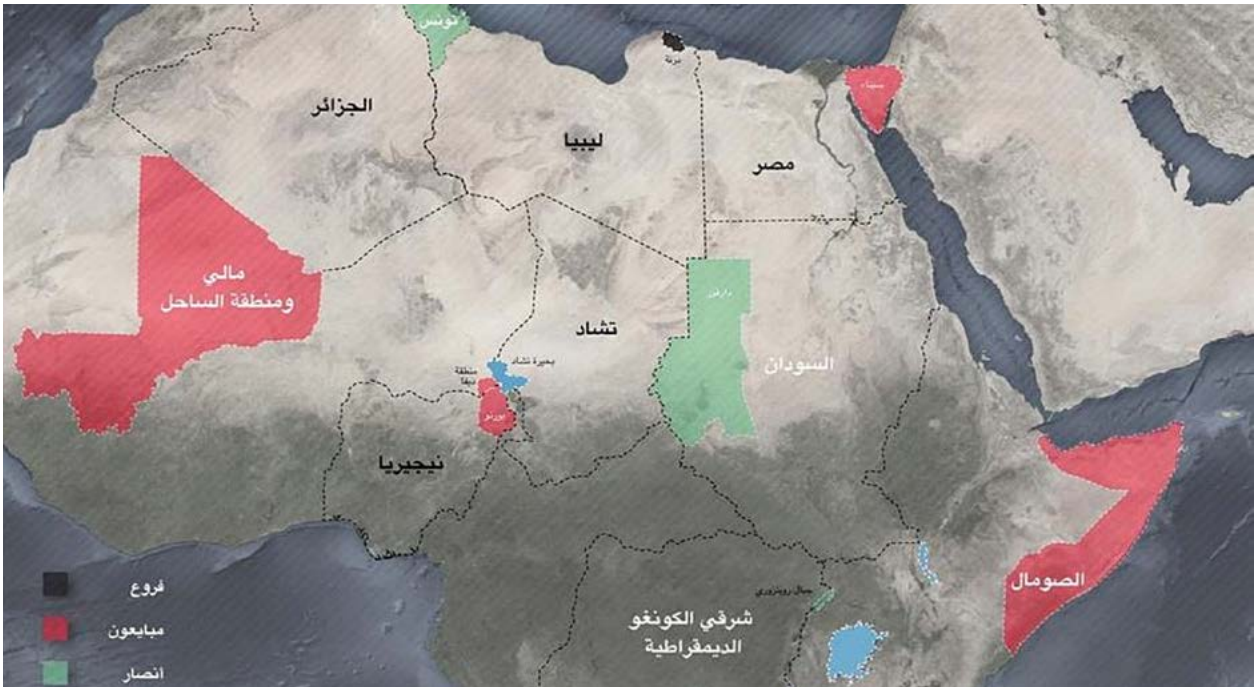

مصادر التمويل من الاتجار بالبشر والمخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا والاختطاف والهجرة غير الشرعية

والخارطة توضح المناطق التي بايعت تنظيم داعش والمشكلة باللون الأحمر وأنصار التنظيم والمشكلة باللون الأخضر ومناطق التي بها فروع التنظيم وهي بالأسود.

والفرق بين داعش والقاعدة أنه بالنسبة لتنظيم القاعدة فمن الصعب معرفة حجم مقاتلي الكتائب والسرايا التابعة له وإن كانت تقدر بالمئات، ولا توجد أرقام دقيقة عنها بسبب التحفظ الشديد لقادتها، وبسبب توزعها في أمكان مختلفة من الصحراء، هذا فضلا عن أن المقاتلين من الدرجة الأولى يتنقلون بين السرايا والكتائب، كما أن إستراتيجية التنظيم تقتضي بإبعاد مقاتليها فترات خارج المعسكرات.

قد يطرح سؤال لماذا التركيز على خطورة الإرهاب وتنامي نشاط الشبكات الدولية للإرهاب على الخليج والعرب؟

فالجواب قد يكون بسيط باعتبار أن هناك روابط عديدة تجمع بين الدول العربية والإفريقية، وهي روابط جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية. وتبرز أهمية هذه الروابط باعتبار إفريقيا تضم نحو ثلثي الشعب العربي، ويشكلان جزءًا أساسيًا من الوطن العربي الممتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي عبر الصحراء وشريط ساحل البحر الأبيض المتوسط. وقد أسس هذا التماس الجغرافي للتقارب العربي الإفريقي الذي كان قائمًا منذ عصور قديمة في التاريخ بين شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي من جهة، والقرن الإفريقي وبلدان شرق إفريقيا من جهة أخرى. والعلاقات نفسها كانت موجودة بين دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي مما يجعلها تتقاسم ذات التحديات وتتأثر بمجمل التطورات الحاصلة.

فلا يمكن عند الحديث عن إفريقيا تجاوز معضلة الإرهاب التي تؤرق الأجهزة الإفريقية والدولية.

هذه المعضلة تمس بشكل مباشر الأمن القومي العربي الذي ترسم ملامحه الرئيسية على الأطراف الشرقية في التماس مع إيران والأطراف الغربية في التماس مع المناطق الساخنة جنوب الصحراء، خاصة على مستوى الخط الرابط بين جنوب السودان والحدود الموريتانية من جهة الجنوب.

فتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد تحول إلى كتائب متفرقة بين صحاري عدد من الدول مثل موريتانيا ومالي وتشاد والنيجر علاوة على وجوده في الجزائر وتونس، إضافة إلى وجود بعض المقاتلين الاستطلاعيين في ليبيا. كما تمكن تنظيم داعش من تأسيس نواة عاملة له في المنطقة للتنافس مع القاعدة وافتكاك مجال النفوذ الجهادي الذي

يوفر فرصة ربح مادية كبيرة عبر أعمال التهريب وتجارة السلاح والمخدرات والمطالبة بالفدية باختطاف السياح. وقد وصل الأمر إلى حدود رسم خط مباشر بين بحيرة تشاد وشمال شرق نيجيريا يصل المنطقة بمدينة سرت الليبية، حيث يقوم هذا الخط بمهمة إخراج وإدخال المقاتلين للتدرب والعودة، كما يمثل ممرًا لتدفق السلاح.

هذا الواقع الأمني الخطير يمس بشكل مباشر الأمن العربي والخليجي في نقطتين استراتيجيتين مهمتين:

- **الأولى** هي أن العناصر الجهادية تستعمل إفريقيا جنوب الصحراء كمكان لتكونها ونموها وتطوير قدراتها بما أنها مناطق خارج السيطرة الحقيقية للدولة.
- **والثانية** هي أن وجود تلك العناصر يستدعي التدخل الأجنبي، ما يجعل القرارات السيادية لتلك الدول ضعيفة في صالح قرار الدول العظمى التي تسيطر على ذلك المجال، ومن خلال هذه المعادلة الأمنية والجيوسياسية لا يمكن أن نتحدث عن الاستقرار والسلم.

فمن خلال ما سبق تشكل دوائر الخطر التي تحيط بإقليم الدول العربية ومنطقة الخليج العربي العديد من التهديدات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- إذا سلمنا بأن معظم التنظيمات الإرهابية تنشط في مناطق تواجد الثروة فهذا يدفعنا للقول بتوسع اقتصاديات الإرهاب فوجود مثل هؤلاء اللاعبين الجدد كداعش والجريمة المنظمة على الحدود المتاخمة من شأنه توسيع اقتصاديات الإرهاب والتمرد فهو يغذي المناطق التي تشهد أزمات وحروب داخلية. ومن المعروف أن مثل هؤلاء اللاعبين يعتمدون في تمويل أنشطتهم على السوق السوداء أو الاقتصاد التحتي، وهو اقتصاد يعتمد على أنشطة بعيدة عن سيطرة الحكومات، ومع ذلك فهي تشكل نسبة لا يستهان بها.

وقد أشارت العديد من التقارير إلى وجود تعاون بين منظمات مسلحة من مناطق عدة في إدارة أنشطة اقتصادية وعمليات تجارية بعيدة عن إقليمها من أجل تبادل المنافع. ما يجعلها مصدر تمويل ضخم لمثل هذه الجماعات، وهو الأمر الذي ينطبق على تجارة السلاح.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الجماعات المسلحة في الشرق الأوسط تضم بين جنباتها عصابات كانت في الأصل تعمل في مجال تجارة وتهريب المخدرات، مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. ويزداد خطر اتساع اقتصاديات الإرهاب بشدة، وما يتضمنه من تجارة وتهريب المخدرات والسلاح عبر الحدود في ظل استمرار نموذج الدولة الهشة في العديد من دول الإقليم، بما يحمله من مخاطر جمة أبرزها زيادة الجريمة المنظمة وعسكرة المجتمعات كاليمن وسوريا والعراق.

- خطر الانتشار لهذه الجماعات والمتمثل في تدفقات المقاتلين الأجانب حيث تتصاعد مخاطر انتقال المقاتلين للانضمام إلى صفوف التنظيمات الجهادية في الشرق الأوسط والدول المجاورة لدول الخليج. فقد أشارت تقارير مختلفة إلى أن النزاع في سوريا جذب العديد من المقاتلين خاصة من إفريقيا ومنطقة المغرب العربي.

وأشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة إلى أن عدد المجاهدين الوافدين على سوريا والعراق يصل إلى نحو ٢٥ ألف مقاتل من ١٠٠ جنسية مختلفة، وأن وفود المقاتلين الأجانب زاد بنسبة ٧١٪ بين منتصف عام ٢٠١٤م، وحتى مارس ٢٠١٥م، ويشكل الوافدون من القارة الإفريقية قرابة ٦٠٪.

وأشار تقرير آخر صادر عن المنظمة نفسها إلى أن المئات من المقاتلين الأجانب يقاتلون في اليمن وباكستان وليبيا والصومال. وهو ما ينبئ بخطر بالغ على الأمن العالمي.

لكن الخطر الحقيقي هو عودة نشاط تنظيم القاعدة والذي له خلايا مجهرية منتشرة في العالم العربي ومنطقة الساحل والصحراء والمؤشرات التي اعتمدنا عليها لتقديم هذا الطرح:

- عودة المقاتلين أو فرار مقاتلي داعش واندماجهم في خلايا القاعدة النائمة باعتبارها البديل الأنسب والأكثر تقاربًا إيديولوجيا.
- تزايد عدد العمليات الإرهابية التي تحمل بصمة القاعدة خاصة في منطقة الساحل.
- التسجيل الصوتي لأيمن الظواهري والذي يصب في عودة التنظيم للنشاط وفق هيكلة جديدة.
- بروز تنظيمات جديدة مثل اندماج أربعة تنظيمات في تنظيم واحد أنصار الإسلام والمسلمين والذي بايع القاعدة.
- الإدارة الأمريكية الجديدة والتسريبات الأخيرة لأجهزة الاستخبارات تصب في عودة القاعدة.
- تسجيل تزايد العمليات الأمريكية التي تستهدف تنظيم القاعدة وقياداتها في اليمن-سوريا-ليبيا.

- الزاوية الأخرى من حيث اندماج الجماعات الإرهابية حيث يشكل مخاطر حقيقية على إقليم الخليج و الشرق الأوسط وذلك لأسباب متعددة، ربما أبرزها احتمالية التحام بعض هذه الجماعات مع مثيلاتها في الشرق الأوسط فقد أعلنت العديد من الجماعات ولاءها لأبي بكر البغدادي زعيم تنظيم الدولة (داعش)، مثل جماعات بوكو حرام التي أعلن

زعيمها أبو بكر شيكاو عن ولائه لأبي بكر البغدادي زعيم تنظيم الدولة (داعش)، وقامت حركة بوكو حرام ببث فيديو باستخدام التقنية التي يستخدمها تنظيم الدولة، بما يرجح أن تكون هناك علاقات أعمق بين التنظيمين، بما ينذر بتكوين شبكة واحدة من الجماعات الجهادية حول العالم تكون بؤرتها الشرق الأوسط وامتدادها إفريقيا جنوب الصحراء ليمس العمق الاستراتيجي لأمن دول الخليج باعتبارها تتأثر بتداعيات الأوضاع بالشرق الأوسط.

أهم مصادر التمويل:

من أهم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية ما يلي:

- أولها الاتجار بالبشر أو الهجرة غير الشرعية التي قدرت عائداتها السنوية بمليار دولار أمريكي.
- ثاني مصدر من مصادر التمويل هي المخدرات القادمة من دول أميركا اللاتينية إلى أوروبا، حيث يمر ١٠٪ من الكوكايين المهرب إلى أوروبا عبر هذه المنطقة، حيث تجني هذه الجماعات الإرهابية ١,٣٢مليار دولار أميركي يذهب منها ١٤٪ إلى التنظيمات الإرهابية التي تسيطر على ممرات التهريب بالمنطقة.
- عمليات الاختطاف وما يأتي من دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن.

الآليات المتاحة لمواجهة المد الإرهابي:

من خلال ما تناولناه حول انتشار وتمدد الإرهاب بإفريقيا جنوب الصحراء وانعكاسات ذلك على المنطقة العربية والخليج وهذا راجع لعدة عوامل تجعل من الدول العربية والخليجية تتأثر بامتداد وانتشار هذه الظاهرة وتفاعلاتها مما يجعل المنطقة بين المطرقة والسندان فالمعادلة الصحيحة لمواجهة العدو المشترك والتي تدفع بنا نحو بناء مقاربة متكاملة ضمن إمكانيات متاحة ومتوفرة لصناعة الاستقرار والحفاظ على مبدأ السلم والأمن. لا يمكن لها أن تتحقق إلا إذا تم تدارك الجهود ضمن النقاط التالية:

١- باعتبار أن الإرهاب ينمو ويتغذى في ظل غياب تنمية وسوء تقسيم الثروة والتمايز بين المناطق (غنية وفقيرة) وبالمقابل دول تمتلك الإمكانات الاقتصادية والقدرة على المرافقة والرعاية.

٢- في ظل هشاشة الدولة وضعف الأداء السياسي من خلال غياب الديمقراطية لكن تظل إمكانية الاستفادة من التجارب الناجحة.

٣- في ظل غياب الدولة الوطنية ونمو بؤر التوتر واستباحة سيادة الدول تحت عنوان التدخل العسكري الذي يمنح أروقة أوسع للمنظمات الإرهابية.

٤- في ظل غياب التنسيق بين الدول العربية والخليجية مع الدول الإفريقية وغياب طرح استراتيجي متكافئ، ومن خلال النقاط السابقة التي يمكن تداركها نحو بناء استراتيجية تسعى للحفاظ على البعد الاستراتيجي للأمن الخليجي والعربي من خلال مقاربة ترتكز بالأساس على:

- وضع محددات وآليات تحت عنوان السلم والتنمية فهذه المعادلة متكاملة بحيث لا حديث عن تنمية في ظل غياب السلم والأمن وبالمقابل لا يمكن أن نتوجه نحو وضع برامج تنموية دون القدرة على صناعة الاستقرار وهنا يكمن طرح التكامل العربي-الإفريقي.
- مرافقة الدول الإفريقية للخروج من قوقعة الأزمات التي تجعلها دوما عرضة للتدخلات العسكرية الأجنبية وذلك من خلال الروابط التاريخية والاجتماعية.
- دعم بناء منظومة حكم راشد قائمة على الأسس المثلى لتحقيق الاستقرار والحفاظ على تماسك المجتمعات والدول خاصة إذا ما أخذنا معطى التنوع العرقي والقبلي أي الأخذ بعين الاعتبار البعد الهوياتي.
- وضع منظومة للتنسيق بين دول إفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية ضمن منظومة تعاون أمنية لمجابهة جملة التحديات الأمنية ويمكن استغلال تجربة الشرطة الخليجية وآلية الافريبول للتنسيق البيني.
- تحديد استراتيجية عمل من خلال التجديد الدوري لخارطة الانتشار وتبادل المعلومات
- بناء الحوار الاستراتيجي العربي-الإفريقي لمحاربة الإرهاب لبناء خطط أمنية لهذا الغرض.

وبما أن موضوع الإرهاب والمساحة الاستثمارية الكبرى لإفريقيا تعد مجالاً هامًا لتفكير العرب في هذه القارة التي يمكن أن تتحول إلى مجال استراتيجي اقتصادي وأمني هام إذا عرفت الدول العربية والخليجية كيفية التحكم في العلاقات معها وتطويرها بشكل مستمر.

وعليه فلا يمكن أن نتحدث عن الأمن العربي أو الأمن الخليجي ولا الأمن الإفريقي بمعزل الأول والثاني وإنما لا يتحقق ذلك إلا من خلال مقاربة متكاملة تشارك فيها كافة الأطراف المعنية وتنطلق من خلال معالجة الأسباب والدوافع وصولا إلى مقاربة كلية معالجاتية لجملة هذه المخاطر الأمنية.

* خبير متخصص في القضايا الأمنية - الجزائر - رئيس اللجنة الجزائرية - الإفريقية للسلم والمصالحة

انطلقت بعد العشرية السوداء في الجزائر وترعرعت في فراغ الصحراء

تنظيمات الصحراء الكبرى: القدرة على التمدد والكر والفر وحرب العصابات

تعود بواكير ظهور الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل والصحراء إلى بداية تسعينيات القرن الماضي، عندما تشكلت في الجزائر مجموعات مسلحة أعلنت "الجهاد" على الدولة، بعد قرار الجنرالات إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية التي أسفرت عن فوز ساحق لحزب "جبهة الإنقاذ" الإسلامية الراديكالية. وقد عاشت الجزائر بعد تلك الانتخابات أحداث عنف دامية، عرفت باسم "العشرية السوداء"، برزت خلالها جماعات متطرفة عديدة، تشكلت بنيتها الهيكلية ومنظوماتها الفكرية في الجبال والأدغال والصحاري، فكانت تتناحر فيما بينها أحيانًا، وتتوحد لمواجهة الجيش وقوات الأمن أحيانًا أخرى.

د. محمدّو أمين
محمد محمود أبو المعالي

أولاً. المنشأ والمسار والانتشار

ومن أبرز تلك الجماعات "الجيش الإسلامي للإنقاذ"، الذي قررت عناصره لاحقًا تسليم السلاح والانخراط في مشروع المصالحة الوطنية، و"الجماعة الإسلامية المسلحة" التي كانت أشد تلك التنظيمات تطرفًا ودموية، خصوصًا خلال مرحلة قيادة آخر أمرائها "عنتر زوابري" الذي أصدر فتوى بتكفير عامة الشعب الجزائري، وارتكب أتباعه مذابح مروعة ضد الجزائريين. وقد تفكك هذا التنظيم لاحقًا وانبثق عنه في نهاية التسعينيات تنظيم جديد يسمى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، سيشكل نواة فرع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. واعتمد هذا التنظيم استراتيجية للتوسع والخروج من إطار "الجزأرة" (البقاء في الجزائر)، فكانت الصحراء الكبرى ملاذا له، خصوصًا منطقة شمال مالي وشمال النيجر، حيث غياب سلطة الدولة المركزية، بسبب حركات التمرد التي عاشتها تلك المناطق خلال العقود الماضية، والحروب التي عرفتها بين الحكومات في مالي والنيجر من جهة، والمتمردين الطوارق والعرب من جهة أخرى، فأصبحت تلك الصحاري مرتعًا لعصابات التهريب والسطو والجماعات الإرهابية التي استوطنتها منذ نهاية التسعينيات.

وفي أغسطس ٢٠٠٣م، قرر واحد من قادة "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" يدعى "عمار الصايفي" الملقب "عبد الرزاق البارا"، اللجوء إلى صحراء مالي لإخفاء قرابة ثلاثين رهينة من الرعايا الغربيين اختطفهم من الجزائر، ومنذ ذلك التاريخ تحولت تلك المنطقة إلى ملاذ آمن لمقاتلي التنظيم.

وفي سنة ٢٠٠٤م، قرر الجزائري "المختار بلمختار"، نقل قيادة ما يسمى "إمارة الصحراء" إلى تلك المنطقة، واستقر في الناحية الشمالية الشرقية من الصحراء المالية التي شكلت متسعًا مكانيًا للمقاتلين المتطرفين لإقامة معسكرات تدريب، وتجنيد شباب دول المنطقة، والانخراط في تجارة السلاح وتهريبه إلى الجزائر. وهناك ولدت تنظيمات متطرفة جديدة، ووقعت أحداث جسيمة كان لها تأثير كبير على المنطقة، سنتعرض لها لاحقًا.

ثانيًا. التواصل مع المتطرفين في أفغانستان

ومن تلك الصحراء انطلقت أولى محاولات ربط التنظيمات الإرهابية المحلية، بالتنظيمات الإرهابية العالمية، حيث بدأت رسل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن تصل إلى شمال مالي قادمة من السودان عبر تشاد والنيجر والصحراء الليبية لربط الصلة بالمقاتلين الجزائريين، إلا أن تلك المحاولات توقفت في مراحلها الأولى بعد مقتل بعض قادة "الجماعة الليبية المقاتلة" الذين أوفدهم ابن لادن إلى المنطقة، على يد المتطرفين الجزائريين.

انطلق اتصال الجماعات الصحراوية بالقاعدة بعد موافقة أسامة بن لادن على انضمام "الجماعة السلفية"

وفي مطلع ٢٠٠١م، وصل إلى منطقة الصحراء في شمال مالي القيادي اليماني في تنظيم القاعدة باليمن "عبد الوحيد أحمد علوان" المكنى "أبو محمد اليماني" مبعوثًا من زعيم القاعدة أسامة ابن لادن، وأقام فيها تسعة أشهر كان خلالها يعد التقارير عن المسلحين الجزائريين، ويدرس إمكانية اتخاذ منطقة الصحراء الكبرى قاعدة خلفية احتياطية لتنظيم القاعدة في حال تم التضييق عليه في أفغانستان واليمن، واستمرت منطقة شمال مالي والنيجر بؤرة للاتصال والنقاش بين الجماعات الإرهابية في المنطقة، وقيادات القاعدة في أفغانستان وإيران، وعرفت العلاقة بينهما مدًا وجزرًا، إلى غاية سبتمبر ٢٠٠٦م، حين وصل إلى مالي القيادي في القاعدة "يونس الموريتاني"، وهو يحمل رسالة بموافقة أسامة بن لادن على قبول انضمام "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إلى تنظيم القاعدة وبيعتها له، فتم تغيير اسم التنظيم ليصبح "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

وبالتوازي مع ذلك كانت أفواج من عناصر "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد" المعروفة إعلاميًا باسم "بوكو حرام" في شمال نيجريا، تصل إلى شمال مالي للتدريب في معسكرات تنظيم القاعدة هناك، وتتلقى الدعم المالي واللوجستي.

وقد تضاعفت وتيرة ذلك التعاون بعد وصول رسالة من "بن لادن" إلى قادة القاعدة بالصحراء الكبرى، يوصي فيها بضرورة تدريب وتأهيل جماعة "بوكو حرام" والسعي لضمها إلى تنظيم القاعدة باعتبار ذلك فرصة لفتح جبهة جديدة في غرب إفريقيا، بعد نجاح القاعدة في تأسيس تنظيم "الشباب المجاهدين في الصومال" في شرق القارة السمراء. وقد سارع مؤسس "بوكو حرام" محمد يوسف إلى بيعة القاعدة وربط الصلة بأمرائها في الصحراء.

ثالثًا. الواقع الراهن

بعد قرابة عقدين على شروع المقاتلين المتطرفين من الجزائر في التمركز بصحراء شمال مالي واتخاذها قاعدة خلفية، تغيرت أمور كثيرة، وظهرت جماعات جديدة بعضها "سلفي جهادي"

وبعضها "قومي يساري"، قبل أن يستقر وضع الجماعات المتطرفة على التشكيلات التالية:

١. إمارة الصحراء

وهي فرع تابع لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بقيادة "عبد الملك دوركدال"، المكنى "أبو مصعب عبد الودود"، والذي يتخذ من الجزائر مقرًا لقيادته المركزية. وقد أعيدت هيكلة إمارة الصحراء بداية ٢٠٠٧م، بعد إعلان انضمام "الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية"، إلى تنظيم القاعدة، وظلت زعامتها متأرجحة بين عدد من القادة الميدانيين، إلى أن استقرت في أكتوبر ٢٠١٢م، في يد "جمال عكاشة" المكنى "يحيى أبو الهمام"، وهو جزائري من مواليد ١٩٧٨م، بمنطقة "ارْغَايَة" قرب العاصمة الجزائرية.

وتتبع لإمارة الصحراء عدة كتائب وسرايا من بينها، "كتيبة طارق بن زياد" التي أسسها الجزائري "عبد الحميد أبو زيد" ٢٠٠٣م، وانضمت لإمارة الصحراء ٢٠٠٧م، وبعد مقتله على يد القوات الفرنسية ٢٠١٣م، أسندت قيادتها إلى جزائري آخر يسمى "سعيد أبو مقاتل" ما زال يقودها حتى الآن. وتنشط هذه الكتيبة في المناطق الحدودية بين مالي والجزائر، و"كتيبة الفرقان"، وقد تأسست ٢٠٠٧م، مع إعادة هيكلة إمارة الصحراء، ويتولى قيادتها حاليًا "الشيخ إبراهيم ولد حمود" المكنى "أبو الدرداء" وهو شاب موريتاني من مواليد ١٩٨١م، وتنشط هذه الكتيبة في منطقة "تاودنّي" بشمال غرب مالي، بمحاذاة الحدود مع موريتانيا باتجاه حدود ولاية تمنراست الجزائرية، و"سرية الأنصار" وهي سرية أسسها أمراء القاعدة ٢٠٠٧م، وخصصت للمقاتلين الطوارق المنخرطين في التنظيم، وأسندت قيادتها إلى "أبي عبد الكريم الطارقي"، وهو مقاتل ينحدر من طوارق شمال مالي، ومن الذين التحقوا مبكرًا بالجماعة السلفية للدعوة والقتال عشية وصولها إلى صحراء شمال مالي ٢٠٠٣م، وبعد مقتله ٢٠١٤م، لم يكشف النقاب عن أميرها الجديد، وتنشط هذه الكتيبة في منطقة "آدرار الإفوغاس" بشمال شرق مالي، و"سرية القدس"، وقد أعلن عن تأسيسها سنة ٢٠١٤م، بعد سنة على بدء الحرب الفرنسية الإفريقية على الجماعات المتطرفة في مالي، ويقودها "طلحة الليبي" وهو شاب ليبي من أصول موريتانية، وتنشط هذه الكتيبة في منطقة تمبكتو و"الزبارة" بشمال مالي، وهي المسؤولة عن قتل عدد كبير من عناصر القوات الدولية في شمال مالي، وسرية "يوسف بن تاشفين، ويتزعمها "أبو عبد الحكيم الكيدالي"، الملقب "القيرواني"، وهو شاب طارقي ينحدر من مدينة "كيدال" بأقصى شمال شرق مالي، وتنشط في منطقة "تساليت" وجبال "تغرغرات" في أقصى شمال الشرق، وقد تولى مقاتلو "إمارة الصحراء" السيطرة على مدينة تمبكتو، ٢٠١٢م، إبان غزو الجماعات المتطرفة للشمال المالي.

٢. المرابطون:

ولد هذا التنظيم رسميًا في أغسطس ٢٠١٣م، بعد اندماج تنظيمين كانا ينشطان في مالي هما: "كتيبة الملثمون" بقيادة "المختار بلمختار"، و"جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" بقيادة "أحمد الأزوادي". ويعتبر هذا التنظيم من أخطر التنظيمات المتطرفة في المنطقة وأكثرها عنفًا، وقد تولى قيادته عند تأسيسه المصري "أبو بكر المهاجر" وبعد مقتله سنة ٢٠١٣م، عين "أحمد الأزوادي" أميرًا له، إلى أن قتل نهاية ٢٠١٤م، فاختار التنظيم الجزائري "المختار بلمختار" أميرًا جديدًا له، وهو المسؤول عن عدد من الهجمات التي طالت دول المنطقة، ومن أبرزها هجوم على مجمع لتكرير الغاز في بلدة "عين آميناس" في الجزائر ٢٠١٣م، وهجوم مزدوج على مجمع لاستخراج اليورانيوم في شمال النيجر تابع لشركة آريفا الفرنسية، كما نفذ هجمات استهدفت احتجاز وقتل عدد من الرهائن الغربيين في فنادق بمالي وبركنافاصو وساحل العاج.

التداخل الديموغرافي والاجتماعي والإثني والاحتماء بالقبائل ومقاومة الاضطهاد وفر حاضنة للجماعات الإرهابية

ويتألف هذا التنظيم من مقاتلين من جنسيات مختلفة، أغلبهم من شمال مالي، إضافة إلى جزائريين وليبيين وسودانيين ومصريين وتونسيين، ومن أبرز قادته الحاليين، "الحسن الأنصاري"، وهو النائب الأول لأمير التنظيم، وينحدر من قبائل الطوارق في منطقة أزواد بشمال مالي، والسعودي "أبو دجانة القصيمي"، وقد تولى منصب المسؤول الإعلامي للتنظيم، بعد مقتل مسؤوله السابق الحسن ولد خليل المكنى "جليبيب"، ويضم هذا التنظيم عدة كتائب وسرايا من بينها: "كتيبة الموقعون بالدماء"، وكتيبة "الأنصار" وهي كتيبة مخصصة للمقاتلين المنحدرين من قبائل السونغاي الزنجية في مالي، و"كتيبة أسامة بن لادن" وتضم مقاتلين من عرب شمال مالي، و"سرية عبد الله عزام"، و"سرية أبو الليث الليبي"، و"سرية الزرقاوي"، و"سرية الاستشهاديين"، وهذه الأخيرة مخصصة للمقاتلين المتطوعين لتنفيذ عمليات انتحارية.

وقد شهد تنظيم "المرابطون" انشقاقًا كبيرًا سنة ٢٠١٥م، قاده عضو مجلس الشورى "عدنان أبو الوليد الصحراوي" سنعود إليه لاحقًا في الحديث عن فرع تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة.

٣. أنصار الدين:

وهي تنظيم سلفي جهادي محلي مكون من مقاتلين من قبائل "الإفوغاس" الطارقية، ويتزعمه "إياد أغ غالي" وهو زعيم طارقي محلي، قاد حركة التمرد الثورية اليسارية في شمال مالي سنة ١٩٨٩م، قبل أن يوقع اتفاق سلام مع الحكومة المالية، ثم تخلى سنة ٢٠٠٧م، عن الفكر اليساري القومي، وانضم إلى جماعة الدعوة

والتبليغ، وعمل قنصلا لجمهورية مالي في جدة، قبل أن يتم طرده للاشتباه في علاقته بجماعات إرهابية. وفي أكتوبر ٢٠١١م، ظهر "إياد أغ غالي" في جبال شمال مالي، وأعلن عن تأسيس تنظيم جهادي محلي سماه "أنصار الدين"، ودخل في تنسيق مباشر مع تنظيم القاعدة الذي وضع تحت تصرفه كتائبه ومقاتليه في الصحراء، وقد شهد هذا التنظيم انشقاقًا كبيرًا مطلع ٢٠١٣م، حين أعلن عدد من قادته رفضهم تنسيق "إياد أغ غالي" مع الجماعات الإرهابية، وأسسوا تنظيمًا جديدًا تحت اسم "الحركة الإسلامية الأزوادية" ثم غيروا الاسم لاحقًا ليصبح "المجلس الأعلى لوحدة أزواد"، وهي حركة قومية محلية، وقعت اتفاق سلام مع الحكومة المالية، وتسعى لأن تكون شريكًا في حكم وتسيير مناطق شمال البلاد.

٤. "كتائب تحرير ماسينا"

وهو تنظيم أسسه مقاتلون من قبائل "الفلان" المنتشرة في وسط مالي، ويتزعمه "الإمام محمدو كوفا"، وينشط هذا التنظيم في منطقة "ماسينا" بوسط مالي. وقد نفذ عدة عمليات دموية ضد الجيش المالي، وتقوم فلسفة هذا التنظيم على ما يسمونه رفع الظلم والاضطهاد عن قبائل "الفلان" الممارس عليها من طرف قبائل "البمبارا" الحاكمة في مالي، حيث تتحدث التقارير عن تعرض قرى قبائل "الفلان" للحرق والقتل والاغتصاب على يد الجيش المالي بشكل متكرر. وتعتبر "كتيبة خالد بن الوليد" أبرز كتائب تحرير ماسينا وأشرسها، وهي المسؤولة عن مهاجمة عدد من المدن المالية وقتل عشرات من عناصر الجيش والشرطة.

ومؤخرًا أعلنت هذه الجماعات الأربع (إمارة الصحراء، والمرابطون، وأنصار الدين، وكتائب ماسينا) عن اندماجها في تنظيم واحد يسمى "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" وعينت "إياد أغ غالي" أميرًا لها، ورغم أن هذا الاندماج يشكل إعلان ميلاد أكبر تنظيم متطرف في المنطقة، إلا أن العارفين بقضايا المنطقة يؤكدون أن إعلانه ليس سوى خرجة إعلامية، لن يكون لها تأثير كبير على المنطقة، حيث سيحتفظ كل تنظيم منها بخصوصيته الجغرافية والعرقية، وستبقى نشاطاتها منحصرة على المدى القريب والمتوسط في مناطق نفوذها التقليدية.

٥. جماعة أنصار الإسلام في بوركينافاسو

وهي جماعة حديثة أعلن عن ميلادها نهاية ٢٠١٥م، ويتزعمها الإمام "إبراهيم مالام جيكو"، وتضم مقاتلين من قبائل "الفلان" الإفريقية في شمال بوركينافاسو، وتعتبر امتدادا لتنظيم "كتائب تحرير ماسينا" المنتشرة في الوسط المالي. وتركز هذه الجماعة في عملياتها على الجيش وقوات الأمن، وتتحدث مصادر محلية عن علاقة وثيقة بين قادتها وزعيم جماعة المرابطون "المختار بلمختار".

٦. جماعة الدولة الإسلامية في مالي

يقود هذه الجماعة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) "عدنان أبو الوليد الصحراوي" واسمه "الحبيب ولد عالي سعيد الجماني"، وهو شاب ينحدر من إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه بين المغرب والبوليساريو. نشأ هذا الشاب في مخيمات اللاجئين الصحراويين بجنوب الجزائر، ودرس في الجامعات الجزائرية قبل أن يلتحق بتنظيم القاعدة بشمال مالي في فبراير ٢٠١١م، وكان يشغل منصب رئيس مجلس شورى "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" منذ تأسيسها أواخر ٢٠١١م.

وبعد حلها واندماجها في تنظيم "المرابطون" سنة ٢٠١٣م، عين عضوًا في مجلس شورى التنظيم الجديد، وعشية مقتل أمير "المرابطون" السابق "أحمد الأزوادي" أعلن "أبو الوليد الصحراوي" نفسه أميرًا للتنظيم وبايع زعيم "داعش" أبا بكر البغدادي، لكن "المختار بلمختار" أعلن رفض البيعة وطرد "الصحراوي من التنظيم، فأسس هذا الأخير تنظيمًا سماه "جماعة الدولة الإسلامية في مالي" ومعظم مقاتليه من قبائل "الفلان" المنحدرين من قرى على الحدود بين النيجر ومالي، مع بعض "الصحراويين" وعناصر من قبائل "عرب تلمسي". وأعلن "الصحراوي" عن تأسيس فرعين له في النيجر وبوركينافاسو، إلا أنه يمكن القول إن هذا التنظيم يعتبر الآن هو الأضعف في المنطقة، بسبب سيطرة قادة تنظيم القاعدة عليها وتوغلهم فيها، وانقطاع الصلة بينه وبين قيادة "داعش" في العراق وسوريا، حيث اعتقل مقاتلو تنظيم القاعدة في ليبيا موفد البغدادي إلى الصحراء الكبرى، وهو "أردني" قدم من العراق أوفده البغدادي إلى منطقة الصحراء الكبرى، كما واجه فرع "داعش" في ليبيا حلفاء الصحراوي ضربات موجعة في سرت ودرنة، بجنوب وشرق ليبيا.

٧. بوكو حرام

تأسست هذه الجماعة سنة ٢٠٠١م، على يد "محمد يوسف"، واسمها الرسمي، "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد"، إلا أن وسائل الإعلام درجت على تسميتها باسم "بوكو حرام" وهي ترجمة لعبارة "التعليم الغربي حرام"، بلغة الهوسا المنتشرة في نيجريا، نظرًا لأن التنظيم يحارب هذا التعليم. وقد ارتبطت جماعة "بوكو حرام" مبكرًا بتنظيم القاعدة، وكانت تنشط بشكل علني في كبريات مدن شمال نيجريا خصوصًا ولايات بورنو ويوبي وكانو، وفي سنة ٢٠٠٩م، قتل الجيش النيجري زعيم الجماعة ومئات من أتباعه، فلجأ الناجون منهم إلى غابة "سامبيسا" في أقصى الشمال الشرقي على الحدود مع تشاد والنيجر.

ويعتمد هذا التنظيم على عناصر من قبائل "الكانوري" المعروفين باسم "البرنو"، وبعد مقتل مؤسس التنظيم أعلن نائبه "أبو بكر شكاو" نفسه أميرًا للتنظيم، وكان أكثر دموية من سلفه

حيث نفذ عشرات الهجمات الانتحارية واختطف مئات الفتيات والأشخاص، وقد أعلن انفصاله عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي نهاية ٢٠١١م، قبل أن يعلن سنة ٢٠١٥م، بيعته لتنظيم "داعش" وتغيير اسم التنظيم ليصبح "جماعة ولاية غرب إفريقيا"، لكن قيادة "داعش" التي أعلنت قبول بيعة بوكو رحام، سارعت إلى عزل "أبو بكر شيكاو" وتعيين "أبي مصعب البرناوي" أميرًا عليها، وهو ما رفضه "شيكاو" وهدد بقتل الأمير الجديد، فانقسمت الجماعة إلى ثلاث طوائف، تتمركز كل منها في منطقة مستقلة داخل غابة "سامبيسا"، وهي:

- جماعة "شيكاو"، التي ترفض قرار عزله عن قيادة الجماعة وتتمسك به زعيما لها، وتعتبر أن قرار "أبو بكر البغدادي" عزله عن قيادة الجماعة كان خطأ يجب التراجع عنه.
- جماعة "أبو مصعب البرناوي"، الذي عينه "البغدادي" أميرًا للتنظيم، ويقود هذا الفصيل عمليًا القيادي المؤسس في الجماعة "محمد نور" وهو من الخصوم التقليديين لشيكاو في الجماعة، وكان قد فر إلى الصومال سنة ٢٠١٠م، بعد تلقيه تهديدات من محمد يوسف بالقتل، ويتمسك هذا الفصيل ببيعة "داعش" ويعتبر "شيكاو" خارجًا عن الطاعة ومتمردًا على أوامر الخليفة.
- جماعة "بانا بانكي" وهو قيادي في التنظيم، رفض قرار "الشكاو" بمبايعة "داعش"، ويدعمه القائد العسكري السابق للتنظيم "محمد داوود" ويتألف هذا الفصيل من مقاتلين أغلبهم من تشاد وقبائل "عرب شوا" المنتشرين على الحدود بين نيجيريا وتشاد والنيجر.

٨. جماعة أنصار الإسلام في بلاد السودان

وهي جماعة انشقت عن "بوكو حرام" سنة ٢٠١١م، بعد قرار "شيكاو" فك الارتباط مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ويتزعمها "خالد البرناوي"، وتدين بالولاء لتنظيم القاعدة خصوصًا زعيم جماعة "المرابطون" المختار بلمختار. وقد نفذت العديد من عمليات الخطف والقتل استهدفت رعايا غربيين وأجانب في نيجيريا، وقد خف نشاط هذه الجماعة منذ سنة ٢٠١٥م، بعد إعلان الجيش النيجري عن اعتقال زعيمها.

رابعًا. ملاحظات ختامية

يتجسد الخطر الذي تشكله هذه الجماعات على منطقة الساحل والصحراء في تجليات نموها وتطورها باضطراد رغم الحرب التي تشنها عليها جيوش المنطقة والقوات الفرنسية، حيث أثبتت التجربة أنها تمتلك القدرة على الانتشار السريع، والتمدد داخل المنطقة، منتهجة استراتيجية الكر والفر وحرب العصابات التي تجعل مواجهتها بتكتيك الحروب التقليدية أمرًا غير حاسم في القضاء عليها، حيث تعتمد شنّ الهجمات الانتحارية ونصب الكمائن واحتجاز الرهائن واختطافهم وقتلهم إن لم تنجح في مبادلتهم بسجناء أو بأموال، الأمر الذي يشكل تحديًا حقيقيًا للأمن في المنطقة، إذ يلحق بالغ الضرر باقتصاديات بلدانها وسياساتها الاستثمارية ومداخيلها السياحية.

ويشكل انتشار الفقر والجهل في المنطقة عاملاً يسهل على هذه الجماعات اكتتاب المنخرطين الجدد. وفضلا عن ذلك، فإنها نجحت في استغلال وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير لا يخلو من احترافية جذابة وعصية على المواجهة.

كما أن تركيز بعض هذه الجماعات على التداخل الديموغرافي والاجتماعي والقبلي والإثني بين سكان المنطقة مكنها من توفير حاضنة تجعل من الصعب اجتثاثها، كما هو حال جماعة "أنصار الدين" في شمال مالي، التي تتخذ من الطوارق الإفوغاس حاضنة لها، وتكتتب مقاتليها من بينهم، وكذلك "كتائب تحرير ماسينا" في وسط مالي، وجماعة "أنصار الإسلام في بوركينافاسو" اللتان تركزان على قبائل "الفلان" في مالي والنيجر، وجماعة "بوكو حرام" في نيجريا التي تشكل قبائل "الكانوري" و"عرب شوا" المنتشرة في شمال النيجر وجنوب نيجيريا وغرب تشاد وشمال الكامرون، عمودها الفقري، هذا فضلاً عن كون القوميات التي ينتمي لها معظم مقاتلي هذه التنظيمات، تشكل أقليات في بلدانها تتعرض للاضطهاد والظلم على يد مجموعات عرقية أخرى مسيطرة، الأمر الذي يجعلها تمثل في جانب من نشاطاتها مقاومة ضد الاضطهاد ونزعة لحماية الحقوق المسلوبة.

وأخيرًا، فإن سياسة الأنظمة المستبدة الحاكمة في المنطقة، والتهميش والغبن وغياب العدالة الاجتماعية، وسوء الحكامة، والتدخل الأجنبي السافر، كلها عوامل تشكل رافدًا يغذي هذه الجماعات المتطرفة بمزيد من المناصرين والمنخرطين، وخصوصًا الشباب الناقمين على الظلم والتهميش والرافضين للتدخل الأجنبي وللاحتلال، هذا فضلاً عن احتمال تحول الساحل والصحراء بحكم هشاشة المنظومات الأمنية والسياسية الحاكمة إلى مجال جغرافي لاستقطاب فلول داعش والتنظيمات المتطرفة التي تواجه حربًا شرسة وتضييقًا غير مسبوق في المشرق العربي.

* رئيس المجلس العلمي لمركز الدراسات والبحوث حول الغرب الصحراوي - قسم التاريخ بجامعة نواكشوط العصرية

* كاتب صحفي ومؤلف باحث مختص في الجماعات المتطرفة في الصحراء والساحل

مصلحة إسرائيل في تفتيت المنطقة لتكون الدولة الدينية اليهودية الأقوى

المنطقة العربية مهدَّدةً بمشروعين: تدويل الأزمات الداخلية والتقسيم الإسرائيلي لدولها

إعلان وجود "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا كان مقدّمة عملية لإنشاء دويلات دينية جديدة في المنطقة، كما حصل من تقسيم للبلاد العربية بعد اتفاقية سايكس-بيكو في مطلع القرن الماضي، وممّا يدفع هذه الدويلات، في حال قيامها، إلى الصراع مع بعضها البعض، وإلى الاستنجاد بالخارج لنصرة دويلة على أخرى، وإلى إقامة تحالفات مع إسرائيل نفسها، كما حصل أيضًا خلال فترة الحرب الأهلية اللبنانية.

صبحي غندور

تساؤلاتٌ عديدة ما زالت بلا إجابات واضحة تتعلّق بنشأة جماعة "داعش" وبمَن أوجدها ودعمها فعلاً، ولصالح أي جهة أو لخدمة أي هدف! ومن هذه التساؤلات مثلاً: لِمَ كانت التسمية الأصلية "داعش"، والتي هي اختصارٌ لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" بما يعنيه ذلك من امتداد لدول سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وهي الدول المعروفة تاريخيًا باسم "بلاد الشام"، وما كان سبب عدم ذكر تركيا أو دول شبه الجزيرة العربية أو غيرها من دول العالم الإسلامي، طالما أنّ الهدف هو إقامة "خلافة إسلامية"؟! أليس ملفتًا للانتباه أنّ العراق ودول "بلاد الشام" هي التي تقوم على تنوّع طائفي ومذهبي وإثني أكثر من أيٍّ بقعة عربية أو إسلامية أخرى في العالم؟! ثمّ أليست هذه الدول هي المجاورة لـ"دولة إسرائيل" التي تسعى حكومتها الراهنة جاهدةً لاعتراف فلسطيني وعربي ودولي بها كـ"دولة يهودية"؟! ثمّ أيضًا، أليست هناك مصلحة إسرائيلية كبيرة بتفتيت منطقة المشرق العربي أولاً إلى دويلات طائفية وإثنية فتكون إسرائيل "الدولة الدينية اليهودية" هي الأقوى والسائدة على كل ماعداها بالمنطقة؟!.

أليس كافيًا لمن يتشكّكون بالخلفية الإسرائيلية لهذه الجماعات الإرهابية، التي ظهرت بأسماء عربية وإسلامية، أن يراجعوا ما نُشر في السنوات الأخيرة عن حجم عملاء إسرائيل من العرب والمسلمين الذين تمّ كشفهم في أكثر من مكان؟! أليس كافيًا أيضًا مراجعة دور إسرائيل خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وكذلك العلاقات التي نسجتها منذ عقود مع جماعاتٍ في العراق، وهي تفعل ذلك الآن مع قوى معارضة في سوريا؟!. ثمّ أليس سؤالاً مهمًا كيف أنّ "داعش" مارست الإرهاب والقتل على مسلمين ومسيحيين، في مشرق العالم ومغربه، على العرب وغير العرب، بينما لم تحدث عمليات "داعشية" نوعية في إسرائيل أو ضد إسرائيليين؟!.

فمن المهمّ التوقّف عند ما حدث ويحدث في المنطقة العربية وخارجها من أعمال عنف مسلّح تحت مظلّة دينية وشعارات إسلامية، وما هو يتحقّق من مصلحة إسرائيلية كانت أولاً، في مطلع عقد التسعينات، بإثارة موضوع "الخطر الإسلامي" القادم من الشرق كعدوٍّ جديدٍ للغرب بعد اندثار الحقبة الشيوعية، وفي إضفاء صفة الإرهاب على العرب والمسلمين، ثمّ فيما نجده الآن من انقسام حادٍّ في المجتمعات العربية وصراعات أهلية ذات لون طائفي ومذهبي وإثني. فلم تكن صدفةً سياسيةً أن يتزامن تصنيف العرب والمسلمين في العالم كلّه -وليس بالغرب وحده -بالإرهابيين، طبقًا للتعبئة الإسرائيلية التي جرت في التسعينات، مع خروج أبواق التعبئة الطائفية والمذهبية والعرقية في كلّ البلاد العربية والإسلامية.

لقد اختار الأوروبيون الذين قاموا بحملات عسكرية على بلاد الشرق العربي، من أواخر القرن الحادي عشر حتّى الثلث الأخير من القرن الثالث عشر، اسم "الحملات الصليبية" كتوصيف لحروبهم التوسّعية من أجل تبريرها أمام شعوبهم بالادّعاء أنّها من أجل الوصول إلى القدس، مهد السيد المسيح

جرائم جماعات التطرّف الديني العنيف تساهم في تحقيق المشروعين معًا في ظلّ غياب المشاريع الوطنية والعربية التوحيدية

عليه السلام. وأدرك العرب آنذاك بطلان هذا التبرير الأوروبي فأطلقوا على هذه الحملات اسم "حروب الإفرنجة"، خاصّةً أنّ قبائل عربية مسيحية عديدة قاتلت ضدّ الغازين الإفرنج إلى جانب المسلمين العرب.

هكذا أيضًا جرى خداع شعوبٍ عديدة في مراحل زمنية مختلفة من خلال تبرير حروب كثيرة أخرى جرت على مدار التاريخ، حيث ابتدع لها أسماء وصفات لا تُعبّر عن حقيقة أهداف هذه الحروب. ألم تكن حرب إدارة بوش على العراق تحت اسم "الحرب على الإرهاب"؟! ثمّ ألم يُشوّه الأوروبيون معنى كلمة "الاستعمار" فاستخدموها لتبرير احتلالهم وهدمهم (لا إعمارهم) لبلدان عديدة في آسيا وإفريقيا؟! وألم تفعل ذلك أيضًا الحركة الصهيونية باستغلال الدين اليهودي واسم "إسرائيل" لتبرير مشروعها الإستيطاني على أرض فلسطين؟!.

ولعلّ أخطر التوصيفات للحروب والصراعات يحدث حينما يحصل استغلال أسماء دينية ومذهبية لوصف حروب ونزاعات هي بواقعها وأهدافها سياسية محض، وهذا ما يجري عادةً في الحروب الأهلية التي تُسخّر فيها كل الأسلحة بما فيها سلاح الطائفية السياسية. فالحرب الأهلية اللبنانية، التي بدأت في العام ١٩٧٥م، بسبب خلاف بين القوى السياسية اللبنانية حول مسألة الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان ودوره في الصراع مع إسرائيل، تحوّلت فيما بعد إلى "حرب بين المسلمين والمسيحيين"!!.

ولنتخيّل لو جرى اعتبار الصراعات والحروب التي حصلت بين الهند وباكستان أنّها بين المسلمين والهندوس تستوجب الصراعات بين الطرفين حيثما يتواجدان في العالم! أو لو تمّ توصيف الحرب بين الإنجليز والأيرلنديين الشماليين بأنّها حرب بين الكاثوليك والبروتستانت تفرض الصراع بين الطائفتين في كلّ أنحاء العالم المسيحي!!.

طبعًا ما كان غائبًا في هذه الصراعات المشار إليها هو وجود "الطرف الثالث"، الذي يكون له مصلحة كبيرة في تصعيد وتوسيع دائرة الصراعات وتأجيج المشاعر الانقسامية بشأنها، وهو الموجود للأسف حاليًا في كلّ الصراعات والحروب المحلّية الجارية في المنطقة العربية. وهذا "الطرف الثالث" الحاضر في الأزمات العربية هو مجموعة من الجهات الإقليمية والدولية التي قد تتباين مصالحها، لكنّها تتّفق على هدف جعل الأزمات العربية تأخذ أبعادًا طائفية ومذهبية وإثنية.

إنّ "داعش" الآن، ومعها وقبلها "القاعدة"، استطاعتا استقطاب قطاعاتٍ واسعة من شباب العرب والمسلمين بسبب غياب فعالية الفكر الديني السليم، الذي يُحرّم أصلاً ما تقوم به هذه الجماعات من أساليب قتلٍ بشعة، ومن جرائم إنسانية بحقّ الأبرياء من كلّ الطوائف والمذاهب والجنسيات، بل كل من يختلف معها، حتى من داخل الوطن أو الدين نفسه. فلو لم يكن هناك فراغٌ فكري للمفهوم الصحيح للدين وللمواطنة، لما أمكن استقطاب هذا الحجم من أتباع هذه الجماعات.

ويسعى الكثير من العرب والمسلمين لنزع الصفة العربية والإسلامية عن جماعات التطرّف والإرهاب، بينما لا يجدون مشكلة في تعميم التسمية الطائفية أو المذهبية على أي خلاف سياسي محلّي أو خارجي!

إنّ تنظيم "داعش" ينتعش ويستفيد من هذه التوصيفات المذهبية لصراعات سياسية محلّية أو إقليمية، حتّى من قِبَل بعض من يتحدّثون ضدّه شكلاً ويدعمون ضمنًا -ولو عن غير قصد- مبرّرات وجوده حينما يتّجهون بحديثهم إلى "عدوّهم" الآخر، وهو هنا قد يكون من طائفة أخرى أو مذهب آخر. فكثيرٌ ممّن يظهرون الآن على الفضائيات العربية يبدأون حديثهم ضدّ "داعش"، لكنّهم فورًا ينتقلون إلى الحديث عن "الحالة الطائفية والمذهبية"، وعن وجود "الخطر الآخر" في داخل الوطن، ممّا يساهم في إعطاء الأعذار لوجود "داعش" ولأفكارها وممارساتها. إنّ هذا النوع من الأحاديث الطائفية والمذهبية يزيد الآن الشروخ الدينية والوطنية ولا يبني سدودًا منيعة أمام جماعات التطرّف، بل على العكس، يرفدها بمزيدٍ من المؤيّدين. فالمواجهة مع جماعات "التطرّف العنفي" تحتاج الآن إلى وقف كل الصراعات والخلافات داخل المجتمعات العربية والإسلامية، وإلى تحقيق أقصى درجات التوافق الوطني والديني حتّى يمكن محاصرة هذه الجماعات وتجفيف كل منابع الدعم المادي والبشري لها. إنّ المنطقة العربية مهدّدةٌ الآن بمشروعين يخدمان بعضهما البعض: مشروع التدويل لأزمات عربية داخلية، ثمّ مشروع التقسيم الصهيوني لأوطان وشعوب المنطقة. وما تقوم به جماعات التطرّف الديني العنفي يساهم بتحقيق المشروعين معًا في ظلّ غياب المشاريع الوطنية والعربية التوحيدية.

* مدير "مركز الحوار العربي" في واشنطن

الصورة الذهنية لجماعات الإسلام السياسي لدى الرأي العام

جماعة الإخوان المسلمين خسرت الرأي العام وصدمته .. فسقطت !!

شهدت فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين بعد ثورات ما يسمى بالربيع العربي، العديد من التطورات التي أدت إلى إثارة الرأي العام ومن ثم أدى ذلك إلى رد فعل مضاد لدى الشعوب العربية نتيجة أفعال لم يتقبلها أو يتوقعها المواطن العربي، ولذلك جاءت ثورة ٣٠ يونيو في مصر؛ وكان ذلك نتيجة أخطاء ارتكبها الدكتور محمد مرسي، من أهمها إلغاؤه حكم المحكمة الدستورية بحل البرلمان وإعادته للعمل؛ ما أدى إلى غضب القضاة بسبب تدخل مرسي في سلطاتها، وخروج عشرات من ضباط وعناصر الشرطة في مسيرات لمساندة حركة تمرد، بعد اتهام مرسي المؤسسة الأمنية بعجزها عن حماية مقرات الجماعة. وفي نوفمبر ٢٠١٢م، أصدر الإعلان الدستوري المكمل الذي اشتمل على إقالة النائب العام وتحصين القرارات السيادية حتى انتخاب مجلس شعب جديد.

إسراء محمد كمال الزيني

ووجهت القوى المدنية والليبرالية اتهامات إلى مرسي بسبب عدم موافقته على تشكيل حكومة وطنية، واتهامه بمحاولة أخونة مؤسسات الدولة بتعيين قيادات الإخوان في المراكز القيادية في المحافظات، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وتراجع معدلات العمل والاستثمار خلال حكم الإخوان. واتُهمت الجماعة بتهميش الفئات المجتمعية، ومنها تلك التي صنعت الثورة؛ الأمر الذي أسهم في انضمام فئات جديدة إلى حركة تمرد التي عملت على جمع توقيعات تطالب بإسقاط مرسي، ثم أعلنت القوات المسلحة بمشاركة قوى سياسية ودينية عن خارطة طريق جديدة في ٣ يوليو ٢٠١٣م، تسلم بمقتضاها رئيس المحكمة الدستورية العليا "عدلي منصور" مهام منصبه رئيسًا مؤقتًا للبلاد، وتعطيل العمل بالدستور مؤقتًا، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتشكيل حكومة توافق وطني، وتشكيل لجنة تضم جميع الأطراف لمراجعة التعديلات الدستورية، ومناشدة المحكمة الدستورية العليا إقرار مشروع قانون مجلس النواب، ووضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق المصداقية والحيادية، والعمل على دمج الشباب، وهي القرارات التي تم بمقتضاها عزل مرسي بعد عام على ولايته . وأصدرت محكمة الأمور المستعجلة في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣م، حكمًا بحظر أنشطة جماعة الإخوان المسلمين وأي مؤسسة متفرعة منها أو تابعة لها أو منشأة بأموالها أو تتلقى منها أيًا من أنواع الدعم، مع التحفظ على أموال الجماعة وتشكيل لجنة مستقلة لإدارتها.

وانعكست هذه الأحداث على وسائل الإعلام والتي تزايد اهتمامها بتغطية كل ما يتعلق بهذه التيارات وأفكارها، ومطالبها، وقضاياها، وتوظيف رؤى محددة لتقديمها للقارئ في ضوء السياسات المختلفة لوسائل الإعلام ومواقفها تجاه هذه التيارات، فوسائل الإعلام تفاوتت من حيث اتجاهاتها في تأييد أو معارضة بعض التيارات السياسية على العموم وتيار الإسلام السياسي خاصة، ويظهر ذلك الاختلاف في المعالجة، والتركيز على موضوعات وأحداث دون غيرها، وإهمال بعضها والتهوين من شأنه، مع اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة كمصدر رئيس للمعلومات عن تيارات الإسلام السياسي، وتعاظم هذا الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام في ظل التطور التكنولوجي الهائل، وبروز مسارات الإعلام الموازي كالصحف الخاصة، والفضائيات، وشبكات التواصل الاجتماعي، وبذلك فهي تقوم بدور أساس في توجيه الرأي العام تجاه تيارات الإسلام السياسي.

تعتبر وسائل الإعلام من أهم القنوات التي تسهم في تشكيل وتكوين الصور الذهنية ويرجع ذلك لانتشارها الواسع وقدرتها على الإبهار والاستقطاب، كما تعد وسائل الإعلام من أهم مصادر المعلومات، حيث يقف الرأي العام أمام مجموعة من الأحداث اليومية والأخبار ووجهات النظر المتعددة ما يؤدي إلى تشكيل وتدعيم صور ذهنية، ومن ثم فوسائل الإعلام تجعل كافة الجماعات والشعوب وغيرها متاحة ومألوفة للجمهور ومن ثم تمارس دورها في التأثير على الرأي العام تجاه هذه الجماعات والأحداث.

أسفر مسح التراث العلمي المعني بموضوع الدراسة إلى تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين للمساعدة في تحقيق الهدف المرجو من عرض الدراسات السابقة وهي:

١- الدراسات التي تناولت تيارات الإسلام السياسي من الناحية السياسية والإعلامية.

٢- الدراسات المعنية بالصورة الذهنية التي تسعى إلى الكشف عن تصور عينة من الجمهور ممثلة للرأي العام إزاء دول أو شعوب أو قضايا أو جماعات.....إلخ.

وانتهت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج وهي:

● ارتبط ظهور تيارات الإسلام السياسي بتفاقم وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية في بلادهم، واستمرار وجود هذه التيارات يرتبط بمجموعة من العوامل منها ما يتعلق بالتيارات نفسها، ومدى قدرتها على التكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي. كما أن فشل الدعوات القومية التي ظهرت في مطلع القرن العشرين عقب استقلال الدول العربية عن الاستعمار الأجنبي وعدم قدرتها على النفاذ إلى الجماهير التي فسرتها بأنها ارتداد عن الدين من أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور الحركات الإسلامية كبديل لهذه التيارات القومية.

ومن أبرز أسباب صعود تيارات الإسلام السياسي هو غياب وضعف مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات وعدم فعالية خطابها السياسي، الأمر الذي مكن الحركات الإسلامية من ملء هذا الفراغ وتجنيد كم هائل من الأنصار من خلال سيطرتها على المساجد والمراكز الدينية وتقديم الدعم لأعضاء هذه المراكز خاصة في أوقات الأزمات والنكبات. كما أن من أهم العوامل التي ساعدت على استمرار جماعة الإخوان أنها قائمة على فكر مؤسسها حسن البنا وليس على شخصه، ومن ثم لم تنته بمجرد اغتياله أو اعتقال قياداتها، وهناك عامل آخر في استمرار جماعة الإخوان المسلمين لمدة ثمانين عامًا وهو استيعابها لأطياف مختلفة من المنتمين للتيار الإسلامي بداية من السلفية المتشددة حتى التيارات الأكثر انفتاحًا مما قلل من سرعة وحدة الانشقاقات داخلها، كما أن الطابع الديني الذي تتخذه هذه التيارات هو الأمر الذي يدفع قطاعات واسعة من الرأي العام إلى التعاطف معها، فالدين مقوم هام من مقومات النظام الثقافي لأي دولة، بالإضافة إلى أنه على الرغم من أن الحركات الإسلامية نشأت بسبب ظروف وعوامل داخلية، إلا أن هناك مجموعة من العوامل والأسباب الخارجية التي ساعدت على قيام هذه الحركات من أبرزها نجاح الثورة الإيرانية، والقضية الفلسطينية، وهناك عامل أخر يفسر ظهور هذه التيارات وهو سياسة أمريكا الخارجية والحرب التي شنتها على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أدت تلك السياسات إلى تعاطف المسلمين في مختلف الدول الإسلامية مع ما يجري في العراق وأفغانستان، وتوصلت دراسة إلى أن نشأة جماعة الإخوان المسلمين في مصر جاءت كنتيجة طبيعية لواقع الحياة المصرية آنذاك سواء من ناحية الواقع السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي فقد أصيب المجتمع المصري بعدة إصابات على جميع المواقع والمستويات، وصلت تلك الإصابات إلى ذروتها بالاحتلال البريطاني لمصر وتبعاته الاجتماعية والاقتصادية.

● طرحت بعض الدراسات عدة أسباب لدعم بعض فئات الرأي العام لتيارات الإسلام السياسي ومنها طبيعة البيئة الثقافية التقليدية المصرية التي تجعل العامل الديني أحد الأسس للشرعية السياسية في المجتمع وربما هذا يفسر نجاحها السريع في اكتساب الأصوات في الانتخابات، كما أن دعم الجماهير لتيارات الإسلام السياسي بسبب الميل إلى كل ما هو إسلامي كجزء من ثقافتهم وهويتهم الوطنية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية من أهم الأسباب التي تدفع الرأي العام لدعم تيارات الإسلام السياسي بسبب رغبته في البحث عن بديل أخر يمارس نوعًا من التأثير على السلطة الحاكمة لتحسين الأوضاع المعيشية القائمة.

● وأبرزت عدة دراسات أهمية دور وسائل الإعلام في تشكيل وبناء مدركات واتجاهات وآراء الرأي العام إزاء الدول والشعوب الأخرى، باعتبارها من أهم مصادر استقاء المعلومات، وتوصلت دراسة أخرى إلى أن اتجاه التغطية الصحفية والتليفزيونية تجاه أي قضية ينعكس على اتجاهات الرأي العام نحوها سواء بالسلب أو الإيجاب، فهناك علاقة طردية بين الاتجاه السائد في وسائل الإعلام والاتجاه الذي يتبناه الرأي العام.

مشكلة الدراسة وأهميتها

تتبلور المشكلة البحثية للدراسة في الكشف عن ملامح وسمات الصورة الذهنية لتيارات الإسلام السياسي لدى الرأي العام المصري وذلك من خلال التعرف على طبيعة هذه الصورة،

وسماتها البارزة فضلاً عن أبعادها المختلفة. ومن ثم تتجلى أهمية الدراسة في عدة نقاط وهي:

١- ترجع أهمية الدراسة إلى وجود فجوة علمية في الدراسات التي تعني بدراسة علاقة الرأي العام بتيارات الإسلام السياسي وصورتها لديه، وأبعادها، ومكوناتها، حيث ركزت معظم الدراسات المعنية بتيارات الإسلام السياسي على النواحي السياسية كالتطور التاريخي وأسباب النشأة وعلاقتها بالنظام السياسي، بينما ركزت الدراسات الإعلامية التي اهتمت بدراسة تيارات الإسلام السياسي برصد وتوثيق الإصدارات الصحفية الصادرة عن هذه الحركات وذلك عبر فترات زمنية متباينة، دون مراعاة الاهتمام بدراسة الجمهور، ولم تبرز أي محاولات لبحث الظاهرة ميدانيًا من خلال فحص واختبار علاقة التغطية الصحفية لأنشطة هذه التيارات باتجاهات الجماهير نحو هذه التيارات وأنشطتها في المجتمع.

٢- تهتم الدراسة برصد وتحليل اتجاهات الرأي العام المصري نحو تيارات الإسلام السياسي، وهو الأمر الذي لم يكن متاحًا للدراسات المصرية السابقة، للكشف عن المكونات المعرفية والوجدانية والسلوكية لاتجاهات الرأي العام نحو هذه التيارات.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على ملامح الصورة الذهنية لتيارات الإسلام السياسي لدى الرأي العام المصري وتحليل مكونات هذه الصورة، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف من أبرزها التعرف على مصادر معلومات الرأي العام عن تيارات الإسلام السياسي، والتعرف على نوعية التعرض لوسائل الإعلام المختلفة وأوقات التعرض، ومدى تعرض أفراد العينة للأحداث المرتبطة بتيارات الإسلام السياسي، وذلك بهدف تحديد مدى تأثير نوع الوسيلة التي يتعرض لها الجمهور على صورة التيارات لديهم، والتعرف على تأثير الاتصال الشخصي والمتغيرات الديموجرافية للجمهور المتمثلة في (السن، النوع، الديانة، المحافظة، التعليم، الانتماء الفكري والحزبي على صورة تيارات الإسلام السياسي لدى الرأي العام، والتعرف على أسباب دعم بعض القطاعات من الرأي العام لهذه التيارات، والكشف عن اتجاه الرأي العام نحو تغطية وسائل الإعلام المختلفة لتيارات الإسلام السياسي، ورصد أهم العوامل المؤثرة على صورة تيارات الإسلام السياسي لدى الرأي العام، واستخدمت الدراسة منهج المسح باستخدام العينة العمدية على ٤٥٠ مفردة وتم مراعاة تشكيلها بحيث تسمح بظهور المتغيرات الديموغرافية والخصائص الاجتماعية للرأي العام المصري، والفئات العمرية المختلفة من حيث تمثيل السن، النوع، والمهنة، والتعليم، والانتماء الحزبي والفكري، وغيرها من متغيرات.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى سلبية صورة جماعة الإخوان المسلمين لدى الرأي العام المصري و أهم أسباب سلبية هذه الصورة، وأمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب متعلقة بطبيعة الجماعة، وأسباب خاصة بالمناخ السياسي، وأسباب متعلقة بالإعلام، ومن أهم الأسباب المتعلقة بالجماعة هو عدم تقنين أوضاع جماعة الإخوان المسلمين التي كان ينتمي إليها الرئيس والحزب الحاكم آنذاك، فالديمقراطية تعترف بوجود الأحزاب السياسية ذات البرامج المعلنة والآليات المعروفة وتخضع للمحاسبة وفق قواعد الشفافية المالية والإدارية والسياسية، وأدى ذلك إلى وجود حالة من عدم الثقة والتخوف من القوى الإسلامية ومصداقيتها في قيادة التحول الديمقراطي، فالثورة على هيمنة جماعة سرية على الحكم، والهتاف الجماهيري بسقوط حكم المرشد هي نتيجة للوضع المغلوط الذي بدأت به التجربة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، ثانيًا انتماء جماعة الإخوان إلى أيدولوجية شمولية مغلقة وإقصائية لا تنتج إلا سلطة استبدادية، ولأن أخطر أنواع الاستبداد هو ما يخلط السياسي بالديني فكانت مرجعيتها سببًا رئيسيًا فيما آلت إليه الأوضاع من انقسام مجتمعي حاد وغضب شعبي على ممارستها السلطوية والإقصائية التي غلفتها بشعارات دينية، أما ثالث هذه الأسباب هو تحول الرابطة التنظيمية والتربية الدينية لدى جماعة الإخوان المسلمين إلى شعور بالتمايز والتفوق على الآخرين، فأصبحت قناعة عضو الجماعة بأن مجرد انتمائه لها "جهاد في سبيل الله"، وأن الحفاظ على هذه الجماعة هو هدف وغاية في حد ذاته مما مثل عامل انغلاق وعزلة عن باقي أفراد المجتمع، وتحول في فترة قصيرة إلى عامل رئيسي في كراهية الشعب لهذا التنظيم الذي يحرص على مصلحة أعضائه قبل المجتمع.

تقديم مصلحة التنظيم على المجتمع واعتبار الجماعة غاية أدى لكراهية الإخوان وعزلهم

● أما بالنسبة للأسباب الخاصة بالنظام الاجتماعي والسياسي، جاء في مقدمتها أنه بعد عام من حكم الإخوان أصبحت الأوضاع المعيشية أكثر بؤسًا مما كانت عليه وكأن لم تقم في ٢٥ يناير ثورة مطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، فلم يشعر المصريون بأن أي إنجاز قد تم، أو أي إصلاح لأوضاعهم المتدهورة بسبب النقص الحاد في الخدمات

دعم الإعلام حركة "تمرد" وشن حربًا على إرهاب الإخوان وقام بشيطنة الجماعة التي لم تكن بحاجة إلى شيطنتها في نظر الشعب

العامة والفقر والبطالة والفجوة في المرتبات والأجور والشعور بالظلم الاجتماعي، والفوضى الأمنية وتراجع سيادة القانون والبطء في تحقيق العدالة، وعلى مستوى السياسة لم يكن هناك انتقال نحو نظام ديمقراطي وإنما كانت هناك محاولات للتمكين وإحلال الحزب الحاكم القديم بحزب جديد ينتهج نفس الأسلوب ويتبع نفس السياسات، وكذلك فقد بقيت المؤسسات على وضعها تقوم على أهل الثقة وتوظف لتبرير السياسات والقرارات الرئاسية، ويسمى هذا الأسلوب في علم السياسة بأسلوب "المحاكاة" فعندما تتبدل الأدوار وتصبح معارضة الأمس هي سلطة اليوم تلجأ إلى نفس أسلوب السلطة القديمة مما أدى إلى تآكل شعبيتها ومصداقيتها في وقت قصير، بالإضافة إلى غياب الرؤية والبرنامج السياسي الذي يقوم عليه أي حكم خاصة إذا كان يريد إصلاحًا أو يأتي في أعقاب ثورة غضب على فشل متراكم من نظام سلطوي، واعتمادهم على الشرعية الدستورية التي جاءت من خلال صندوق الانتخابات البرلمانية والرئاسية وإغفال شرعية "الأداء" من أجل كسب الشارع المصري مما أدى إلى فقدانهم التأييد العشبي، ثاني هذه الأسباب يتمثل فيما دخلت فيه الجماعة من صراعات حيث ظهر مرسي في خطاباته يخاطب جماعات وشخصيات بعينها وهو ما قد ضيق من مساحة الصورة العامة واختزل المشهد في طرفيه المتصارعين (الإخوان والنظام القديم) وغاب الشعب عن تلك الصورة وكذلك الأجيال الجديدة التي ثارت على الأوضاع الماضية في يناير، أما ثالث هذه الأسباب هو إصرار الجماعة على تهميش واستبعاد كل القوى السياسية بما في ذلك حزب النور السلفي بحجة حصولها على الأغلبية التي تمكنها من الحكم، واتهام كل من يخالفها في الرأي بالكفر والإلحاد أو بالخروج على الإسلام، كي تنفرد بالهيمنة على كل مقاليد الدولة والمجتمع، مما أدى إلى تكتل جميع القوى ضدها، بالإضافة إلى عدم قدرة الرئيس السابق مرسي على اتخاذ القرارات بدون الرجوع لمكتب الإرشاد، مما جعل المواطن المصري يرفض هذه القرارات لإيمانه بأنه انتخب مرسي وليس الشاطر أو بديع.

● أما بالنسبة للأسباب المتعلقة بالإعلام، جاء في مقدمتها ما قامت به وسائل الإعلام المعبرة عن تيارات الإسلام السياسي من تقديم نماذج سيئة لها ساهمت في الإساءة لها بدرجة كبيرة، مما أظهر عدم وجود تنسيق بين أعضاء هذه التيارات وبعضها، نتيجة التخبط في التصريحات الصادرة عنهم وكشفت عن عدم وجود رؤية لحكم مصر، بالإضافة لما قام به الإعلام الخاص من دور حاسم في التمهيد لثورة ٣٠ يونيو من خلال إيجاد زخمًا شعبيًا بهدف الإطاحة بمحمد مرسي الرئيس المعزول؛ وبهدف توجيه المصريين ضد الإخوان والمعزول، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، إذ كان واضحًا خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من حكم مرسي، الدور التحريضي لوسائل الإعلام التي عكست حالة الاستقطاب التي سيطرت على الساحة السياسية في ذلك الوقت، وتزامن هذا مع دعم الكثير من الإعلاميين لحركة "تمرد"، ومطالبتهم الجمهور بالنزول للشارع، وأعقبه قيام الإعلام بشن الحرب على الإرهاب، والمقصود به إرهاب جماعة الإخوان المسلمين، واستخدم الإعلام نفس العبارات التي وصفت بها الجماعة منذ ١٩٥٤م، وقام بشيطنة الجماعة التي لم تكن بحاجة إلى شيطنتها في نظر الشعب الذي رفض الإخوان، فالإعلام استغرق وبالغ في أمر محسوم، فالشعب حدد موقفه في الرغبة من التخلص من الإخوان وأفكارهم.

● اهتمت الدراسة بالتعرف على أسباب سلبية صورة التيار السلفي لدى الرأي العام المصري بالرغم من مشاركته في ثورة ٣٠ يونيو، وجاء سبب سلبية صورة التيار السلفي لعدم قدرة الجمهور على التمييز بين التيارات الإسلامية المختلفة، وأنه ينظر إليهم ككتلة واحدة، ورؤيته للتيار السلفي على أنه جزء من الإسلام السياسي لاستخدامه نفس مفردات جماعة الإخوان المسلمين المتعلقة باستخدام الدين في السياسة، والاعتماد على الخدمات الاجتماعية لحصد الأصوات في الانتخابات، حيث تستخدم الصحف المصرية تعبير "الإسلاميين" في الموضوعات الصحفية المتعلقة بتيارات الإسلام السياسي دون تحديد بالرغم من وجود العديد من الاختلافات الجذرية بين هذه التيارات الواحدة مما قد يؤدي إلى التعميم.

● توصلت نتائج الدراسة إلى وجود عدة متغيرات اتصالية وديموجرافية أثرت على الصورة السلبية لتيارات الإسلام السياسي لدى الجمهور، ومن أهم العوامل الاتصالية التعرض لوسائل الإعلام وخاصة الصحف الخاصة والاتصال الشخصي بأفراد تنتمي لتيارات الإسلام السياسي، بينما تأثرت هذه الصورة بمتغيرات ديموجرافية من أهمها النوع والمهنة والمحافظة والانتماء السياسي.

* المدرس المساعد بقسم الصحافة-كلية الإعلام-جامعة القاهرة

الإرهابيون يستهدفون إدارة العقول والإعلام يطرح السيناريوهات الإرهابية

المعالجات الإعلامية للإرهاب: تسويق مناخ التهديد وثقافة الخوف

يعد الإرهاب من أقدم الظواهر الإنسانية التي عادت وانتشرت بقوة خلال العصر الحديث، وتستخدم الجماعات الإرهابية العنف أحد أهم الوسائل ضد المجتمع وتعتبر ذلك وسيلة للضغط والتأثير في الرأي العام وعلى صناع القرار، وهي بذلك تمثل أخطر المهددات الأمنية التي تؤثر على السلم والاستقرار المجتمعي. ويطرح مفهوم الإرهاب إشكالاً كبيرًا عند محاولة وضع تعريف له نظرًا لتنوع التمثيلات الاجتماعية المرتبطة به وتعدد تعريفاته طبقًا للأيدولوجيات، والمفاهيم والقناعات. فقد يعتبر البعض أن الجرائم التي ترتكبها الجماعات المتطرفة أنه "إرهابا"، وأن الجماعة التي تنفذ ذلك أنها "إرهابية"، بينما يرى آخرون هذا الفعل على أنه "عمل جهادي مقدس ومشروع"، والجماعة على أنها مجموعة من الثوريين المناضلين من أجل حريتهم. كما يتشعب الإرهاب فى أهدافه، ومنطلقاته، ودوافعه، وآلياته.

د. ثريا أحمد البدوي

ولغويًا، تشتق كلمة الإرهاب من فعل "أرهب" ويقال أرهب فلانًا أي خوفه وأفزعه. أما الكلمة باللغة الإنجليزية فهي ذات أصول لاتينية، حيث تشتق كلمة Terror من الكلمة اللاتينية Terrere وتعني تخويف أو ترهيب. وقد استخدمت الكلمة رسميًا فى عهد الإرهاب فى فرنسا عقب الثورة الفرنسية عام (١٧٩٣م)، حيث اتسمت تلك الفترة باستخدام العنف ومحاكم الإعدام الجماعية التى نفذت علنيًا أمام مجموعات كبيرة من الجماهير. أما اصطلاحيًا، فقد وضعت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (١٩٩٨م) تعريفًا له على أنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به ؛ أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، ويقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

وفى سياق متصل، تناولت عديد من الدراسات مفهوم "الشخصية الإرهابية" عبر تشخيص السمات الديموجرافية والنفسية المميزة للأشخاص الذين يقومون بالعمليات الإرهابية. ويؤكد هذا المفهوم على أن أولئك الأشخاص لا يبيتون النية للقيام بعمليات إرهابية، ولكنهم فى الغالب يبحثون عن حلول لمشكلاتهم المرتبطة بالفقر والبطالة بخاصة، ولذلك ينضمون إلى جماعات تتعهد لهم بتقديم تلك الحلول. وتدريجيًا تمهد لهم تلك الجماعات أن استخدام العنف هو الحل الأمثل لمشكلاتهم، الأمر الذي يجعلهم يتقبلون استخدام العنف والإرهاب. وخلصت إلى أن الإرهاب ينمو داخل مناخ من الخوف والريبة، ومن ثم اهتمت الشخصيات الإرهابية بتسويق الخوف بين المواطنين، عبر جرائمهم الإرهابية على أرض الواقع أولاً، وجذب وسائل الإعلام لتحقيق الانتشار ثانيًا.

وتعد دراسة ظاهرة الإرهاب أمرًا معقدا بالنسبة لباحثي الاتصال، حيث ينظر للإرهاب على أنه فعل اتصالي ولكن مضلل، يعيد فيه الإرهابيون إدارة علاقات القوة مع السلطة أو الحكومات أو المنظمات عبر الصدى الإعلامي الذي يتناول الفعل الإرهابي. وقد خلصت دراسات الباحثين إلى تقديم أربعة نماذج تفسر طبيعة العلاقة بين الإعلام واستراتيجيات الإرهاب: التجاهل التام من قبل الإرهابيين لوسائل الإعلام حيث يستهدفون إرهاب الضحايا بعيدًا عن جذب وسائل الإعلام، أو

التجاهل النسبي من قبل الإرهابيين لوسائل الإعلام مع إدراكهم بأهميتها فى نشر رسائلهم، أو تبنى استراتيجية استهداف وسائل الإعلام ووعي الإرهابيين بأهمية المعالجة الإعلامية فى ترسيخ الفكر الإرهابي المتطرف، وتجنيد المتعاطفين مع أهدافها، وغرس الموالين لهم فى وسائل الإعلام ووكالات الأنباء، أو الانشقاق التام والنظر للقائمين على وسائل الإعلام على أنهم "أعداء" يجب إرهابهم أو إعدامهم.

ويشير الواقع إلى وعي الإرهابيين بمقولة عالم الاتصال الأمريكي مارشال ماكلوهان "بدون الإعلام لن يتواجد الإرهاب"، ومن ثم ميلهم نحو تبني النموذج الثالث في التعامل مع وسائل الإعلام وبخاصة المنبر المرئي الفعال"، حيث تسهم، تبعًا لهم، في تحقيق أهدافهم بصورة أكبر من الفعل الإرهابي ذاته. وقد لفتت فكرة إدارة الإرهابيين "لحرب إعلامية" انتباه عديد من المتخصصين فى علم إدارة الأزمات، حيث أشاروا إلى استهداف وسائل الإعلام من قبل الجماعات الإرهابية بعد الضحايا مباشرة، اعتقادًا منهم بقوة تأثير الفعل الإرهابي فى حال نشره أو بثه، أو "قوة تأثير الصورة" وقدرتها على تحويل الإرهاب ومفاهيم الرعب والخوف إلى "ظواهر ملموسة" يمكن رؤيتها ومعايشتها. فالإعلام "يحي" الإرهاب المعاصر ويعطي الحياة له، ويجسد تبعًا لعديد من الباحثين "أوكسجين" الجماعات الإرهابية التى تستخدمه كتكتيك دعائي لها.

ويلقي استغلال "الصورة" من قبل الإرهابيين الضوء على دورها فى المجتمعات الحديثة، حيث تجسد الأحداث الإرهابية المنقولة عبر شاشات الفضائيات نموذجًا رائعًا لدور الصورة والعناصر الجاذبة للبصر أو فيما يعرف بثقافة "التوجه نحو الصورة" ودورها فى بث الذعر، واستمرارية تصنيع مرجعية للخوف وعودة الحدث الإرهابي مرة ثانية. كما تؤكد الصور بشاعة الإرهاب، أو "الفعل الإرهابي"، ويبرهن الإرهاب عبر الصور الإعلامية على أفعاله ووجوده. ومن هنا، يتحول الحدث الإرهابي إلى "حدث استعراضي"، أو "يبحث عن الاستعراض" اعتمادًا على مفهوم "تأثير الهالة"، وتسويق الرعب فى وسائل الإعلام من خلال المضامين السمعية أو البصرية المسجلة والمكتوبة، أو عبر إعلام المواطن، وكاميرات شهود العيان. ومن ثم، فالإرهاب كالمسرحية يمتلك سيناريو للهجمة الإرهابية الذي يعده منفذ الهجمة مسبقًا قبل التنفيذ، ويتضمن هذا السيناريو مشاهد وأدوار وشخصيات. ومع تطور وسائل الإتصال، أصبح مُتاحًا للإرهاب حزمة وسائل إعلامية لم تكن موجودة من قبل، الأمر الذي فرض على الإرهابيين أنفسهم أن يتطوروا ليواكبوا هذه الوسائل الجديدة، حتى أصبح الإرهابى يقضي أوقاتًا لكتابة سيناريو الحدث الإرهابى، بما يتضمنه من مشاهد وأدوار قبل تنفيذ الحدث نفسه، ليوفر عنصر الجذب لوسائل الإعلام وهو ما تهتم بدراسته نظرية مسرح الإرهاب أو الإرهاب كمسرح للأحداث.

وقد ساهم أيضًا ميل الوسائل الإعلامية نحو الإستعراض، فضلاً عن السياق التنافسي، إلى وقوعها "رهينة" في يد الإرهابيين. ومالت المؤسسات الإعلامية نحو تهميش الأحداث الهامة، والتركيز على تغطية الحدث الإرهابي لكسب جمهور عريض، فضلاً عن اتخاذ ردود أفعال سريعة دون النظر بصورة نقدية للأحداث. ويزداد الأمر سوءًا على مستوى وسائل الإعلام العربية التي عززت بصورة كبيرة أهداف الجماعات الإرهابية، نتيجة غياب مفهوم المهنية عن العمل الإعلامي والقائمين عليه. فمن جهة، يتم تناول الأحداث الإرهابية من خلال الاستهلاك والتركيز السطحي على الحدث ذاته وامتصاصه أكثر من الظاهرة وسياقاتها وآليات التعامل معها، ووصف الفعل الإرهابي، وأسلحته، وتكتيكاته، وضحاياه، ومدى علاقته بسياق سياسي محدد، وردود أفعال السلطات. ومن جهة أخرى، يتم وصف الحدث من خلال بعد تصوري أو رمزي يسجل الفعل الإرهابي في سياق خطاب إعلامي يمارس تأثير نفسي على الرأى العام، وبخاصة حول طريقة استيعاب وإدراك الحدث. ومن هنا تكمن قوة وتكامل الفعل الإرهابي عبر ضعف وعدم احترافية وسائل الإعلام في معالجة أعمال العنف والإرهاب.

الفضائيات أعطت الإرهاب "متنفسًا" برفع شعار "معًا ضد الإرهاب" فنشرت الخوف والتهديد بين المواطنين

ولعل فى الإعلام المصري، المرئي بخاصة، وخلال الفترة الممتدة عامي (٢٠١٤-٢٠١٥م)، مثال صارخ لطبيعة العلاقة التبادلية التي توجد بين المؤسسات الإعلامية والجماعات الإرهابية، حيث مثلت الفضائيات المصرية "متنفسًا صحيًا" للجماعات الإرهابية حين اتخذت شعار "معًا ضد الإرهاب"، فى محاولة للربط بين الإرهاب وجماعة الإخوان المسلمين، وسعيًا لإدارة الرأي العام نحو تبني الشعار والعمل به. وقد أحدث ذلك تأثيرًا مرتدًا، حيث انتشر مناخ الخوف والتهديد بين المواطنين، وانتقلت صورة مشوهة عن مصر فى الخارج وارتبطت بغياب مفاهيم الأمن، والأمان، والاستقرار، والسلم. كما تأثر الاقتصاد الوطني المصري نتيجة تأثر القطاع السياحي، وتوترت العلاقة بين الناس والحكومات، واهتزت الثقة في قدرة الدولة على درء خطر الإرهابيين.

نجاح داعش اعتمد على فيديوهات القتل بوحشية وقطع الرؤوس والخطف والاغتصاب وبيع نساء الأقليات العرقية عبر الإعلام الإلكتروني

ومن ثم، تصبح ردود أفعال الوسائل الإعلامية ومعالجتها للأحداث الإرهابية ذات أهمية رئيسة في تسويق مناخ التهديد. فالصور النمطية المنتشرة عبر وسائل الإعلام عن الجماعات الإرهابية، والربط بين الإرهاب وبعض التنظيمات الإسلامية، يسوق ثقافة الخوف بين المواطنين. وهكذا يفكر الإرهابيون عند التحضير لأفعال إرهابية: تأثير الفعل الإرهابي على الرأى العام ووسائل الإعلام، حيث يستهدف الإرهابيون إدارة العقول وحث الإرادة السياسية على اتخاذ قرارات لصالح قضيتهم. ومن ثم، تعد وسائل الإعلام فضاءً عامًا مستغلاً من قبل الإرهابيين لتسويق السيناريوهات الإرهابية المدبرة.

ومع تطور شبكة الإنترنت، حرص الإرهابيون على الحضور الإلكتروني واستغلال مزايا الشبكة الحديثة والفضاء الرقمي عمومًا لتسويق أهدافهم. وانتشر مناخ الخوف بقوة داخل مختلف البلدان. فقد أظهرت نتائج دراسات عديدة أن نجاح داعش في تحقيق أهدافها، قد اعتمد على تكتيكات تصوير فيديوهات تضم مشاهد القتل بوحشية، وقطع الرؤوس أمام العامة، والخطف والاغتصاب، وبيع النساء من الأقليات العرقية، وغيرها من المنصات الإعلامية الإلكترونية التى تظهر القوة الإرهابية في صورة جهاد مقدس مثالي وعادل وهادف، ويجب التعاطف معهم لإقامة الخلافة الإسلامية. وبذلك وفرت المواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت الفرصة للجماعات الإرهابية لنشر رسائلها كاملة للعالم دون فلترة أو حذف. ومما يزيد الأمر سوءًا جدلية العلاقة بين الوسائل الرقمية والتقليدية، ومحاولة الأخيرة الحفاظ على بقائها عبر الاعتماد على المضامين المنتشرة في فضاء الشبكات الاجتماعية، ونقل الصور والأحداث ومشاهد العنف، بعيدًا عن الدور المسؤول المنوط بها.

ومع ضعف الأداء الإعلامي وبنيته التنظيمية والتغطيات الإعلامية محدودة المستوى وغير المهنية وقلة الكفاءات الإعلامية وابتعادها عن الدقة والموضوعية، يرتفع أداء الجماعات الإرهابية، من حيث القدرة على رصد وتحليل الخطاب الإعلامي ومن ثم اختراق المنظومة الإعلامية بما يحقق أهداف الإرهاب والإرهابيين. وفي هذا الصدد، ظهر ما يعرف باسم "التوجه

الإعلام يسهم في نشر الخوف ودعم العنف عبر نشر جرائم الإرهاب كأخبار درامية ومن ثم يضفي الشرعية عبر معالجات غير موضوعية

الإعلامي نحو الإرهاب"، حيث تقوم الجماعات الإرهابية بتخطيط وتنفيذ الهجمات التى يتوقع أن تجذب وسائل الإعلام والمواطنين. وتختلف درجة التوجه الإعلامى نحو الحوادث الإرهابية باختلاف سمات تلك الحوادث، فكلما كانت أكثر درامية كلما زاد التوجه الإعلامى نحو تغطيتها. واستخدم في هذا السياق مفهوم "الانتباه القاتل"، الذي يقدم تفسيرًا لجاذبية وسائل الإعلام بالنسبة للإرهابيين. فهى وسائل هائلة لنشر المعلومات، وتحقيق الشهرة، وجذب انتباه الجماهير نحو القضايا التى تتبناها جماعاتهم الإرهابية.

ومن ثم، أصبحت وسائل الإعلام عاملاً مساعدًا للإرهاب وليس داحضًا له، وطورت الجماعات الإرهابية عديدًا من الاستراتيجيات لجذب الوسائل الإعلامية مثل التركيز على خطف الصحفيين والإعلاميين، والحرص على وجود ضحايا من الإعلاميين في الهجمات الإرهابية، واستهداف الأفراد من ذوي المكانة حتي يهتم الإعلام بتغطية الحدث، وتنفيذ الهجمات الإرهابية في دول تتمتع بأهمية إخبارية مميزة، والاهتمام بإحداث مناخ درامي أو عاطفي للواقعة الإرهابية لتحظى بمزيد من الجاذبية الإعلامية، وتبليغ وسائل الإعلام بالهجمة الإرهابية والغرض من تنفيذها، وطرح استعداد بعض أعضائها لعقد لقاءات إعلامية ومقابلات تليفزيونية، ونشر المقاطع المصورة أو إرسالها لوسائل الإعلام.

وبناء على ما تقدم، تسهم وسائل الإعلام إما فى نشر ثقافة الخوف وتدعيم العنف عبر نشر الجرائم الإرهابية باعتبارها أخبار ذات طابع درامي، أو خلق التعاطف والتفهم عبر إضفاء الشرعية من خلال معالجات غير موضوعية تقوم على التبرير في المقام الأول من قبل الإرهابيين لدوافعهم وأسبابهم وليس لأعمالهم. ويبدو الموقف وكأن هناك اتفاق ضمني وعلاقة "زوجية" وتكافلية متبادلة المنفعة بين الوسائل الإعلامية والإرهاب لتحقيق المصالح الخاصة لكلا الطرفين. فالإرهاب يقدم للإعلام أخبارًا مثيرة وهجمات إرهابية درامية تحقق أرباحًا ونسبة مشاهدة جماهيرية عالية، فضلاً عن إنتاج المعلومة ومسايرة الأحداث، والإعلام هو السلاح الذي يستخدمه الإرهابيون لنشر وتوجيه رسائلهم إلى قاعدة جماهيرية عريضة لتحقيق الانتشار.

وقد مال المنظرون في المجال العام الإعلامي نحو توصيف الدور الإعلامي في إطار نموذجين، حيث اقترح البعض منهم نموذج الإعلام المذنب الذي يفترض أن تغطية وسائل الإعلام للحوادث الإرهابية قد تسهم في نشر أهداف ورسائل الإرهابيين، ويدفعهم نحو مزيد من الهجمات وأعمال العنف والإرهاب. وبذلك يرى هذا النموذج وسائل الإعلام كوسيط لتسويق الأفكار والعقائد المتطرفة، وكمسبب للهجمات الإرهابية. وفى المقابل، يفترض النموذج الثاني أن وسائل الإعلام "ضحية للإرهاب".

وتطرح معالجة الوسائل الإعلامية للعنف الإرهابي إشكاليات عدة تمس العلاقة بين الإعلام والديمقراطية، والإعلام ونمط الملكية، وسياسات وسائل الإعلام، والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاتصالية والإعلامية، والتنظيم القانوني والذاتي للوسائل، ومعايير المهنية والمصداقية والشفافية والمساءلة. وانتشر مفهوم الحوكمة الإعلامية في الفضاء المجتمعي كأحد أهم آليات ترشيد أداء المؤسسات الاتصالية.

وقد انبثق مصطلح الحوكمة الإعلامية من عدة مفاهيم، حيث ارتبط بالحكم الرشيد الذي يشير وفقًا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى ممارسة السلطة السياسية أعمالها ضمن معايير محددة لتحقيق التنمية المستدامة، وتنمية موارد الدولة القصيرة والطويلة الأمد، وتوفير النزاهة والمساءلة، واحترام المصلحة العامة وخدمتها. وتعد وسائل الإعلام من القطاعات الفاعلة والمؤثرة على الحكم الرشيد من خلال أدوارها المختلفة سواء المتعلقة بنقل المعلومات وتثقيف وتوعية المواطنين أو توفير فضاء عاما للنقاش والحوار، أو من خلال دورها كمراقب على السلطة. ومن ثم، ارتبط مفهوم الحوكمة الإعلامية بعملية التنظيم الذاتي للوسيلة وارتباطها بمعايير المسائلة والشفافية، ثم اتسع ليركز على القواعد المجتمعية التي تراعي المجتمع بصورة أكبر من القواعد التنظيمية التي تركز على الوسيلة. ولذلك، ترتبط الحوكمة الإعلامية بمفهوم المسؤولية الإجتماعية للوسيلة من حيث وجود معالجات إعلامية تتسم بالدقة والموضوعية والمصداقية والبعد عن الأهواء الشخصية للقائم بالاتصال، والتوازن في عرض كافة وجهات النظر وعدم التحيز لفئة دون أخرى، مع ضرورة وجود تنوع في المحتوى المنشور، وفي المصادر، وتعددية في الوسائل الإعلامية التي تنقل الحدث، وتنوع في أنماط الملكية مما يعزز دور وسائل الإعلام في القيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع بكفاءة وفعالية.

ومن هنا، فإن التزام الإنتاج الإعلامي بالقيم والأخلاقيات، والأصول المهنية السليمة، والموضوعية، والمصداقية عند

تغطية الجرائم الإرهابية هم عوامل رئيسة فى مكافحة الإرهاب ودحضه. فالحل لا يرتبط بحجب التغطية، أو تهميش نشر الأحداث الإرهابية وإنما بوجود إعلام مهني واستقصائي يهتم بتحقيق الصالح المجتمعي في ظل مفاهيم بناء الدولة والأمن والاستقرار المجتمعي. ويستلزم الأمر تشييد مؤسسة لتدريب العاملين فى المؤسسات الإعلامية على أساسيات العمل الإعلامي واحترامه، وتعزيز معايير الحوكمة الإعلامية بينهم، وتفعيل مفهوم المحاسبة، والالتزام بالمعايير الأخلاقية فى أوقات النزاعات، وتطبيق قيمة "نقد الذات" كمعيار أساسي للحوكمة الإعلامية في الوطن العربي، وكخطوة أساسية نحو بناء دول حديثة يقوم إعلامها على المهنية والحفاظ على صالح الوطن والمواطن.

في هذا السياق، يمكن تحديد دور وسائل الإعلام فى مكافحة الإرهاب وتحقيق ما يعرف بالأمن الإعلامي عبر التعامل بعمق ومهنية مع الظاهرة الإرهابية وليس الحدث الإرهابي في إطار مفهوم الدور الحر والمسؤول للإعلام، والالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية. ويمكن للإعلام توظيف عدة استراتيجيات في هذا السياق مثل التركيز على تغطية الهجمات الإرهابية الجديدة، وعدم ربط الهجمة الحالية بالهجمات الأخرى القديمة التي قامت بها الجماعات الإرهابية لمنع الانتشار عبر التكرار، فضلاً عن عدم إضفاء طابع عاطفى أو مثير عند تغطية الأنشطة الإرهابية، والتركيز على تداعيات الأحداث الإرهابية على مصلحة الفرد والدولة، وتوضيح أثر الممارسات الإرهابية على السلم والأمن المجتمعي، وتعزيز المشاركة والتعاون المشترك بين المواطنين ومؤسسات الدولة الاتصالية والإعلامية لمواجهة أي أعمال إرهابية تستهدف الوطن. كما يستلزم الأمر تنسيق السياسات الإعلامية بين مختلف المؤسسات الإعلامية فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن القومي، وكذلك بين الوسائل الإعلامية والمؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب.

* ستاذ بكلية الإعلام جامعة القاهرة ـــ وأستاذ بكلية الآداب قسم الإعلام جامعة الملك سعود

قراءة في كتاب:

مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية
لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي

صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب (مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية ـ لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي) للمؤلف الدكتور مصطفى العاني، المستشار الأول ومدير برنامج الأمن ومكافحة الإرهاب بمركز الخليج للأبحاث. وجاء هذا الكتاب في إطار التوجه المستمر لمركز الخليج للأبحاث لتخصيص برنامج لمكافحة الإرهاب والتصدي لهذه الآفة، وقد ركز الدكتور مصطفى العاني في هذا الكتاب الذي جاء في ٢١٥ صفحة، على اللجنة الدولية التي شكلها مجلس الأمن، وهذه اللجنة معنية بالإشراف على قائمة دولية تحوي أسماء الأفراد والمؤسسات التي يُعتقد بأنها متورطة في دعم الإرهاب، أو تكون متورطة في مثل هذه القضايا، والإدراج ضمن أعمال هذه اللجنة يكون بداية لمرحلة من المحاكمات والملاحقات القضائية على المستويين المحلي والدولي للأفراد أو المؤسسات المتهمين.

آراء حول الخليج: جدة

ومن الإجحاف بحق من يرد أسمه (فرد أو مؤسسة) ضمن قوائم هذه اللجنة، سواء بشبهة ودون دليل دامغ أو حكم قضائي، بناء على اتهام من واحدة من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، ولا يمكن حذف أسمه من القائمة إلا بتبني دولة أو أكثر من أعضاء الأمم المتحدة لقضيته كفرد أو كقضيتها كمؤسسة، على أن يتطلب ذلك قيام مندوبي الدولة بتقديم طلب رسمي إلى اللجنة مشفوع بالأدلة لإثبات براءة المتهم، دون تقديم طلب مباشر إلى اللجنة من الفرد أو المؤسسة محل الاتهام.

وعند بداية عمل هذه اللجنة وحتى السابع عشر من فبراير ٢٠٠٥م، تم إدراج أسماء ٣٢٧ فردًا، على جداول القائمة إلى جانب اسم ١٢٦ مؤسسة، وهذه الأسماء لأفراد أو مؤسسات حسب الاتهامات الموجهة لهم: العاملين أو المرتبطين بنظام طالبان السابق في أفغانستان، وقائمة لأفراد ومؤسسات متهمين بالارتباط أو العمل مع تنظيم القاعدة الإرهابي.

وما تحتويه القائمة الدولية للجنة ١٢٦٧ من أسماء أفراد أو مؤسسات يستند أساسًا إلى طلبات ومعلومات تقدم حصرًا من جانب الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة المؤسسات الأمنية والمالية في الولايات المتحدة هي المصدر الرئيس لمعلومات الأفراد والمؤسسات المتهمين بالتورط مع المنظمات الإرهابية العالمية.

وتعود جذور قصة لجنة ١٢٦٧ إلى عام ١٩٩٩م، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي الذي ارتبط باسمها وهو القرار ١٢٦٧ الذي صدر في الخامس عشر من أكتوبر عام ١٩٩٩م، بعد أن تصاعدت الأعمال الإرهابية في عامي ١٩٩٨م، و١٩٩٩م، ففي العامين المشار إليهما تصاعدت نشاطات لتنظيم القاعدة وحركة طالبان، مما اعتبر تهديدًا للأمن والاستقرار الدولي الأمر الذي استوجب تحويل الصراع بين المجتمع الدولي والمنظمات الإرهابية إلى المرجعية الدولية والتي تمثلت في قيام مجلس الأمن باتخاذ خطوات محددة من أجل التعامل مع ما سُمي بالخطر الجدي الذي يواجه السلم والأمن الدوليين.

ومن الجدير بالذكر أن قرار تشكيل هذه اللجنة وقرارات مجلس الأمن الدولي اللاحقة صدرت جميعها استنادًا إلى أهم مادة في ميثاق الأمم المتحدة، وهو الباب السابع من الميثاق، والذي يتميز بقوة إلزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ بنود القرار كاملة ودون تأخير أو تردد.

ومن بين هذه القرارات أيضًا ما جاء في القرار الأممي رقم ١٣٧٣ الذي صدر في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠١م والذي أعاد التأكيد على الإدانة الكاملة للهجمات الإرهابية التي وقعت في الشهر ذاته في نيويورك.

الإرهـاب أداة لـتنـفـذ مـؤامـرات الـخـارج !

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

تـكاد تجمـع كل الآراء علـى أن الإرهـاب لا علاقـة لـه بالأديـان، لكـن يتم توظيف الدين للتعبئة والتجنيد وتنفيذ العمليات الإرهابية، باعتبار أن الحشد باسم الدين هو أقصر الطرق وأسهلها إلى عقول الشباب في مرحلة تشكيل الفكر والقناعات وفي بداية ترسيخ المعتقدات وبداية النضج، وهذه المرحلة هي الأخطر في تكوين الشخصية حيث يتلقف الشباب كل ما يصل إليهم دون فرز، ويكون الأمر أخطر عندما يتعلق بالتلقين الديني الموجه القائم على الفكر المنحرف والمغلوط، الذي تقف خلفه مؤامرات من جهات محترفة مغرضة.

وفي المرحلة الحالية تتداخل وتتشابك العديد من مكونات المشهد الإرهابي، حيث توجد أجندات خفية، وأخرى معلنة، تقف خلفها قوى دولية وإقليمية، ومنظمات وجهات استخباراتية تتكاتف جميعها لإدارة العمليات الإرهابية بشكل موجه ومخطط سواء بتنسيق فيما بينها أو حتى بدون تنسيق باعتبار أن النتائج واحدة في كل الأحوال وتصب في مصلحتهم وعلى حساب الدول العربية والإسلامية تحديدًا، فهذه الدول والجهات الممولة والداعمة للعمليات الإرهابية تتفق حول غايات مشتركة، وفي المقابل توجد جماعات جهادية أو تنظيمات سياسية مؤسلمة مستعدة لبلع الطعم بكل سهولة ويسر.

هذا ليس من قبيل إلقاء التهم جزافًا على الآخر، أو البحث عن شماعة لتعليق الأخطاء، أو مجرد شكوك العقلية التآمرية، بل من التجارب المريرة، فهناك دول تقف وراء الإرهاب ومنها دول كبرى تبحث عن العدو الوهمي لضمان الحشد الداخلي وإبقاء شعوبها في حالة تأهب دائمة، وتظل متجرًا لبيع السلاح، وتستمر في القيام بدور المنقذ من هذا الوحش العابر للحدود وهذا ما فعلته أمريكا بعد انتهاء الحرب الباردة، فيما تحاول روسيا معالجة أوضاعها الاقتصادية الداخلية المتردية، وخلافاتها مع أوروبا وإيجاد المبرر للتضييق على الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، وترحيل أزماتها مع أوكرانيا والقرم وجورجيا، إضافة إلى رغبتها في التواجد بمنطقة الشرق الأوسط وتحقيق حلم الوصول إلى المياه الدافئة.

إسرائيل، هي المستفيد الأكبر من موجات الإرهاب والتناحر الداخلي في الدول العربية، لتنفذ الدولة العبرية ما تريده وتكون الدولة الكاسبة في صراع الطوائف والمذاهب وتحصل على شرعية الدولة الدينية الطائفية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما كانت تتمناه إسرائيل التي ظلت طيلة سنوات ما يسمى بالربيع العربي وحتى الآن في مأمن ومنأى عن الإرهاب، ولقد خططت ونجحت في إضعاف دول الجوار وبالتالي خرجت بأكبر المكاسب وهي ليست بعيدة عن صناعة هذه الأحداث، بل جزء منها.

وإذا كانت إسرائيل هي الفائز الأكبر في حرب الإرهاب، فإن إيران هي صاحبة المغانم في هذه الحرب التي مكنتها من بسط نفوذها في العراق، وسوريا، ولبنان وتحاول بسطه في اليمن ومناطق أخرى في إفريقيا وآسيا الوسطى، وتصدير الثورة وكذلك تصدير أزماتها الداخلية، وتعمل على إثارة الفتن والنعرات المذهبية تحت مظلة ولاية الفقيه للإخلال باستقرار منطقة الخليج.

فيما يظل الخاسر الأوحد هم العرب والمسلمين السنة، فما حققه "داعش" في العراق من دمار وخراب، وتشويه صورة المسلمين واستعداء العالم كله، أساء للإسلام وألحق خسائر كبيرة بالإسلام السني الذي هو بريء من أي جرائم ارتكبها هذا التنظيم المأجور و المدفوع من أعداء الإسلام ومن أجهزة استخبارات خارجية معادية، وأضعف ما تبقى من أمل في العراق، ووضع هذا البلد تحت الوصاية الإيرانية وجعله ساحة للصراع الإقليمي والدولي، كما أن ما فعله هذا التنظيم أضر بالثورة السورية ووسمها بالإرهاب وضاعت تحت أقدامه حقوق الشعب السوري الذي يناضل من أجل العدالة والكرامة.

وفي ليبيا، دمرت الجماعات الإرهابية مقدرات هذه الدولة الغنية بالثروة النفطية وذات المساحة الشاسعة مع تغييب الدولة وإسقاط هيبتها لتظل ليبيا ملعبًا مفتوحًا للجماعات الإرهابية من شتى بقاع الأرض، خاصة الإرهاب القادم من جنوب الصحراء الكبرى وفلول الإرهاب القادمة من أفغانستان والعراق وسوريا وغيرها.

ومازالت أذرع الإرهاب وميليشياته المسلحة الخارجة عن القانون تعمل على زعزعة استقرار الدول العربية وتستهدف دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، و الجزائر، وتونس وغيرها، لتضع الدول العربية في حالة تأهب وحرب دائمة مع الإرهاب على حساب المشاريع الوطنية الكبرى لتشتيت جهود هذه الدول المستقرة وتنفيذ المخططات الدولية والإقليمية.

الخطر يبدو جليًا، والجماعات الإرهابية تكرر الأخطاء وتنساق وراء تنفيذ مخططات خارجية على حساب الأوطان ومقدراتها دون حسابات المنطق، وتستمر في إهدار الحقوق العربية المشروعة التي يمكن أن تحصل عليها الدول بمنطق وأدوات الدولة دون إعطاء الذريعة للآخر بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.. فهل تستطيع الدول العربية الفاعلة أن تتعاون لتتدارك الأمر قبل فوات الأوان وهل تعود الجماعات الإرهابية إلى رشدها وتفهم أنها مجرد معاول لهدم الدول ثم البكاء على أطلالها؟!

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+